تقـــــريـــــر

الدورة السابعة والعشرين

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة التعاون الإسلامي

(اسطنبول، ١٧-٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١)

مكتب تنسيق الكومسيك

أنقرة ، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١

OIC/COMCEC/27-11/REP

C O M C E C

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(كومسيك)

تقـريـر

الدورة السابعة والعشرين
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(اسطنبول، ١٧-٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١)

مكتب تنسيق الكومسيك
أنقرة ، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١

العنوان

مكتب تنسيق الكومسيك

وزارة التنمية

Necatibey Cad. 108
Ankara-TURKEY

Phone : 90-312-294 57 10
Fax : 90-312-294 57 77 – 57 79
Website : http://www.comcec.org
e-mail : comcec@dpt.gov.tr

المحتويات

رقم الصفحة

الجزء الأول

قرارات منظمة التعاون الإسلامي التي أُنشئت بموجبها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة والتي تسترشد بها اللجنة في أعمالها

١ القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بتأسيس اللجان الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي برئاسة رؤساء الدول..... ١١

٢ البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع بشأن إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي إلى رئيس الجمهورية التركية..... ١٣

٣ قرار رقم ١١/١ إ ق الصادر بشأن الأنشطة المتصلة بتنفيذ قرارات الكومسيك..... ١٥

الجزء الثاني

جدول أعمال، وقرار، وتقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)

١ جدول أعمال الدورة السابعة والعشرين للكومسيك..... ٢٧

٢ القرار الصادر عن الدورة السابعة والعشرين للكومسيك..... ٣١

٣ تقرير الدورة السابعة والعشرين للكومسيك ٤٥

المرفقات

رقم الصفحة

١- قائمة المشاركين في الدورة السابعة والعشرين للكومسيك..... ٥٧

٢- الكلمة الافتتاحية لفخامة الرئيس عبد الله جول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، في الجلسة الافتتاحية للدورة السابعة والعشرين للكومسيك..... ٩١

٣- كلمة معالي البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في الجلسة الافتتاحية..... ١٠١

٤- كلمة معالي الدكتور أحمد محمد علي، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في الجلسة الافتتاحية..... ١١١

٥- الكلمة الافتتاحية لمعالي الشيخ صالح بن عبد الله كامل، رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، في الجلسة الافتتاحية للكومسيك..... ١١٩

٦- الكلمة الختامية لمعالي الدكتور جودت يلماز، وزير التنمية بالجمهورية التركية..... ١٢٣

٧- تقرير الاجتماع التاسع عشر للجنة الدورة..... ١٢٩

٨- إطار التعاون في مجال النقل بمنظمة التعاون الإسلامي "وثيقة إزمير ٢٠١١" ١٣٧

٩- تقرير وتوصيات ورشة العمل حول "أثر شبكات النقل على التجارة والسياحة"..... ١٤٣

١٠- تقرير ورشة العمل حول التعاون بين القطاع الخاص لتعزيز السياحة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي..... ١٥١

١١- تقرير الاجتماع الخامس لمنتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي ١٥٧

١٢- تقرير مؤتمر واجتماع المائدة المستديرة للجهات التنظيمية لأسواق رأس المال بالكومسيك..... ١٦٧

١٣- تقارير الاجتماع الرابع للجنة المشروعات والاجتماع الخامس للجنة التسييرية لتنفيذ خطة عمل القطن الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي..... ١٧٥

١٤- قائمة بالوثائق الأساسية التي تم النظر فيها و/أو تقديمها أمام الدورة السابعة والعشرين للكومسيك..... ١٨٧

نبذات قام بإعدادها

مكتب تنسيق الكومسيك

١- نبذة عن اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي..... ١٩٥

٢- نبذة عن التعاون في مجال الزراعة..... ٢٠١

٣- نبذة عن التعاون في مجال السياحة..... ٢٠٧

٤- نبذة عن التعاون في مجال النقل..... ٢١٣

الجزء الأول

قرارات منظمة التعاون الإسلامي التي أُنشئت بموجبها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة والتي تسترشد بها اللجنة في أعمالها

(١)

القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث
بتأسيس اللجان الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي
برئاسة رؤساء الدول
قرار رقم ٣/١٣ س (ق أ)

إن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (دورة فلسطين والقدس) المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ ربيع الأول ١٤٠١هـ الموافق من ٢٥ إلى ٢٨ يناير ١٩٨١م.

بعد أن استمع إلى الاقتراح الذي تقدم به جلالة الملك الحسن الثاني ، رئيس لجنة القدس بإنشاء لجان يرأسها ملوك ورؤساء الدول الإسلامية.

وانطلاقا من الإيمان العميق بضرورة تدعيم العمل الإسلامي المشترك في الميدان العلمي والتكنولوجي وفي الميدان الاقتصادي والتجاري.

ورغبة في إعطاء الإعلام والثقافة انطلاقة جديدة لتعريف الرأي العام الدولي بقضايا الأمة الإسلامية الأساسية وخاصة قضية القدس وفلسطين، ومواجهة الحملة المغرضة الموجهة ضد الإسلام والمسلمين،

يقرر :

١- إنشاء ثلاث لجان دائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي، وللتعاون الاقتصادي والتجاري وللإعلام والشؤون الثقافية.

٢ – مهمة هذه اللجان متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها ويتخذها المؤتمر الإسلامي في المجالات المذكورة، وبحث سبل تعزيز العلاقات بين الدول الإسلامية في هذه الميادين ووضع البرامج وتقديم الاقتراحات الهادفة إلى تحقيق دعم قدرة الدول الإسلامية في تلك المجالات.

٣ – ستكون كل لجنة من ممثلي عشر دول على مستوى وزاري وبرئاسة رئيس إحدى الدول الإسلامية.

٤ – ينتخب أعضاء هذه اللجان من طرف وزراء خارجية الدول الإسلامية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٥ – تعقد هذه اللجان اجتماعاتها بناء على دعوة رئيسها أو من غالبية الدول الأعضاء فيها، ويكون اجتماعها نظاميا إذا حضرته الأغلبية.

==========
==========

(٢)

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع
بشأن إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
إلى فخامة الرئيس كنعان افرين رئيس الجمهورية التركية
البيان الختامي رقم IS/4-84/E/DEC

"... قرر المؤتمر إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري إلى فخامة رئيس الجمهورية التركية السيد/ كنعان افرين..."

(٣)

قرار

رقم 1/11-E (IS)

بشأن

الانشطة المتصلة بتنفيذ قرارات الكومسيك

ان مؤتمر القمة الاسلامي المنعقد في دورته الحادية عشرة (دورة الأمة الاسلامية في القرن الحادي والعشرين) في دكار، جمهورية السنغال في يومي ٦ و ٧ ربيع الأول ١٤٢٩ هـ، الموافق ١٣-١٤ مارس ٢٠٠٨م،

اذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الاسلامي، التى عقدت في مكة المكرمة يومي ٧ و ٨ ديسمبر ٢٠٠٥،

واذ يستذكر كذلك واستراتيجية خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، التي اعتمدتها الدورة العاشرة الكومسيك، وأجازتها الدورة السابعة لمؤتمر القمة الاسلامي،

واذ يذكر بالقرارات التي صدرت عن مؤتمر القمة الاسلامي والمؤتمرالاسلامي لوزراء الخارجية،

واذ يذكر كذلك بالقرارات التي صدرت عن دورات الكومسيك الثلاث والعشرين السابقة مستهلة العمل الفعال في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، ولا سيما في مجال التجارة،

واذ يذكر بالقرارات الصادرة على مستوى الاجتماعات الوزارية المنعقدة تحت رعاية الكومسيك بشأن مختلف مجالات التعاون،

(أ) نشاطات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)

واذ يستذكر أيضا القرار رقم ١٠/٣٠ – أق (ق . ا) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الاسلامي، وكذا القرار رقم ٢/ ٣٤ – أق الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية،

واذ يستذكر كذلك القرار رقم ٧/٨ – أق (ق . ا) الصادر عن الدورة السابعة لمؤتمر القمة الاسلامي الذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة من ١١ – ١٣ رجب ١٤١٥ هـ (الموافق ١٣– ١٥ ديسمبر ١٩٩٤م) والذي صادق علي الاستراتيجية وخطة العمل.

واذا يلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها الامانة العامة واجهزتها المتفرعة ومؤسساتها والمتخصصة والمنتمية لمنظمة المؤتمر الاسلامي العاملة في مجال الاقتصاد والتجارة، من اجل تنفيذ قرارات الكومسيك.

واذ يلاحظ كذلك مع التقدير ان استراتيجية التعاون الاقتصادي والتجاري التي اعتمدتها الكومسيك تتيح تعاونا بين مجموعات فرعية من الدول الاعضاء، وتقوم على مبادئ تأكيد أهمية القطاع الخاص والتحرير الاقتصادي والتكامل مع الاقتصاد العالمي مع الاحترام اللازم لسيادة الهياكل الدستورية الاقتصادية والسياسية والقانونية للدول الاعضاء والتزامنها الدولية،

واذ يقدر ان الكومسيك أصبحت ابتداء من الدورة الحادية عشرة، تقوم بدور المنبر الذى يتبادل فيه وزراء اقتصاد الدول الاعضأء الافكار حول المسائل الاقتصادية العالمية الجارية،

وبعد الاطلاع علي تقدير الأمين العام بهذا الشأن:

١– **يؤكد ضرورة** استمرار الكومسيك في ايلاء عناية فائقة لموضوع التنسيق والتعاون فيما بين الدول الاعضاء بخصوص عضوية دول جديدة راغبة في الانضمام الي منظمة التجارة العالمية وتوضيح المواقف بخصوص القضايا والاتفاقيات الجديدة المطروحة ضمن نطاق منظمة التجارة العالمية، وذلك بهدف تقوية الموقف التفاوضي لهذه الدول في النفاوضات التجارية المتعددة الاطراف القادمة ولاسيما في نطاق برامج العمل المقررة والجديدة.

٢– **يؤكد** الحاجة الملحة الى تنفيذ خطة العمل المنحقة الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، طبقا لمبادئ الاستراتيجية وطرائق تنفيذها وفقا للاجراءات المقررة في الفصل الخاص بالمتابعة والتنفيذ.

٣- **يدعو** الدول العضاء الي استضافة اجتماعات قطاعية لفريق الخبراء في مجالات التعاون ذات الاولوية الواردة في خطة العمل مثل "النقل والاتصالات" و"الغذاء والزراعة والتنمية الريفية" و"قضايا الصحة والمرافق الصحية" والطاقة والتعدين" و " وتنمية المراد البشرية."

٤- **يطلب** من منسقي وما لكي مشاريع الكومسيك بذل الجهود اللازمة للاسراع بتنفيذ هذه المشاريع. كما **يدعو** جميع الدول الاعضاء ومؤسسات المنظمة الي اقتراح مشاريع و برامج جديدة لاثراء أجندة الكومسيك من خلال اللجنة العاملة بين الدورات.

٥- **يرحب** بانعقاد الجولتين الاولي والثانية من المفاوضات التجارية لانشاء نظام الافضليات التجارية بين الدول الاعضاء، بنجاح، مما افضى الى اعداد بروتوكول نظام التعريفة التفضيلية (بريتاس) وقواعد المنشأ لنظام الافضلية التجارية لمنظمة الموؤتمر الاسلامي، وأعرب تقديره لجمهورية تركيا لاستفادة هاتين الجولتين.

٦- **يوافق** على ان يمثل نظام التجارة التفضيلية بين الدول الاعضاء في المنظمة المؤتر الاساس للوصول بالتجارة البينية في اطار المنظمة الى نسبة ٢٠% كما جاء في برنامج العمل العشري ومن اجل تعزيز و تعميق تحرير التجارة على نطاق مجتمع منظمةالمؤتمر الاسلامي.

٧- **يعتمد** تحديد الاول من يناير ٢٠٠٩ تاريخا لتدشين نظام الافضلية التجارية بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، وهو التاريخ الذى حدده الاجتماع الوزاري الاول للجنة المفاوضات التجارية الذى عقد في اسطنبول في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤، **ويحث** الدول الاعضاء في لجنة المفاوضات التجارية علي استكمال توقيع وتصديق بروتوكول نظام التعريفة التفضيلية (بريتاس) ونظام المنشأ لنظام الافضلية التجارية في أسرع فرصة ممكنة لبدء العمل بنظام الافضلية التجارية في الاول من يناير ٢٠٠٩.

٨- **يدعو** / **يكلف** رئيس الكومسيك والامين العام لمنظمة المؤتم الاسلامي بتنسيق جهودهما بغية الوصول الى العدد الطلوب من تصديقات الدول الاعضاء علي بريتاس وقواعد المنشأ لنظام الافضليات التجارية، حتى يصبح نظام الافضلية التجارية واقعا بحلول التاريخ المحدد له.

٩- **يرحب** بعرض جمهورية تركيا استضافة اجتماع لجنة المفاوضت التجارية في سنة ٢٠٠٨ لبحث آخر الاستعدادات التي قامت بها الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية قبل تنفيذ نظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الاسلامي **ويوصي** بعقد اجتماع لوزراء التجارة في الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية في ٢٠٠٨ لاستعراض عمل لجنة المفاوضات التجارية وتقييم التقدم المنجز تجاه دخول نظام الافضليات التجاريةلمنظمة المؤتمر ألاسلامي حيز التنفيذ بالكامل.

١٠- **يعرب عن تقديره** لمكتب تنسيق الكومسيك والمركز الاسلامي لتنمية التجارة لاضطلاعهما بدور سكرتارية لجنة المفاوضات التجارية في اطار نظام الافضلية الجارية للبلدان الاسلامية. **ويشكر** البنك الاسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل الجولتين الاولى والثانية من المفاوضات التجارية التي انطلقت في ٦ أبريل ٢٠٠٤ و ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٦ علي التوالي.

١١- **يرحب** بانضمام دولة قطر والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان مؤخرا لعضوية لجنة المفاوضات التجارية.

١٢- **يلاحظ مع التقدير** انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك في الفترة من ١٣ الى ١٦ نوفمبر ٢٠٠٧ ، في اسطنبول برئاسة رئيس جمهورية تركيا ، وأن الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك سوف تعقد في الفترة من ٢١ الى ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨ في اسطنبول وأن الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك سوف يقعد في الفترة بين ١٣ و ١٥ مايو ٢٠٠٨ في أنطاليا، **ويدعو** الدول الأعضاء الى المشاركة بفعالية ونشاط في هذين الاجتماعين.

١٣- **يؤكد** الأهمية البالغة لمشاركة القطاع الخاص بنشاط في التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء ويعرب عن تقديره لجمهورية تركيا لاستضافة المؤتمر الاقتصادي ومنتدى الأعمال على هامش الدورة العشرين للكومسيك، **ويرحب** بعرض جمهورية تركيا (الاتحاد التركي لرجال الأعمال وأصحاب الصناعات المستقلين) استضافة المعرض التجاري والمنتدى الدولي للأعمال مرة كل سنتين على هامش الكومسيك.

١٤- **يقر** بأن جلسة تبادل التي تنظم خلال الدورات السنوية للكومسيك يمكن أن تستغل لتنسيق موافق الدول الاعضاء تجاه القضايا العالمية الاقتصادية الاساسية ويرحب بمبادرات الكومسيك الخاصة بالألية للاعداد لجلسات تبادل الأراء وتنفيذها. كما يرحب بالقرار الذي صدر عن الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك بادراج موضوع "تحسين مناخ الاستثمار" ضمن مواضيع جلسة تبادل الآراء خلال الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك.

١٥- **يلاحظ** مع التقرير تنظيم المعرض التجاري الحادى عشر للبلدان الاسلامية بنجاح في دكار بجمهورية السنغال في الفترة بين ٢١ و٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ تحت الرعاية السامية لرئيس جمهورية السنغال.

١٦- **يرحب** بعرض جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا استضافة الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشر للمعرض التجاري للبلدان الاسلامية.

١٧- **يشكر** جمهورية تركيا على استضافة اجتماع فريق الخبراء حول تنمية السياحة في الفترة من ٩ الى ١١ مايو ٢٠٠٧.

١٨- **يرحب** بعقد منتدى منظمة المؤتمر الاسلامي حول تعزيز التجارة والاستثمار في قطاع القطن الذي عقد في اسطنبول بجمهورية تركيا في يومي ١٢-١٣ نوفبر ٢٠٠٧، ويشكر جمهورية تركيا لاستضافته، **ويدعو** الدول الأعضاء لدعم خطة عمل منظمة المؤتمر الاسلامي للقطن، وتعميق التعاون في هذا القطاع الفرعي الهام.

١٩- **يرحب** بعرض جمهورية تركيا استضافة الاجتماع التاسع لفريق خبراء منظمة المؤتر الاسلامي المعني بتوحيد المعاييرفي ابريل ٢٠٠٨ بغية دراسة ووضع معايير الأطعمة الحلال لمنظمة المؤتمر الاسلاميي

٢٠- **يرحب** بمبادرة الكومسيك لتنمية التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة مثل المركزالعالمي للتجارة والانكتاد واليونيدو ومنظمة التجارة العالمية وغيرها، وذلك من اجل تطوير مشاريع محددة لتنمية التجارة ولتعزيز قدرات الدول الاعضاء.

الجزء الثاني

جدول أعمال، وقرار، وتقرير الدورة السابعة والعشرين
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)

I

جدول أعمال الدورة السابعة والعشرين
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)
(اسطنبول، ١٧-٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١)

الأصل: بالإنجليزية

جدول أعمال
الدورة السابعة والعشرين للكومسيك
(اسطنبول، ١٧ – ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١)

١. الجلسة الافتتاحية واعتماد جدول الأعمال

٢. استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي وخطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

٣. التطورات الاقتصادية العالمية، مع إشارة خاصة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

٤. التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- المعارض التجارية الإسلامية

٥. القطاعات ذات الأولوية
- الزراعة
- السياحة
- المواصلات
- تبادل وجهات النظر حول "أثر شبكات المواصلات على التجارة والسياحة"

٦. التعاون المالي

٧. التخفيف من حدة الفقر

٨. تعزيز العلاقات مع القطاع الخاص

٩. موعد انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك

١٠. ما يستجد من أعمال

١١. اعتماد القرارات

II

القرار الصادر عن الدورة السابعة والعشرين
للكومسيك
(اسطنبول، ١٧-٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١)

الأصل: بالإنجليزية

القـرار

الصادر عن الدورة السابعة والعشرين للكومسيك

(اسطنبول، ١٧-٢٠ أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠١١)

إن الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، المنعقدة في اسطنبول، بالجمهورية التركية، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١؛

إذ تذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي، ومجلس وزراء الخارجية، والكومسيك، وخاصة الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقمة الاقتصادية للكومسيك التي انعقدت عام ٢٠٠٩، والدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية، والدورة السادسة والعشرين للكومسيك؛

وإذ تؤكد من جديد على التزام الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ببرنامج العمل العشري للمنظمة، الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي انعقدت في مكة المكرمة، يومي ٧ و٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥؛

وإذ تأخذ في الاعتبار أهداف الاستراتيجية وخطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ تأخذ في الاعتبار تقارير سير العمل، وأوراق العمل، والدراسات الخاصة ببنود جدول الأعمال، المُقدّمة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز البحوث الإحصائية، والاقتصادية، والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية؛

وإذ تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء لاستضافتها المؤتمرات الوزارية، والاجتماعات، وورش العمل، والمعارض، وغير ذلك من أنشطة في مجالات التعاون؛

وإذ تشيد بالجهود المبذولة من قِبَل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، وهي مركز أنقرة،

والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر ومعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية.

استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي، وخطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (البند ٢ من جدول الأعمال)

أ) تقرير مرجعي:

تطلب من الدول الأعضاء أن تشارك بفعالية في الأنشطة، والمشروعات، والبرامج التي تطلقها الكومسيك، وذلك بموجب خطة العمل وبرنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي.

تهيب بالدول الأعضاء بالرد على المستندات والاستبيانات التي تقوم بتوزيعها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والمؤسسات التابعة للمنظمة بهدف جمع البيانات و/أو الحصول على آراء الدول الأعضاء، وذلك وفقاً للإطار الزمني المطلوب؛

تحث الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، أو تصادق عليها، أن تقوم بذلك.

تطلب من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي التركيز، في تقارير العرض، على التحديات والتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي، وكذا برنامج العمل العشري الخاص بالمنظمة.

تؤكد على أهمية تدفقات الاستثمار فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، **وتطلب** من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية/المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة إعداد دراسة تضم المعلومات اللازمة حول مناخ الاستثمار واللوائح والقوانين المنظمة للاستثمار في الدول الأعضاء، على أن يتم تقديم هذه الدراسة أمام الكومسيك في دورتها الثامنة والعشرين.

ب) تقييم خطة العمل:

تطلب من مكتب تنسيق الكومسيك، بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، القيام بمزيد من الدراسة لخطة العمل كي تصبح إطارا للتعاون أحدث وأكثر شمولا، ومزودة بآلية فعالة للتنفيذ.

ج) تقرير الاجتماع التاسع عشر للجنة الدورة:

تأخذ علما بالتقرير الصادر عن الاجتماع التاسع عشر للجنة الدورة.

تطلب من الدول الأعضاء التي أبدت اهتمامها بالمشروعات المدرجة على جدول أعمال لجنة الدورة أن تشارك بفعالية في عملية تنفيذ تلك المشروعات.

المستجدات الاقتصادية العالمية، مع إشارة خاصة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (البند ٣ من جدول الأعمال)

تأخذ علماً بالتوصيات الصادرة عن التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١١ المقدم من مركز أنقرة، **وتكلف** مركز أنقرة بمواصلة مراقبة المستجدات الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الدول الأعضاء، وبرفع تقرير في هذا الصدد إلى الكومسيك في دوراتها، مع تقديم مجموعة من التوصيات المعنية بالسياسات.

التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (البند ٤ من جدول الأعمال)

أ) نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

ترحب بدخول قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حيز النفاذ في ٩ أغسطس/ آب ٢٠١١، عقب حصولها على المصادقة العاشرة من قبل جمهورية بنجلاديش الشعبية؛

ترحب أيضاً بتقديم ماليزيا، والجمهورية التركية، ومجلس التعاون الخليجي لقوائم الامتيازات بالنيابة عن الدول الأعضاء فيه (البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات)؛

تجدد مناشدتها للدول الأعضاء التي صادقت على بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بريتاس) والتي لم تقدم نسب التخفيض السنوية الخاصة بها أو قائمة بالمنتجات أو النسبة المطبقة في الدول الأولى بالرعاية السارية اعتباراً من ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ ، إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية أن تبادر بذلك؛

تطلب من الدول الأعضاء التي صادقت على قواعد المنشأ أن تستكمل التدابير الإدارية والتشريعية الداخلية اللازمة، والتي تتضمن طباعة شهادة منشأ نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتقديم نماذج أختام للأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية.

ترحب بتقديم شهادة المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ونماذج أختام المقدمة من المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية.

تطلب من لجنة المفاوضات التجارية النظر في الاجتماع عقب تلقى الأمانة العامة للجنة قوائم الامتيازات من عشر دول، كحد أدنى، من بين الدول الأعضاء التي صادقت على بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بريتاس).

ب) المعارض التجارية الإسلامية

تطلب من المركز الإسلامي لتنمية التجارة مواصلة تنظيم معارض قطاعية للمنتجات الاستراتيجية، بالتعاون مع الهيئات المعنية بتنشيط التجارة وكذا القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بهدف جذب عدد أكبر من الشركات والزائرين لمثل هذه المحافل؛
تهيب بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تشارك بفعالية في مؤتمر السياحة الثاني المقرر عقده في القاهرة، جمهورية مصر العربية في ٢٠١٢، وفي معرض الصحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" (OIC Health Expo) المقرر عقده في ١-٤ مارس / آذار ٢٠١٢ في تونس العاصمة بالجمهورية التونسية.

تطلب من المركز الإسلامي لتنمية التجارة الاستمرار في تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء من أجل تنظيم المعارض التجارية.

ترحب بعرض المملكة العربية السعودية باستضافة إحدى الدورات القادمة للمعرض التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالتشاور مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة.

ج) الخريطة الاسترشادية الخاصة بتعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تأخذ علماً بالتقدم المحرز في تفعيل البرنامج التنفيذي للخريطة الاسترشادية لتحقيق أهداف التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، و**تطلب من** مؤسسات منظمة التعاون

الإسلامي ذات الصلة، لاسيما مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة أن تستمر في جمع الأموال اللازمة للتعجيل بتفعيله؛

تحث الدول الأعضاء على أن تقدم الدعم المناسب للمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تفعيل البرنامج التنفيذي، وعلى أن تشارك بفعالية في هذه الأنشطة.

د) المساعدة الفنية المتعلقة بمنظمة التجارة الدولية

تطلب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة توحيد جهودهما وتنسيقها من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بهدف تيسير اندماجها الكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف على أساس من الإنصاف والعدل؛

تهيب بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة مواصلة تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بما فيها الدول الأعضاء التي هي بصدد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

هـ) أنشطة تمويل التجارة

تطلب من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة النظر في تعديل مدة الانتهاء من البرامج، بما يجعلها أكثر تنافسية مع غيرها من موارد التمويل الدولية أو الوطنية؛

ترحب بالقرار الذي أصدره الاجتماع الثامن عشر لمجلس محافظي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات حول زيادة أسهم رأس المال المصرح به من ٢٤٠ مليون دولار إلى ٦٠٠ مليون دولار.

تناشد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المساهمة في زيادة رأس مال الشركات بغية تمكينها من تلبية احتياجات الدول الأعضاء، وكذا تعزيز مشاركتها في تطوير التجارة البينية والاستثمار فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

و) إضفاء الصبغة المؤسسية على معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية

ترحب بتصديق الجمهورية التركية على اتفاقية المقر لمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية؛

تحيط علما بالتقارير الصادرة عن الاجتماع الثاني لمجلس إدارة معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، وكذا الاجتماع الثاني لجمعيته العامة في ١٢-١٣ يوليو/تموز ٢٠١١؛

ترحب ببدء معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية في القيام بالأنشطة بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تحسين مستوى الجودة والمعايير المتعلقة بمنتجاتها وخدماتها.

ز) آلية التحكيم

تأخذ علما بالدراسة التي أجرتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات حول مدى أهمية إنشاء آلية للتحكيم، و**تطلب** من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تقوم بتوزيع هذه الدراسة على الدول الأعضاء بثلاث لغات للاستفادة من وجهات نظرها، وتقديم ما خلص إليه الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.

القطاعات ذات الأولوية (البند ٥ من جدول الأعمال)

أ) التعاون في مجال الزراعة

ترحب بالقرارات والتوصيات ذات الصلة التي خرج بها المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي استضافته وزارة الزراعة، والغذاء، والثروة الحيوانية بالجمهورية التركية والمنعقد في ٣-٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، في اسطنبول؛ ومن بين تلك القرارات والتوصيات: إنشاء برامج بناء القدرات داخل إطار التعاون بين دول الجنوب في منظمة التعاون الإسلامي، والاشتراك في التعاون الفني لدى الحاجة مع الدول الأعضاء في القطاعات الزراعية الفرعية، وتعزيز فرص الاستثمار المشترك فيما بين الدول الأعضاء من خلال دراسات المخزون الزراعي، واكتشاف الإمكانات، وتبادل المعرفة الفنية المتخصصة وتعزيز شفافية المعلومات، وتيسير إمكانية دخول منتجات صغار المزارعين إلى الأسواق؛

تحث مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة على دعم أنشطة التعاون وتعزيزها فيما بين البلدان الأعضاء من خلال تقديم برامج للدعم الفني في مجال الزراعة.

ترحب بالعرض المقدم من جمهورية كازاخستان لتأسيس مكتب الأمن الغذائي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في كازاخستان، و**توصي** برفع هذا الموضوع إلى اللجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في جلستها الخامسة والثلاثين للنظر فيه.

ترحب كذلك بعرض السنغال لاستضافة المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية في عام ٢٠١٢، و**تطلب** من جميع الدول الأعضاء المشاركة بفاعلية في هذا المؤتمر.

تأخذ علماً بالتقارير الصادرة عن منتدى منظمة التعاون الإسلامي بشأن تنمية صناعات الأغذية الزراعية في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وكذا ورشة عمل الأمن الغذائي والأنشطة الزراعية التجارية الخاص بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي اللذين عقداً بالتزامن معاً في كمبالا بأوغندا في الفترة بين ١٠-١٢ أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠١١، و**تحث** الدول الأعضاء الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن الاجتماعات السابق ذكرها.

ب) التعاون في مجال السياحة

ترحب بتوصية ورشة العمل حول "تعاون القطاع الخاص لتعزيز السياحة فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" المنعقدة في ١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ في إزمير، بالجمهورية التركية من أجل إنشاء منبر للسياحة فيما بين دول الكومسيك، يجمع بين ممثلي القطاع الخاص في الدول الأعضاء على نحو منظم؛

تدعم المبادرة الخاصة بإنشاء منبر للسياحة فيما بين الدول الأعضاء في الكومسيك، و**تدعو** البلدان الأعضاء إلى تشجيع ممثلي القطاع الخاص فيها للمشاركة بفعالية في تلك المبادرة؛

ترحب بعرض الجمهورية التركية باستضافة ورشة العمل الثانية بشأن "تعاون القطاع الخاص لتنمية السياحة داخل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في الفترة من ٩-١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ في إزمير، بغية استكمال آليات منبر السياحة فيما بين الدول الأعضاء في الكومسيك، و**تحث** الدول الأعضاء على تشجيع ممثلي القطاع الخاص في قطاع السياحة على المشاركة بفعالية في هذا الحدث.

تدعو البلدان الأعضاء إلى تحسين مناخ الاستثمار، بما في ذلك تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك بغية المساهمة في تنميتها الاقتصادية.

تحث البلدان الأعضاء على بذل العناية الواجبة لتعزيز مهارات الموظفين وبناء قدرات المؤسسات في صناعة السياحة، وتدعو البلدان الأعضاء إلى بدء برامج للتبادل في هذا المجال بغرض استغلال خبراتها وأفضل الممارسات الخاصة بها.

ج) التعاون في مجال النقل

ترحب بتوصيات ورشة العمل بشأن "أثر شبكات النقل على التجارة والسياحة"، التي انعقدت في ٧-٨ يونيو/حزيران ٢٠١١ في إزمير، الجمهورية التركية؛

ترحب بإطار التعاون في مجال النقل فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (وثيقة إزمير)، والذي أوصى به اجتماع فريق الخبراء المنعقد في ٩ يونيو/حزيران ٢٠١١ في إزمير بالجمهورية التركية.

تطلب من مكتب تنسيق الكومسيك دراسة القضايا المتعلقة بآليات عمل فريق العمل المعني بالنقل والمقترحة في وثيقة الإطار، ثم تقديم تقرير بذلك إلى الكومسيك في دورتها الثامنة والعشرين؛

تطلب أيضاً من الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك أن تبادر بإرسال تقاريرها القطرية القطاعية بشأن النقل إلى مكتب تنسيق الكومسيك قبل ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، بأن تقوم بذلك حتى يتم نشرها على الموقع الإلكتروني للكومسيك (www.comcec.org).

تطلب من الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا تنظيم ندوة عن بناء السفن في بنجلاديش خلال ٢٠١٢ بمشاركة ممثلي القطاعين العام والخاص للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وإرسال تقارير بشأن ما خلصت إليه الندوة إلى الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك.

تحث الدول الأعضاء على الانضمام إلى الاتفاقيات العامة بشأن النقل بغية النظر في الآثار الإيجابية على تيسير التجارة والأعمال فيما بين الدول الأعضاء.

التعاون المالي (البند ٦ من جدول الأعمال)

التعاون بين أسواق الأوراق المالية في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

تأخذ علما بالتوصيات الصادرة عن الاجتماع الخامس لمنتدى أسواق الأوراق المالية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والذي نظمه سوق الأوراق المالية بإسطنبول خلال ١٧– ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١١ في إسطنبول، الجمهورية التركية؛

تدعم إطلاق "المؤشر الإسلامي" في بداية عام ٢٠١٢ مع الدول الأعضاء الموقعة، و**تطلب** من أعضاء المنتدى التوقيع على اتفاق المؤشر ذي الصلة بحلول الأول من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، وذلك لتضمينه في المؤشرات؛

تطلب من البنك الإسلامي للتنمية أن يسهم في العمل على استحداث منتجات مصممة خصيصا ليتم إدراجها في المؤشرات الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي؛

ترحب بعرض الجمهورية التركية استضافة الاجتماع السادس لمنتدى الأسواق المالية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ٢٠١٢ في إسطنبول، **وتدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في هذا الاجتماع.

ب) التعاون بين البنوك المركزية

ترحب بأنشطة التعاون وتبادل المعلومات بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول الأعضاء بشأن تشغيل أنظمة الدفع وتنظيمها والإشراف عليها؛

تأخذ علما ببرامج التدريب وبناء القدرات التي قام بتنظيمها البنك المركزي في تركيا ومركز أنقرة، في إطار التعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول الأعضاء؛

تطلب من البنوك المركزية للدول الأعضاء الإجابة على الاستبيانات المرسلة من قبل مركز أنقرة والبنك المركزي بالجمهورية التركية، والخاصة باحتياجاتها وقدراتها بغية التخطيط للبرامج المستقبلية لبناء القدرات والتدريب؛

ترحب بتنظيم ماليزيا للاجتماع الحادي عشر للبنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالتعاون مع مركز أنقرة والمزمع عقده في ١٣-١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ في كوالالمبور، **وتطلب من** الدول الأعضاء المشاركة بفعالية في هذا الاجتماع.

ج) التعاون فيما بين الجهات التنظيمية لأسواق رأس المال

يرحب بإنشاء "منتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال"؛

تأخذ علمًا بالتوصيات التي أسفر عنها الاجتماع الأول للأجهزة التنظيمية لأسواق المال بالدول الأعضاء الذي انعقد في ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١١ في إسطنبول، الجمهورية التركية؛

ترحب بعرض مجلس أسواق رأس المال التركي لاستضافة الاجتماع الثاني للمنتدى في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، **ويدعو** جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في هذا الاجتماع.

التخفيف من حدة الفقر (البند ٧ من جدول الأعمال)

أ) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا

تحث الدول التي تعهدت إلى صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بالوفاء بالتزاماتها لتمكينه من تمويل مشروعات الدول الأعضاء؛

تهيب بالبنك الإسلامي للتنمية أن يحشد موارد إضافية من مختلف مؤسسات التمويل لزيادة الأموال المخصصة للبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا؛

تطلب من البنك الإسلامي للتنمية تقديم تقارير دورية حول وضع تنفيذ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا إلى دورات الكومسيك.

إذ تلاحظ بقلق بالغ العبء المتزايد الذي تفرضه الكوارث الطبيعية والأزمات المختلفة التي تعانيها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والأهمية المُلِحَّة لوضع خطة للتصدي للكوارث؛ و**تهيب** بالبنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة بالاشتراك مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن يتعاونوا من أجل وضع خطة اندماج فعالة مع الأفراد الأكثر ضعفاً في الدول الأعضاء التي تثقل كاهلها الأزمات، والمنكوبة بالكوارث، وذلك بالتعاون مع مؤسسات التعاون التنموية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

ب) برنامج القطن الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي

تأخذ علماً بالتقارير الصادرة عن اللجنة التسييرية الخامسة والاجتماع الخامس للجنة التسييرية وكذا الاجتماع الرابع للجنة المشروعات لبرنامج القطن الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في ٢٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١١ في واجادوجو، بوركينا فاسو؛

تهيب بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، تنظيم منتدى استثمار بغية حشد الموارد خطة عمل القطن الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي، وتدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذا المنظمات الدولية، والمانحين للمشاركة بفعالية في هذا المنتدى؛

تأخذ علماً أيضاً بالتنظيم الناجح ل"المنتدى والمعرض الأول القطن والنسيج لمنظمة التعاون الإسلامي" الذي قامت به حكومة بوركينا فاسو، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والذي عقد في واجادوجو في ٢١ – ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

ترحب بالاعتمادات الجديدة التي أقرها البنك الإسلامي للتنمية لتمويل ستة مشروعات مقدمة من الكاميرون، ومصر، وموزمبيق، وتركيا، **وتطلب من** البنك الإسلامي للتنمية سرعة النظر في المشروعات المقترحة ذات الصلة من قبل أذربيجان، وسوريا، وتركيا؛

تطلب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إعداد تقرير شامل عن وضع باقي المشروعات الستة عشر التي لم تتلقَّ تمويلاً بعد، وتقديم هذا التقرير إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك؛

تهيب بجميع مراكز التميز أن تقدم تقارير دورية إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومعهد نازيللي لأبحاث القطن قبل انعقاد اجتماعات لجنة المشروعات واللجنة التسييرية بشهر واحد؛

تحث الدول المالكة للمشروعات المقترحة المتعلقة بالقطن على تقديم طلبات مالية بشكل رسمي إلى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، من خلال هيئاتها المختصة؛

تحث أيضًا الدول الأعضاء المعنية والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي على تقديم ما يلزم من معلومات إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لنشرها على بوابتها الإلكترونية (www.oic-cotton.org).

د) البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تأخذ علماً بالتوصيات التي خرج بها الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية للرصد المنبثقة عن البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والذي تم انعقاده في الفترة ما بين ١٧-١٩ يوليو/تموز ٢٠١١ في جمهورية إيران الإسلامية، كما **ترحب** بالقرار الذي اتخذ بشأن إنشاء فرق عمل مواضيعية حول التدريب الافتراضي، وتدريب المدربين، وتبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

تأخذ علماً بالتقرير الذي أصدره مركز أنقرة حول تنفيذ البرامج الفرعية للبرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **وطلبت** من كل من مركز أنقرة، والبنك الإسلامي للتنمية بذل قصارى جهدهما بغية تنفيذ المشروعات المخطط إقامتها تحت البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ورفع تقرير في هذا الصدد إلى الكومسيك في دورتها الثامنة والعشرين؛

أهابت بالدول الأعضاء أن تدعم وتشارك في برنامج بلدية اسطنبول للمدرب الرئيسي، وشبكة السلامة والصحة المهنيتين لمنظمة التعاون الإسلامي، والبرنامج الدولي للتدريب العملي للطلاب التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.

تعزيز العلاقات مع القطاع الخاص (البند ٨ من جدول الأعمال)

تأخذ علماً بالتقرير الذي أسفر عنه الاجتماع الرابع عشر للقطاع الخاص حول تعزيز التجارة ومشروعات الاستثمار المشتركة بين الدول الإسلامية، والذي نظمته الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في الفترة ما بين ٢٤-٢٦ إبريل/نيسان ٢٠١١، في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة؛

تطلب من الدول الأعضاء تيسير إجراءات الحصول على التأشيرة لرجال الأعمال بغية تعزيز سبل التعاون على الصعيدين الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء؛

تطلب من كل من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، وغيرهما من المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ضمان مشاركة القطاع الخاص في أنشطة التعاون الاقتصادي والتجاري على نطاق أوسع.

موعد انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك (البند ٩ من جدول الأعمال)

تقرر انعقاد الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك في الفترة ما بين ٩-١٠ مايو/أيار ٢٠١٢، والدورة الثامنة والعشرين للكومسيك في اسطنبول في الفترة ما بين ٨-١١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢.

ما يستجد من أعمال (البند ١٠ من جدول الأعمال)

تقرر أن يكون "تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء" موضوعاً لجلسة تبادل وجهات النظر أثناء انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك، و**تطلب من** مركز أنقرة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة تنظيم ورشة عمل بشأن هذا الموضوع، ورفع تقريرها في هذا الصدد إلى الكومسيك في دورتها التالية.

III

تقرير الدورة السابعة والعشرين

للكومسيك

(اسطنبول، ١٧-٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١)

الأصل: بالإنجليزية

تقرير

الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة التعاون الإسلامي

(اسطنبول ١٧-٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١)

١. انعقدت الدورة السابعة والعشرون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) في اسطنبول في الفترة ما بين ١٧-٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

٢. حضر الدورة ممثلون للدول التالية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

١- جمهورية أفغانستان الإسلامية
٢- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
٣- مملكة البحرين
٤- جمهورية بنجلاديش الشعبية
٥- بروناى دار السلام
٦- بوركينا فاسو
٧- جمهورية الكاميرون
٨- جمهورية تشاد
٩- جمهورية كوت ديفوار
١٠- جمهورية جيبوتي
١١- جمهورية مصر العربية
١٢- جمهورية الجابون
١٣- جمهورية جامبيا
١٤- جمهورية غينيا
١٥- جمهورية إندونيسيا
١٦- جمهورية العراق
١٧- جمهورية إيران الإسلامية
١٨- المملكة الأردنية الهاشمية
١٩- جمهورية كازاخستان

٢٠- دولة الكويت
٢١- الجمهورية اللبنانية
٢٢- ليبيا
٢٣- جمهورية قرغيزيا
٢٤- ماليزيا
٢٥- جمهورية المالديف
٢٦- جمهورية مالي
٢٧- جمهورية موريتانيا الإسلامية
٢٨- المملكة المغربية
٢٩- جمهورية النيجر
٣٠- جمهورية نيجيريا الاتحادية
٣١- سلطنة عمان
٣٢- جمهورية باكستان الإسلامية
٣٣- دولة فلسطين
٣٤- دولة قطر
٣٥- المملكة العربية السعودية
٣٦- جمهورية السنغال
٣٧- جمهورية سيراليون
٣٨- جمهورية الصومال الديمقراطية
٣٩- جمهورية السودان العربية
٤٠- الجمهورية العربية السورية
٤١- جمهورية طاجيكستان
٤٢- جمهورية توجو
٤٣- الجمهورية التونسية
٤٤- الجمهورية التركية
٤٥- تركمانستان
٤٦- جمهورية أوغندا
٤٧- دولة الإمارات العربية المتحدة
٤٨- الجمهورية اليمنية

٣. كما شارك في الدورة، بصفة مراقب كل من البوسنة والهرسك، وروسيا الاتحادية، ومملكة تايلاند، وجمهورية شمال قبرص التركية.

٤. حضر الدورة كل من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وممثلي الهيئات المتخصصة التالية التابعة للمنظمة والمنبثقة عنها :

١- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)
٢- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
٣- مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (مركز اسطنبول)
٤- الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا
٥- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
٦- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
٧- الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر
٨- اتحاد مستشاري البلدان الإسلامية
٩- معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية
١٠- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسسكو)
١١- اتحاد المؤسسات الوطنية لتمويل التنمية

٥. حضر الدورة أيضاً ممثل من اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستك).

٦-حضر الدورة أيضاً ممثلون من منظمة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى يرد ذكرها فيما يلي:

١- مجلس التعاون الخليجي
٢- منظمة التعاون الاقتصادي
٣- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
٤- مجموعة الدول الثماني النامية
٥- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
٦- مركز التجارة الدولية
٧- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
٨- بنك التجارة والتنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي

(ترد نسخة من قائمة المشاركين في الدورة السابعة والعشرين للكومسيك في المرفق رقم ١)

٧- وكان اجتماع كبار الموظفين التابع للكومسيك قد انعقد قبل الجلسة الوزارية في ١٧-١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ برئاسة معالي الأستاذ كمال مادن أوغلو وكيل وزارة التنمية، بالجمهورية التركية. وتدارس كبار الموظفين بنود أجندة الأعمال وإعداد مشروعات القرارات لتنظر فيها الجلسة الوزارية.

الجلسة الافتتاحية

٨- أقيم الحفل الافتتاحي للدورة السابعة والعشرين للكومسيك في ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ برئاسة فخامة الرئيس عبد الله جول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك.

٩- أكد فخامة الرئيس عبد الله جول، عند ترحيبه بالوفود، على مدى أهمية الكومسيك باعتبارها منبرا راسخا للتعاون في مجالي الاقتصاد والتجارة. وأهاب الرئيس عبد الله جول بالدول الأعضاء، مسلطا الضوء على ما شهدته مؤخرا بعض البلدان الأعضاء من مستجدات، قيادة وإدارة عملية التغيير بغية تحقيق ما يلزم من إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية.

١٠- واصل فخامة الرئيس عبد الله جول كلمته مشيرا إلى ما أفرزته العولمة من فرص وتهديدات، وكذا ضرورة تعزيز التضامن والتعاون في مواجهة هذه المستجدات. وأردف قائلا إن ما هو قائم من توقعات اقتصادية عالمية تدعونا، مرة أخرى، إلى زيادة تدفقات التجارة والاستثمار فيما بين البلدان الأعضاء.

١١- وفي هذا المقام، شدد فخامة الرئيس عبد الله جول على أهمية مشروعات الكومسيك وبرامجها، مثل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ومعهد الوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، ومنتدى البورصات، واجتماعات البنوك المركزية، ومنتدى الهيئات التنظيمية لأسواق المال؛ كما أهاب الرئيس بالدول الأعضاء للتوقيع والمصادقة على الاتفاقات المتعلقة بهذه المشروعات، فضلا عن المشاركة النشطة في الاجتماعات ذات الصلة بهدف تمكين هذه المشروعات من تقديم نتائجها الإنمائية.

١٢- وتطرق فخامة الرئيس عبد الله جول إلى التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالقطاعات ذات الأولوية للكومسيك، وهي الزراعة والسياحة والنقل. وأشاد فخامة الرئيس عبد الله جول بالتقدم التي تم إحرازه في الآونة الأخيرة في تلك المجالات، ووجه دعوته إلى الدول الأعضاء لزيادة الجهود المبذولة لتوطيد أواصر التعاون فيها.

١٣- وقبل أن يختتم فخامة الرئيس عبد الله جول ملاحظاته، أعرب عن قلقه العميق إزاء الوضع في الصومال، وناشد الدول الأعضاء إبداء تضامنها مع الشعب الصومالي من خلال تقديم مزيد من المساعدات.

(ترد نسخة من نص الكلمة الافتتاحية لفخامة الرئيس عبد الله جول في المرفق رقم ٢).

١٤- وبعد الكلمة الافتتاحية لفخامة الرئيس عبد الله جول، ألقى معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي كلمة خلال الجلسة الافتتاحية، أعرب فيها عن شكره لحكومة الجمهورية التركية على كرم الضيافة وحسن الوفادة، وعلى الدعم المتواصلالذي تقدمه للارتقاء بمستوى التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

١٥- في الخطاب الذي ألقاه معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، سلط الضوء على التقدم التي تم إحرازه حتى الآن في زيادة حجم التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ونصيبها في المخرجات العالمية الذي جاء نتيجة للجهود المتضافرة التي تبذل على مستوى منظمة التعاون الإسلامي. وحث الوفود على تفعيل العديد من القرارات المتعلقة بتوسيع نطاق التجارة، وتيسيرها. كما أعرب سيادة الأمين العام عن ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية، وناشد وفود الحاضرين تعزيز مشاركتهم النابعة عن انتمائهم لمنبر منظمة التعاون الإسلامي بغية ضمان تنفيذ أنشطتها بفعالية.

(ترد نسخة من خطاب معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو في المرفق رقم ٣).

١٦- ألقى رؤساء وفود دول الكويت ومالي وأفغانستان كلمات نيابةً عن المجموعات العربية والأفريقية والآسيوية للدول الأعضاء على التوالي. وقد أعربوا عن شكرهم للجمهورية التركية على كرم الضيافة، وكذا لفخامة الرئيس عبد الله جول على قيادته الحكيمة الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

١٧- أكد رؤساء الوفود على ضرورة الارتقاء بالتعاون فيما بين الدول الأعضاء، كما شددوا على أهمية الدور الجوهري الذي تضطلع به الكومسيك للنهوض بالتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

١٨- ألقى معالي الدكتور أحمد محمد علي، رئيس البنك الإسلامي للتنمية كلمة خلال الجلسة الافتتاحية. وقد أثنى معاليه على البرامج والمشروعات التي بدأتها الكومسيك بغية تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(يرد نص الكلمة التي ألقاها رئيس البنك الدولي للتنمية في المرفق رقم ٤)

١٩- قام معالي الشيخ صالح بن عبد الله كامل، رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، بإلقاء كلمة في الجلسة الافتتاحية. وأكد معالي الشيخ كامل على دور القطاع الخاص في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين البلدان الأعضاء.
(يرد نص كلمة رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في المرفق رقم ٥)

٢٠- ألقى الأستاذ رفعت حصارجيكليي أوغلو، رئيس اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا، كلمة في الجلسة الافتتاحية، حيث أكد على أهمية تعزيز التضامن فيما بين البلدان الأعضاء بغية توسيع التجارة البينية.

٢١- في ختام الجلسة الافتتاحية، تم تنظيم حفل لتوزيع الجوائز، حيث منح معالي الدكتور أحمد محمد علي، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، "جائزة التضامن الإسلامي لتعزيز التبادل التجاري فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للأستاذ عبد اللطيف همام، مدير المركز التونسي للنهوض بالتجارة بالنيابة عن مؤسسته.

٢٢- بعد الحفل الافتتاحي، استقبل فخامة الرئيس عبد الله جول رؤساء الوفود.

<u>جلسة العمل الوزارية</u>

٢٣- تم عقد جلسة العمل الوزارية للدورة السابعة والعشرين للكومسيك في ١٩ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١١ برئاسة معالي الدكتور جودت يلماز، وزير التنمية بالجمهورية التركية.

٢٤- اعتمدت الجلسة مشروع جدول أعمال الدورة السابعة والعشرين للكومسيك.

٢٥- في مستهل الجلسة، أطلع معالي الأستاذ كمال مادن أوغلو، رئيس اجتماع كبار الموظفين ووكيل وزارة التنمية بالجمهورية التركية، السادة الوزراء على النتائج التي خلص إليها اجتماع كبار الموظفين.

٢٦- عقب العرض الذي قدمه معالي الأستاذ كمال مادن أوغلو، وكيل وزارة التنمية بالجمهورية التركية، عُقدت جلسة تبادل وجهات النظر للدورة السابعة والعشرين للكومسيك تحت عنوان *"أثر شبكات النقل على التجارة والسياحة"*.

٢٧- قدم الأستاذ وليد عبد الوهاب، رئيس قطاع النقل بالبنك الإسلامي للتنمية، وأحد المتحدثين الرئيسيين، عرضاً حول "التحديات، والتوجهات، والتوقعات الحالية في مجال النقل داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

٢٨- كما قدم الأستاذ روحي إنجن أوزمن، رئيس اتحادت شركات النقل الدولي، وأحد المتحدثين الرئيسيين، عرضاً حول "الدور الذي تقوم به اللوجيستيات في التجارة الدولية".

٢٩- أعرب معالي الوزراء ورؤساء الوفود عن وجهات نظرهم حول العروض التي قدمها المتحدثون الرئيسيون، كما تبادلوا الخبرات المكتسبة في قطاع النقل داخل بلدانهم، وكذا قدموا تعليقات حول المشكلات التي تواجهها منطقة منظمة التعاون الإسلامي في هذا القطاع. كما ألقى رؤساء الوفود الضوء أيضاً على تعزيز التعاون الفني في مجال اللوجيستيات وكذا شددوا على ضرورة وضع خريطة استرشادية تشمل معلومات حول ممرات النقل وسبل النقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الجلسة الختامية

٣٠- انعقدت الجلسة الختامية للدورة السابعة والعشرين للكومسيك في ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ برئاسة معالي الدكتور جودت يلماز، وزير التنمية بالجمهورية التركية.

٣١- قام الدكتور يوسف جنيد، المستشار العام لباكستان في اسطنبول ومقرر الدورة، بعرض مشروعات القرارات على الجلسة الوزارية، حيث قدم موجزا بما تم في الجلسة من إجراءات، وسلط الضوء على ما ورد في القرارات من نقاط الاتفاق الهامة.

٣٢- اعتمدت الجلسة القرار OIC/COMCEC/27-11/RES.

٣٣- أقيم أيضا حفل توقيع خاص في الجلسة الختامية، حيث وقعت الكويت على الاتفاقية المعنية ببروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية، واتفاقية قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كما وقعت مالي على النظام الأساسي للمجلس الإسلامي للطيران المدني.

٣٤- قام معالي السيد حميد أوبيلوبيرو، مساعد الأمين العام للشئون الاقتصادية، بتلاوة رسالة بالنيابة عن معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي رسالة، قدم معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو تهنئته إلى الدورة على ما خرجت به اجتماعات الدورة من نتائج رائعة تُوّجت بالنجاح.

٣٥- ألقى معالي الدكتور نْجوكو ل. باه، وزير الأعمال والإنشاء والبنية الأساسية لجمهورية جامبيا، كلمة نيابةً عن الدول الأعضاء المشاركة، أعرب فيها معالي الدكتور نْجوكو ل. باه عن شكره لفخامة الرئيس عبد الله جول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، وكذا الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز أنقرة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وجميع الأطراف المعنية لما قدموه من إسهامات أدت إلى إنجاح هذه الدورة.

٣٦- ألقى معالي الدكتور جودت يلماز، وزير التنمية بالجمهورية التركية، كلمة ختامية أمام الجلسة شدد فيها على أهمية القطاعات ذات الأولوية، ألا وهي: النقل، والسياحة، والزراعة، وذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء. وفي هذا السياق، ذكر معالي الدكتور جودت يلماز أن وثيقة الإطار الخاصة بالتعاون في مجال النقل من شأنها إلقاء الضوء على الأنشطة المستقبلية في هذا القطاع. أما فيما يتعلق بمجال السياحة، أكد معاليه على أهمية فكرة منبر السياحة الخاص بالكومسيك بغية مساعدة الدول الأعضاء على تعظيم الاستفادة من الموارد التي يمتلكها القطاع الخاص، وكذا الحيوية التي يتميز بها. كما أعرب معالي الدكتور جودت يلماز أيضاً عن سعادته حيال التقدم الملحوظ الذي تم تحقيقه بالنسبة للتعاون المالي، وأهاب بكافة الدول الأعضاء المشارَكة في مبادرات التعاون المالي.

٣٧- اختتم معالي الدكتور جودت يلماز كلمته بإزجاء الشكر لكافة الوفود، وكذا للمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والمنظمين، والمترجمين الفوريين على ما قدموه من إسهامات قيمة لإنجاح الدورة السابعة والعشرين للكومسيك.
(يرد نص الكلمة الختامية لمعالي الدكتور جودت يلماز في المرفق رقم ٦).

٣٨- يمكن الاطلاع على كافة الوثائق والعروض المقدمة إلى الدورة السابعة والعشرين للكومسيك على الموقع الإلكتروني الخاص بها (www.comcec.org).

المـرفقــات

المرفق

(١)

الأصل: بالانجليزية

قائمة المشاركين

في الدورة السابعة والعشرين للكومسيك

(اسطنبول، ١٧-٢٠ اكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١)

A. MEMBER STATES OF THE OIC

ISLAMIC REPUBLIC OF AFGHANISTAN

- H.E. ABDUL HADI ARGANDEHWAL
  Minister of Economy

- Mr. MOHAMMAD ISMAIL RAHIMI
  Director General of Policy and National Development Strategy M&E, Ministry of Economy

- Mr. GHULAM ALI FARZAM
  UNDP Desk Officer, Ministry of Foreign Affairs

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

- H.E. MUSTAFA BENBADA
  Minister of Trade

- H.E. MOULOUD HAMAİ
  Ambassador of Algeria, Ankara

- Mr. ABDELHAKIM ZEBIRI
  Manager, Ministry of Trade

- Mr. MEHDI TAALBI
  Head of Protocol

- Mr. NACIM GAOUAOUI
  Vice Director, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. ABDELOUAHEB SAIDANI
  Vice Director, Ministry of Foreign Affairs

- Mrs. LATIFA BENCHAOUI
  Vice Director, Ministry of Tourism and Art

- Mr. MOUSTAPHA LARBI
  Inspector

- H.E. RACHID MEDDAH
  Consul General of Algeria, İstanbul

- Mr. ABBES BELFATMI
  Assistant of Ambassador

KINGDOM OF BAHRAIN

- H.E. MOHAMMED BIN IBRAHIM AL MUTAWA
  Minister of State for Implementation

- H.E. Dr. EBRAHIM YUSUF AL-ABDULLA
  Ambassador of the Kingdom of Bahrain to the Republic of Turkey

- Ms. NADA AHMED YASEEN AHMED
  Assistant Undersecretary for Tourism

- Mr. AHMED ISA BUBSHAIT
  Assistant Undersecretary for Foreign Trade

- Mr. AREF HASAN AL-MANSOORI
  Director of Human and Finance/Act. Director of Land Transport Specification Monitoring Directorate

- Mr. FAWAZ KHALIL BUBSHAIT
  Director of Minister Office for State for Implementation

- Mr. ABDULAZIZ MOHAMED ABDULKAREEM
  Horticulturist

- Mr. HASAN RASHDAN
  Diplomatic Attache

PEOPLE'S REPUBLIC OF BANGLADESH

- H.E. ZULFIQUR RAHMAN
  Ambassador of Bangladesh to Turkey in Ankara

BRUNEI DARUSSALAM

- H.E. DATO PADUKA HAJI ABDUL MOKTI BIN HAJI MD DAUD
  Ambassador of Brunei Darüsselam in Amman, Jordan

BURKINO FASO

- Mr. ABDOUL KARIM SALAMBERE
  Minister Consellor, Embassy of Burkina Faso to Riyadh

- Mr. REGIS KEVIN BAKYONO
  Consellor of Foreign Affairs

REPUBLIC OF CAMEROON

- H.E. LUC MAGLOIRE MBARGA ATANGANA
  Minister of Commerce

- H.E. IYA TIDJANI
  Ambassador of the Republic of Cameroon in Riyadh

- Ms. MBAJON NDJEPANG MARTHE CHANTAL
  Technical Advisor Presidency of the Republic of Cameroon

- Mr. BOUBA AOUSSINE
  Deputy Director for the Commercial Exchanges, Ministry of Commerce

- Ms. JEANNINE ATANGA NKODO
  Deputy Director of Cooperation of the Ministry of Agriculture and Rural Development

- Mr. KAZI PALAI
  Chief of Planning at the Ministry of Tourism

- Mr. AHMAD MALAM
  Deputy Researcher, Ministry of Economy, Planning and Terriforial Planning

- Mr. ATENGAN MICHE
  Representative of the Ministry of Transport

REPUBLIC OF CHAD

- Mr. AHMAT ABAKAR ADJID
  Deputy General Secretary

- Mr. DJIMADOUMBAYE MADIBAYE
  Director of Commerce

REPUBLIC OF COTE D'IVOIRE

- H.E. VAZOUMANA TOURE
  Ambassador of Cote D'ivoire to Riyadh

- Mr. GUY KODJO
  Chief of Staff

REPUBLIC OF DJIBOUTI

- H.E. DYA EDDINE SAID BAMAKHRAMA
  Ambassador of the Republic of Djibouti in Riyadh

- Mr. MOUSTAPHA HASSAN ADENE
  Vice Director, Ministry of Transport

- Mr. ABDURRAHMAN SALEH
  Consellor

- Mr. SAMIYA HOUMED ABDOULKADER
  Coordinator, Ministry of Foreign Affairs and International Relations

ARAB REPUBLIC OF EGYPT

- H.E. Dr. MAHMOUD MOSTAFA EISA
  Minister of Industry and Foreign Trade

- Mr. SAYED MOHAMMED EL-BOUS
  Minister's Advisor

- Mr. ABDELRAHMAN FAWZY
  First Undersecretary, Ministry of Industry and Foreign Trade

- Mrs. WAFAA EL HADIDY
  Consul General of the Arab Republic of Egypt in İstanbul

- Mr. MOUSTAFA MEKAWY
  Minister Plenipotentiary, Head of Egyptian Trade Office in İstanbul

- Mr. SOLIMAN KHALIL
  First Secretary, Vice Commercial Counselor

- Ms. SHIREEN EL-SHEHAWY
  Second Secretary, Economic Department of Ministry of Foreign Affairs

- Mr. YASER GABER SHAKER
  Ministry of Industry

REPUBLIC OF GABON

- H.E. EMMANUEL ISSOZE-NGONDET
  Minister of Finance

- Mr. NINA ABOUNA
  Director General

- Mr. PATRICE MBA ONDO
  Responsible of International Relations Education

- Mr. MARCELIN BELOUMI
  Assistant of Minister

- Mr. GEORGEA VIERIN IBOUDAH
  Director of Internal Trade

REPUBLIC OF GAMBIA

- H.E. Dr. NJOGOU L. BAH
  Minister of Works, Construction and Infrastructure

- Mr. HABIB T.B. JARRA
  Permanent Secretary of Ministry of Foreign Affairs, International Cooperation Gambians Abroad

- Ms. NAFFIE BARRY
  Permanent Secretary of Ministry of Trade, Industry, Regional Integration and Employment

- H.E. GIBRIL SEMAN JOOF
  Ambassador of the Republic of The Gambia to Turkey

- Ms. SIABATOU CAMARA
  Principal Assistant Secretary, Office of the President

- Mr. EBRIMA L. S. DARBOE
  Principal Loans Officer, Ministry of Finance

REPUBLIC OF GUIENA

- Mr. MAMA KARIFA CAMARA
  Deputy Director of Planification and Transports

- Ms. AISSATOU SOW
  Deputy Director, Responce of OIC, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. ORHAN ARGÜN
  Honorary Consul

REPUBLIC OF INDONESIA

- H.E. NAHARI AGUSTINI
  Ambassador of the Republic of Indonesia to the Republic of Turkey

- Mr. EDWARD SIBARANI
  Director of APEC Cooperation and Other International Organizations,
  Ministry of Trade

- Mrs. SRI RAHMADIANI
  Deputy Director of Bilateral and Multilateral Cooperation,
  Investment Coordinating Board

- Mrs. YUANA ROCHMA
  Division of Economic Cooperation and UN Financing, Coordinating,
  Ministry of Economy

- Mr. NOVA HERLANGGA MASRIE
  Section Head of UN Cooperation, Invetsment Coordinating Board

- Mrs. YENNI HERNAWATI
  Section Head of Non-UN Body, Ministry of Trade

- Mrs. DYAH UMIYARTI PURNAMANINGRUM
  Division of Bilateral Cooperation, Ministry of Transport

- Mr. KAMRAN R. LOSSEN
  Division of Legal Assistance and Foreign Cooperation, Ministry of Transport

- Mr. SEMUEL SALO KRISNA MUNDA
  Division of Sea Transport Regulation, Ministry of Transport

- Mr. UBAIDI TOLHAH
  Directorate of Socio-Culture and International Organization of Developing Countries,
  Ministry of Foreign Affairs

- Mr. SUYOTO HERJAN
  First Secretary, Embassy of the Republic of Indonesia, Ankara-Turkey

REPUBLIC OF IRAQ

- H.E. HAYRULLAH HASAN BABEKIR
  Minister of Trade

- H.E. EZADIN ABDULA
  Minister of Agriculture

- Mr. HASHIM MOHAMMED HATHEM
  General Director of Economic Foreign Relations Department, Ministry of Trade

- Mr. WASIQ TAHA MOHAMMED
  Director of International Relations Department, Ministry of Trade

- Mr. MUNAFFEZ ABDULJABBAR AL-BAKER
  Undersecretary, Ministry of Industry

- Mr. MONQZ ABDUL JABAR
  Undersecretary

- Mr. FARAJ MOHAMED ABDULLAH
  Head of Section of Regional Organizations

- Mr. NADHIM H. ABBAS
  Iraqi Commercial in Ankara

- Mr. ADNAN XIROLLA ABBAS
  Manager, Ministry of Trade

- Mr. WALLED KHALED HASSAN
  Assistant Commercial Atteche in Ankara

- Mr. MOHAMMED HASAN ABBOUD
  General Director of Financial Affairs, Ministry of Industry

- Mr. RAAD HUSEIN KHADER
  General Chiarman of Al-Zawra Company

- Mr. MOHAMOD ABD AL JABAR
  Director General

- Mr. ADNAN KHIR ALLAH SALİH
  Director

- Mr. AHLAM GAILANY
  Minister Plenipotentiary

- Mr. HARWIN KAMAL
  Second Secretary

ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

- H.E. Dr. BEHROUZ ALISHIRI
  Vice Minister and President of Organization for Investment, Economic and Technical Assistance of Iran, Ministry of Economic Affairs and Finance

- H.E. SHAHRIAR AFANDIZADEH
  Vice Minister, Ministry of Roads and Urban Development

- Mr. EZATOLLAH YOUSEFIANN MOLLA
  Member of Islamic Consultative Assebly

- Mr. SAEID KAHNI OUSHANI
  Acting Director General for Loans, International Organizations and Institutions, Organization for Investment, Ministry of Economic Affairs and Finance

- Ms. ZOHREH BAHREHBAR
  Division Chief, Grants and Credit Facilities, Office for Loans, International Organizations and Institutions, Organization for Investment, Ministry of Finance

- Ms. MAHSA ZIAEDDINI
  Expert, Office for Loans, International Organizations and Institutions, Organization for Invetsment, Ministry of Economic Affairs and Finance

- Mr. MOHAMMAD HOSSEIN SHOJAEE ALI ABADI
  Advisor to the Centre for Islamic Research & Studies, Chamber of Cmmerce of Iran

- H.E. MAHMOOD HAIDARI
  Ambassador of Iran in İstanbul

- Mr. MAJID KHOINIHA
  Assistant of Ambassador of Iran in İstanbul

- H.E. BAHMAN HOSSEINPOOR
  Ambassador of Iran to Turkey

- Mr. SEYED NASER MOUSAVI LARGANI
  Member of Islamic Consultative Assebly

- Mr. MOHAMMAD GHAINI NAJAFI
  Expert of Protocol

- Mr. ABDOLLAH AKHLAGHI
  Economist

- Mr. ALI ASGHAR ROSTAMI ABOUSAEIDI
  Advisor and Director General for Legal and International Affairs, Organization for Vocational Training (TVTO)

- Mr. REZA BAJOULVAND
  Training Deputy, Trainers' Education Center, Organization for Vocational Training

REPUBLIC OF LEBANON

- H.E. NICOLAS NAHAS
  Minister of Economy and Trade

- Mr. FOUAD FLEIFEL
  Director General, Ministry of Economy and Trade

- Mr. MALEK ASSI
  Head of Trade Department, Ministry of Economy and Trade

- H.E. HANI CHEMAAITELLY
  Consul General of Lebanon in İstanbul

LIBYA

- Mr. MOHAMED ZENATI
  Charge D'Affaires in Ankara

- Mr. HESHAM GHANIDI
  Third Secretary in Ankara

- Mr. MOHAMED AIAI
  Vice Consul in İstanbul

- Mr. ABDULMONAM TAKITA
  Vice Consul in İstanbul

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

- H.E. ZUHAIR ENSOUR
  Ambassador of the Hashemite Kingdom of Jordan to Turkey

- Mr. NIDAL AL-ABADI
  Economist, Ministry of Industry and Trade

- Mrs. RANDA EL-RABADI
  Director External Relations, Ministry of Transport

REPUBLIC OF KAZAKHSTAN

- Mr. AIDAR KAZYBAYEV
  Chairman

- Mr. SVETLANA GONOVA
  Head of Unit

- Mr. SERIK BEKMAGANBETOV
  Councelor of Department

- Mr. YERLAN BAIDAULET

- Mr. ASKAR SHOKYBAYEV
  General Consul of Consulate in İstanbul

- Mr. BAGLAN DANDYBAYEV
  Consul of Consulate in İstanbul

- Mr. KUAT KANAFEEV
  Consul

STATE OF KUWAIT

- H.E. MUSTAFA JASSEM AL – SHAMALI
  Minister of Finance of State of Kuwait

- H.E. ABDULLAH A. A. AL-DUWAIKH
  Ambassador of the State of Kuwait

- H.E. SHEIKH FAHAD SALIM ALSABAH
  General Consul to Istanbul

- Mr. SAMI AL - SAQAABI
  Assistant Undersecretary of Economic Affairs

- Mr. ISHAQ ABDULKAREEM
  Director of the Department of International Economic Cooperation

- Mr. MISHAL AL - ARADI
  Observer of International Organizations

- Mr. SAAD AL - RASHIDI
  Chief of the Organization of Islamic Conference

- Mr. YOUSEF AL - FAYAD
  Observer, Department of the Minister's Office

- Mr. KHALED ALMUTAIRAT
  Vice Consul

- Mr. ADEL AL-ZUABI
  First Secretary of the Embassy of the State of Kuwait

- Mr. SALEM AL - BATHER
  Economic Analyst

- Mr. KHALED AL-ZEER
  Third Secretary at the Ministry of Foreign Affairs of the State of Kuwait

- Mr. ABDURRAHMAN AL-DAIHANI
  Vice Consul

- Mr. KHALID ALAZMI
  Vice Consul of the General Consulate of the State of Kuwait

KYRGYZ REPUBLIC

- Mr. MIRLAN ARSTANBAEV
  Consul General of Kyrgyz Republic in İstanbul

- Mr. SAGYNBEK IBRAEV
  Second Secretary of the Ministry Foreign Affairs

MALAYSIA

- DATO ABDUL GHAFAR MUSA
  Senior Director, Ministry of International Trade and Industry (MITI)

- Mr. AHMAD HISHAM IDRIS
  Principal Assistant Director (MITI)

- Ms. MAZITA MARZUKI
  Principal Assistant Secretary, Ministry of Foreign Affairs

- Dr. ABDUL MALIK MUSHARAF
  Vice President, Industry Development Division, HDC

- Ms. HAKIMAH BINTI MOHD YUSOFF
  Principal Assistant Director, (JAKIM) Department of Islamic Development

- Mr. MOHAMAD NOOR AZHAB MOHD SHAZILI
  Trade Commissioner, MATRADE

- Ms. NIK NAZIRA NIK YAHYA
  Senior Assistant Director, Department of Standards

- Mr. ABDILBAR AB RASHID
  Assistant Secretary, Ministry of Foreign Affairs

REPUBLIC OF MALDIVES

- H.E. IRUTHISHAM ADAM
  Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary Permanent Represntative

- Mr. ABDULLA THAWFEEG
  Counsellor Trade Permanent Mission of the Maldives to UNOG and WTO

REPUBLIC OF MALI

- Mr. JEAMILLE BITTAR
  Chairman of Economic, Social and Cultural Council

- H.E. MOHAMED MAHMOUD BEN LABAT
  Ambassador and Permanent Representative to OIC

- Mr. CHEIKNA BARRY
  Director at the Economic, Social and Cultural Council

- Mr. OUSMANE ALBOU KADER TOURE
  Deputy Director, Ministry of Traansport

- Mr. DJIBRIL ONGOIBA
  Deputy General Director, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. MOUSSA ALIOU KONE
  Consellor at the Embassy of Mali in Riyadh

- Mr. FAROUK CENGIC
  Honorary Consul, Istanbul

- Mr. HUSSEYIN BASARAN
  Honorary Consul, Ankara

ISLAMIC REPUBLIC OF MAURITANIA

- H.E. SİDİ OULD TAH
  Minister of Economy and Development

- H.E. MOHAMED AHMED OULD ELEMINE
  Ambassador of Mauritania to Turkey

- Mr. WEDDADY OULD SİDİ HAİBE
  Director, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. MOHAMED OULD TEGHRA
  Advisor, Ministry of Economy and Development

KINGDOM OF MOROCCO

- H.E. KARIM GHELLAB
  Minister of Transport and Equipment

- Mr. EL AID MAHASOUSSI
  General Secretary of the Ministry of Foreign Trade

- Mr. ZAHREDDINE BELBACHIR
  Head of Trade Relations Outside Europe, Ministry of Foreign Trade

- H.E. LOTFI AGUAD
  Ambassy of Morocco to Turkey

- Mr. DQUIEC JAWAD
  Head of Division of Cooperation - MTE

- Mr. MOHAMMED ZERROUKI
  Minister, Embassy of the Kingdom of Morocco in Ankara

- Mr. MOHAMMED BENABDELJALIL
  Consul General of the Kingdom of Morocco in İstanbul

REPUBLIC OF NIGER

- H.E. SALEY SAIDOU
  Minister of Trade and Developing Private Sector

- Mr. BOUBACAR IBRAHIM
  General Secretary, Ministry of Tourism and Art

- Ms. MAMADOU AICHATOU
  General Director of Trade

- Mr. ISSAKA AMADOU
  Chef Section OIC

- Ms. ZÜBEYDE ÖZGÜR DEMİRAL
  Consul's Assistant

FEDERAL REPUBLIC OF NIGERIA

- H.E. Prof. Mrs. VIOLA ADAKU ONWULIRI
  Minister of State, Ministry of Foreign Affairs (MFA)

- Mrs. CHIGOZIE OBI-NNADOZIE
  Director, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. B. T. TEKUNE
  Minister, Embassy of Nigeria, in Ankara

- Mr. MOHAMMED LAWAN GANA
  Deputy Director, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. SULEIMAN SANI
  Minister Counsellor, Embassy of Nigeria, in Riyadh

- Mr. ANDY NKEMNEME
  Special Assistant to Minister of State

- Mr. IROM A. AWASSAM
  Second Secretary, Ministry of Foreign Affairs

- Mrs. PRISCA ONUOHA
  Personal Assistant to Minister of State

- Mr. ABUBAKAR SULAYMAN
  Director, Ministry of Transport

- Mrs. BRENDA MAX-NDUAGUBE
  Ministry of Transport

SULTANATE OF OMAN

- H.E. Dr. SHEIKH ABDULMALIK BIN ABDULLAH AL-HINAI
  Adviser at the Ministry of Finance Charged with Ministry of National Economy

- Mr. NASSER BIN SAIF AL-WAHAIBI
  Deputy Director of Councils and Committees Department at Ministry of Finance

- Mr. YAKUB BIN SHEIKH AL-DABIONI
  Head of Department, Ministry of Trade and Industry

- Mr. WALEED BIN ESSA AL-ZADJALY
  Counselor, Department of International Organizations, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. SALIM BIN MOHAMMED AL-HAJRI
  Economic Researcher at the Department of Economic Organization,
  Ministry of National Economy

- Ms. NARGIS BINT ABDALLAH AL-MARSHUDI
  Engineer, Dapertment of Land Transportation at the Mimistry of Transportation and Communication

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

- Mr. SHAHID RAHIM SHEIKH
  Additional Secretary, Ministry of Commerce

- H.E. MUHAMMAD HAROON SHAUKAT
  Ambassador of Pakistan to Turkey

- Mr. MOIN UL HAQ
  DHM Pakistan Embassy Ankara

- Dr. YOUSAF JUNAID
  Consul General, Consulate General of Pakistan in İstanbul

- Mr. SYED ZAHID RAZA
  Consul, Consulate General of Pakistan in İstanbul

- Mr. AMIR BARLAS
  Protocol Officer-Consulate General of Pakistan in İstanbul

- Mr. SAAD AHMAD WARRIACH
  Second Secretary, Embassy of Pakistan in Ankara

STATE OF PALESTINE

- H.E. Dr. HASAN ABU LIBDEH
  Minister of Economy

- H.E. NABIL MAAROUF
  Ambassador of Palestine to Turkey

- Mr. ABDELHAFIZ NOFAL
  Deputy Ministry of National Economy

- Mr. RAFAT RAYYAN
  Director International Organisation Department

STATE OF QATAR

- H.E. ABDUL RAZZAK AL ABDUL GHANI
  Ambassador of Qatar to Turkey

- Mr. SAOUD JASSIM AL-JUFAIRI
  Advisor of Economy, Ministry of Business and Trade

- Mr. AHMAD HAMAD AL-MARZOUKI
  Head, Regional and International Organization, Ministry of Business and Trade

- Mr. AHMED SALEH AL-MOHANADI
  Advisor of International Relations and Trade, Ministry of Business and Trade

- Mr. MOHAMED ALI AL MAADID
  Consulate General in İstanbul , State of Qatar

- Mr. KHALED H. AL SULAITI
  Vice Consular

- Dr. KHALED AL-TAI
  Economist of Consolate

- HUSEIN PATEL
  Public Relations, Embassy

- Mr. ORHAN GUL
  Public Relations, Consulate

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

- H.E. ABDULLAH IBN AHMED ZAINAL ALIREZA
  Minister of Trade and Industry

- Mr. ABDULLAH BIN ABDURRAHMAN AL HAMOIDI
  Undersecretary

- Mr.ABDULLAH BIN ABDULWAHAB AL-NAFISAH
  Director General Foreign Trade

- H.E. MUHAMMED ABDULLAH A.BARRI
  Ambassador

- Mr. NASIR MOHAMMED ALMOTLAQ
  Economic Researcher

- Mr. MONZIR BIN NASER AL RASHED
  General Director of Transport

- Mr. HUSSIN EED ALRASHEED
  Economist

- Mr. TALAL BIN AHMAD AL ALMER
  Executive Secretary of Trade and Industry Ministry

- Mr. FAYSAL BIN YOUSEF AL YOUSEF
  Undersecretary

REPUBLIC OF SENEGAL

- H.E. NIANG AMADOU
  Minister of Trade

- H.E. MOUHAMMADOU DOUDOU LO
  Ambassador of Senegal to Riyadh

- Mr. NDONGO NIANG BA
  Undersecretary in Ministry of Foreign Affairs

REPUBLIC OF SIERRA LEONE

- H.E. VANDI CHIDI MINAH
  Minister of Transport and Aircraft

REPUBLIC OF SOMALI

- H.E. President SHARIF SHEIKH AHMED
  President of the Republic of Somali

- H.E. HUSSEIN ARAB ISSE
  Deputy Prime Minister and Minister of Defence

- H.E. ABDULLAHI GODAH BARRE
  Minister of Planning & International Cooperation

- H.E. ABDULLAHI HAJI HASSAN MOHAMED
  Minister of Agriculture & Livestock

- H.E. AHMED HASSAN GABOBE
  Minister of Justice & Religious Affairs

- H.E. JAYLANI NUR IKAR
  Minister of Public Works and Reconstruction

- H.E. ABDULRAHMAN HOSH JIBRIL
  Minister of Constitution, Federal and Reonciliation

- Mr. HASAN MOALIM KHALIF
  Private Secretary of the President

- Gen. ABDULKADIR SHEIKH ALI DINI
  Chief of Staff for Somali Armed Forces

- Mr. MURSAL MOHAMUD SANEY
  Director of Protocol & Public Relations

- Mr. ABDULKARIM KHALIF ABDI
  Protocol Officer

- Mr. SULDAN AHMED FARAH
  Director of Communications of the Presidency

- Mr. ABDULKADIR HUSSEIN WEHLIYE
  Cameraman

- H.E. NUR SEHİKH HAMUD MURSAL
  Charge d'Affaires of Somali to Turkey

- Mr. ABDULKADIR MOHAMED NUR
  Second Secretary of the Somali Embassy in Turkey

REPUBLIC OF SUDAN

- H.E. FAISAL HAMAD ABDULLAH
  Minister of Transport

- Dr. NAGMELDIN MOHAMED DAWOUD
  Undersecretary of the Ministry of Foreign Trade

- Mr. ABDELDAIM ALI ELBASHIR
  Minister Plenipotentiary at the Ministry of Foreign Affairs

- H.E. OMER HAIDER ABU ZAID
  Ambassador of the Republic of the Sudan to Turkey

- Mr. HASSAN AWAD
  Director of Office of the Minister

- Mr. ASIM MOHAMED ALI MUKHTAR
  Consul General of Sudan in İstanbul

- Mr. ABUBAKER MOHAMED ELFATIH MUSTAFA
  Head of Economic Section in the Consulate General of Sudan in İstanbul

- Mr. TAHA MOHAMED AHMED
  COMCEC Desk Officer at the Ministry of Foreign Trade

- Mr. OMER ELFAROUG ELSANOSY ABDELKAREEM
  Counsellor at the General Consulate-İstanbul

- Mr. ALI ABDELAZIZ ALI
  Public Relations Officer, General Consulate-İstanbul

SYRIAN ARAB REPUBLIC

- Dr. MOHAMMED HAJ BAKRI
  General Consul in İstanbul

- Mr. HASSAN KATANA
  Director of Planning and International Cooperation,
  Ministry of Agriculture and Agrarian Reform

- Mrs. MAYADA SKEKER
  Director Planning and Statistic Department, Ministry of Transport

- Mr. FIRAS SAEM ELDAHR
  Consulate

- Mr. BAŞAR MERDEMBEK
  Consulate

REPUBLIC OF TADJIKISTAN

- Mr. YATIM MUSAFIROV
  General Consul in İstanbul

- Mr. SALOHIDDIN KIROMOV
  Consul in İstanbul

REPUBLIC OF TOGO

- Mr. BAROMA MAGOLEMIENA BAMANA
  Technical Adviser, Ministry of Trade and Promotion of the Private Sector

- Mr. KOMLA NYEDJI GALLEY
  Director of Foreign Trade, Ministry of Trade and Promotion of the Private Sector

- Mr. KIBALOU ABETE
  Manager, Ministry of Finance and Economy

REPUBLIC OF TUNISIA

- H.E. MEHREZ BEN RHOUMA
  Ambassador of the Republic of Tunisia to Turkey

- Mrs. SAIDA HACHICHA
  General Director of Economic and Trade Cooperation, Ministry Trade and Tourism

- Mr. MOHAMED JAMEL ELIFA
  Director in Charge of Cooperation with Regional and International Organizations,
  Ministry of Trade and Tourism

REPUBLIC OF TURKEY

- H.E. Dr. CEVDET YILMAZ
  Minister of Development

- H.E. ZAFER ÇAĞLAYAN
  Minister of Economy

- H.E. BİNALİ YILDIRIM
  Minister of Transport

- Mr. KEMAL MADENOĞLU
  Undersecretary, Ministry of Development

- Mr. AHMET YAMAN
  Deputy Undersecretary, Ministry of Development

- Mr. İLYAS ÇELİKOĞLU
  Deputy Undersecretary, Ministry of Development

- Mr. SUAT HAYRİ AKA
  Deputy Undersecretary, Ministry of Transport

- Mr. FARUK ŞAHİN
  Deputy Undersecretary, Ministry of Cultur and Tourism

- Mr. ERDAL CELAL SUMAYTAOĞLU
  Acting Deputy Undersecretary, Ministry of Food, Agriculture and Livestock

- H.E. Amb. MİTHAT RENDE
  General Director, Ministry of Foreign Affairs

- H.E. Amb. LEVENT ŞAHİNKAYA
  General Director, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. ZEYNETTİN KASIMOĞLU
  Director General, Ministry of Development

- Mr. İSMAİL KALENDER
  Acting General Director, Ministry of Customs and Trade

- Ms. EMİNE GÜHER ÇELTEK
  Deputy General Director, Ministry of Food, Agriculture and Livestock

- Mr. FEVZİ ÖZKAN
  Chairman, the Turkish Competition Authority

- Mr. HULUSİ ŞENTÜRK
  Chairman of Turkish Standards Institutions (TSE)

- Mr. HÜSEYİN ERKAN
  Chairman&CEO, İstanbul Stock Exchange (İMKB)

- Mr. MURAT TAMER
  Deputy General Director, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. MUSTAFA BALTACI
  Vice Chairman, İstanbul Stock Exchange (İMKB)

- Mr. KUDRET OYTAN
  Head of Department, Ministyr of Foreign Affairs

- Mr. İSMAİL SEFA YÜCEER
  Head of Department, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. ERDEM DİREKLER
  Head of Department, Ministry of Trasport

- Dr. ELIF BETÜL AKIN
  Head of Department, Turkish Patent Institute

- Mr. SANCAR SEFER SÜER
  Head of Department,
  Turkish Union Chambers and Commodity Exchanges(TOOB)

- Mr. MUSTAFA GÜMÜŞ
  Deputy Head of Department, Capital Markets Boards (SPK)

- Mr. MUSTAFA SEPETÇİ
  Acting Head of Department, Ministry of Customs and Trade

- Mr. TEOMAN ATAİNCİ
  Press and Public Relations Counselor, Ministry of Development

- Mr. TALAT KAYA
  Head of Section, Ministry of Economy

- Mr. ERALP POLAT
  Manager, İstanbul Stock Exchange (İMKB)

- Ms. LERZAN KAYIHAN ÜNAL
  Acting Director of International Relations
  The Turkish Competition Authority

- Mr. SELÇUK YILMAZ
  Manager, Turkish Union Chambers and Commodity Exchanges (TOBB)

- Dr. YUSUF ŞENGÜR
  Member of the University of Anatolia

- Mr. TOLGA KARAKAYALI
  Protocol Officer, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. ALPER SARAÇ
  Protocol Officer, Ministry of Foreign Affairs

- Ms. HÜLYA ÖRS
  Expert, Ministry of Development

- Dr. ŞEREF TABAK
  Expert, Ministry of Transport

- Mr. UMUT DEMIRCI
  Expert, Ministry of Transport

- Mr. BAHADIR KARA
  Expert, Ministry of Culture and Tourism

- Mr. ERDOĞAN EMRAH HATUNOĞLU
  Expert, Ministry of Development

- Mr. MEHMET SERHAT AKGÜL
  Specialist, Turkey Central Bank

- Mr. OSMAN GÜNDOĞDU
  Expert, Undersecretariat of Treasury

- Mr. MUSTAFA TAŞDEMİR
  Expert, Capital Markets Boards (SPK)

- Mr. YÜKSEL KAYA
  Chief Expert, The Turkish Competition Authority

- Mr. UFUK KADİR ERGİN
  Assistant Expert, Turkish Union Chambers and Commodity Exchanges (TOBB)

TURKMENISTAN

- Mr. MYRATGELDI BERDIYEV
  Head of Department, Ministry of Economy and Development

- Mr. CHARYMYRAT GELDIYEV
  Central Administrative Board of Economy and Development for Ashkabad City Director

REPUBLIC OF UGANDA

- Mr. JACHAN OMACH
  Minister of State General Duties, Ministry of Finance Planning and Economic Development

- H.E. Amb. AHMED SSENYOMO
  Deputy Head of Mission of Uganda Embassy Riyadh

- Ms. JENNIFER MUWULIZA
  Ag. Commissioner/Aid Liaison Department, Ministry of Finance, Planning and Economic Development

- Ms. MARIAM KIGGUNDU
  Economist, Ministry of Finance, Planning and Economic Development

STATE OF THE UNITED ARAB EMIRATES

- H.E. SULTAN SAEED AL-MANSOURI
  Minister of Economy

- H.E. MOHAMMED SALEH SHALWAH
  Assistant Undersecretary of teh Economic Politics Department

- Mr. ALI FAYIL MUBARAK
  Director of the Establishments Department

- Mr. YAGOUB YUSUF AL-MUBARAK
  Minister Plenipotentiary Affairs of the Economic Department

- Dr. KHALED AHMAD AL-MULLA
  Minister Plenipotentiary of the International Organizations Department

- Ms. FATIMA KHAMIS AL-HAMMADI
  Economic Researcher

- Mr. SAIF SALEM AL-HAMRANI
  Manager at the Ministers Office

REPUBLIC OF YEMEN

- Dr. MUTAHAR A. AL-ABBASI
  Vice Minister, Ministry of Planning and International Cooperation

- Mr. ABDULWALI ABDULLAH ALI-AQEL
  Advisor to Minister, Ministry of Planning and International Cooperation

- H.E. NORIA ABDULLA AL-HAMAMI
  Ambassador, Ministry of Foreign Affairs

- H.E. Dr. ABDULGAWI AL-ERYANI
  Ambassador of Yemen to Turkey

- Mr. MOHAMED AL MASHARY
  Honorary Consul, in Istanbul

B. OBSERVERS

BOSNIA HERZEGOVINA

- Mr. NUSRET SANCAR
  Ambassador at Large, B&H Ministry of Foreign Affairs

TURKISH REPUBLIC OF NORTHERN CYPRUS

- H.E. HAMZA ERSAN SANER
  Minister of Public Works and Transport

- Mr. ŞAHAP AŞIKOĞLU
  Undersecretary of the Ministry of Tourism, Environment and Culture

- Mr. FAHRİ YÖNLÜER
  Director of OIC Affairs, Ministry of Foreign Affairs

KINGDOM OF THAILAND

- Mr. PANUMAS MALASEE
  Consul (Commercial), Royal Thai Consulate-General in İstanbul

- Mr. NATHAPHONG AMBUPRABHA
  Vice Consul (Commercial) Royal Thai Consulate-General in İstanbul

RUSSIAN FEDERATION

- Mr. VICTOR OLERSKIY
  Deputy Minister of Transport

- H.E. KONSTANTIN SHUVALOV
  Ambassador at Large, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. ALEXEY RYKOV
  Third Secretary, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. IGOR DROZDOV
  Deputy Head of Division

- Mr. SERGEY BULATOV
  Counsellor

- Mr. VIACMESLAV SHLIKOV
  General Consulate

PANELISTS

- Dr. SOHBET KARBUZ
  Director of Hydrocarbons at OME

- Dr. SAMI MAHROUM
  Academician and Executive Director at INSEAD Business School

- Dr. TARIK YOUSEF
  Chief Executive Officer of Silatech

- Mr. TAHA ÖZHAN
  General Coordinator of Foundation for
  Political Economic and Social Research (SETA)

- Mr. ÇAĞATAY TELLİ
  Senior Economist Republic of Turkey Ministry of Development

- Dr. WALID ABDEL WAHAB
  Director, Infrastructure Department, IDB

- Mr. RUHİ ENGİN ÖZMEN
  Chairman UND

D. <u>THE OIC GENERAL SECRETARIAT</u>

- H.E. Prof. Dr. EKMELEDDİN İHSANOGLU
  Secretary General

- H.E. Amb. HAMEED A. OPELOYERU
  Assistant Secretary General

- Mr. CHEIKH OUMAR T. SOW
  Director General

- H.E. Amb. NABIKA DIALLO
  Adviser

- Mr. HASAN OKER GÜRLER
  Adviser

- Mr. GHOLAMHOSSEIN DARZI
  Director

- Mr. MEHMET FATİH ÖKE
  Director

- Mr. HASAN BASRİ ARSLAN
  Professional

- Mr. JAKHONGIR KHASANOV
  Professional

E. OIC SUBSIDIARY ORGANS

STATISTICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTER FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRIC)

- Dr. SAVAŞ ALPAY
  Director General

- Mr. NABIL DABOUR
  Director of Research Department

- Dr. KENAN BAĞCI
  Researcher

ISLAMIC CENTER FOR THE DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)

- Mr. EL HASSANE HZAINE
  Acting Director General

- Mr. MAMOUDOU BOCAR SALL
  Expert, Head of Studies Section

ISLAMIC RESEARCH CENTER FOR HISTORY ART AND CULTURE (IRCICA)

- Mr. HALİT EREN
  Director General, IRCICA

- Prof. Dr. AMIR PASIC
  Project of Director

- Mr. NAZIH MAAOUF
  Head International Relations and Craft Developmen Programme

- Ms. ZEYNEP DURUKAL ABUHUSAYN
  Head Corporate Research

- Mr. MUHAMMED TAMIMI
  Head Cultural Heritage Department

- Mr. AHMET ALDOĞAN
  Manager of Administration

ISLAMIC UNIVERSITY OF TECHNOLOGY (IUT)

- Prof. Dr. MOHAMMED IMTIAZ HOSSAIN
  Vice Chancelor

ISLAMIC EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION (ISESCO)

- Dr. ABBAS SADRI
  Director

F. SPECIALIZED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IDB)

- H.E. Dr. AHMAD MOHAMED ALI
  President, IDB Group

- Dr. WALEED AL-WOHAIB
  CEO, ITFC

- Dr. ABDULRAHMAN TAHA
  CEO, ICIEC

- Mr. HANI SALEM SONBOL
  Deputy CEO, ITFC

- Dr. WALID ABDEL WAHAB
  Director, Infrastructure Department, IDB

- Mr. MOHAMED IQBAL AZAD
  Adviser to CEO, ITFC

- Mr. MUSTAFA WADI
  IDB

- Mr. JAMAL AL-SAYED OMER
  Director, CEO Office, ITFC

- Mr. ADIL BABIKER
  Director Legal Affairs, ICIEC

- Mr. SALEH JELASSI
  Assistant to the President

- Mr. ABDULLATEEF AL-LAWATI
  IDB

- Mr. ABDUL BASIT RASHEED JAM
  IDB Groub

- Mr. BAHADIR YADIKAR
  IDB

- Mr. LOTFI ZAIRI
  ICIEC

- Mr. MARWAN TOUHAMI ABID
  Event Manager, ITFC

- Mr. MOHAMMED YOUBAH
  IRTI

- Mr. ABDELLATIF HAMAM
  IDB Groub Prize Winner

- Mr. ABDULLATEEF MOHSIN BAQAR
  Senior Cooperation Specialist

- Mr. MANSOUR BEN FETEN
  Director

G. AFFILIATED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY (ICCI)

- H.E. SHAIKH SALEH ABDULLAH KAMEL
  President of ICCI

- Ms. ATTIYA NAWAZISH AYAZ
  Assistant Secretary General

ASSOCIATION OF NATIONAL DEVELOPMENT FINANCING INSTITUTIONS (ADFIMI)

- Mr. NURİ BİRTEK
  Secretary General

ORGANIZATION OF THE ISLAMIC SHIPOWNERS ASSOCIATION (OISA)

- Dr. ABDULLATIF A. SULTAN
  Secretary General, Organization of the Islamic Shipowners

- Mr. MOHAMMAD ZAFAR BHATTI
  Director Finance

FEDERATION OF CONSULTANTS FROM ISLAMIC COUNTRIES (FICC)

- Mr. ABDERRAHIM ALAMI LAHJOUJI
  President

- Mr. ABDELHAMID BENAMAR

STANDARDS AND METROLOGY INSTITUTE OF ISLAMIC COUNTRIES (SMIIC)

- Mr. HALUK DAĞ
  Interim Secretary General of SMIIC

- Mr. HULUSİ ŞENTÜRK
  Chairman of SMIIC

H. STANDING COMMITTEES

STANDING COMMITTEE FOR SCIENTIFIC AND TECHNOLOGICAL COOPERATION (COMSTECH)

- Mr. Dr. MOHAMMED ALI MAHESAR
  Assistant Coordinator General of COMSTECH

G. OTHER INTERNATIONAL INSTITUTIONS

GULF COOPERATION COUNCIL (GCC)

- Mr. ABDULMAJEED BIN SALEH AL-MANDEEL
  Head of Section of Trade and Industry, Economy Department of GCC

ECONOMIC COOPERATION ORGANIZATION (ECO)

- H.E. Mr. M. YAHYA MAROOFI
  General Secretary

UNIDO CENTRE FOR REGIONAL COOPERATION IN TURKEY

- Mr. SÜLEYMAN YILMAZ
  Director/Representative

THE WEST AFRICAN ECONOMIC AND MONETARY UNION (WAEMU)

- Mr. JOACHIM PAGNESDIBRILLA OUEDRAOGO
  Director of Cabinet

- Mr. KOFFI ADDOH GNAKADJA
  Director Commerce

DEVELOPING EIGHT (D-8)

- Dr. WIDI A. PRATIKTO
  Secretary-General

- Mr. ÖMER ASIM AKSOY
  Economist

- Mr. ZULHENDRI ABDULLAH
  Assistant to Economist

UN FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION (FAO)

- Mr. MUSTAPHA SINACEUR
  Subregional Coordinator for Central Asia and Representative in Turkey

INTERNATIONAL TRADE CENTRE (ITC)

- Mr. ABDESLAM AZUZ
  Senior Trade Promotion Officer

ECONOMIC COOPERATION ORGANIZATION TRADE AND DEVELOPMENT BANK (ECOBANK)

- Mr. Dr. YAŞAR AKGÜN
  Acting President

- Mr. MASOUD REKABDAR
  Vice President of ECOBANK

- Mr. ÖMER FARUK BAYKAL
  Deputy Director, Head of the Office of the Chief Economist

- Mr. TUNCAY MELEKTOSUN
  Deputy Director

- Mr. FAZLI SAK
  Manager

I. COMCEC COORDINATION OFFICE

General Directorate of Foreign Economic Relations,
State Planning Organization of the Republic of Turkey

- Mr. METİN EKER
  Director General, Head of COMCEC Coordination Office

- Mr. EBUBEKİR MEMİŞ
  Head of Department

- Mr. SELÇUK KOÇ
  Head of Department

- Mr. MUSTAFA TEKİN
  Head of Department

- Mr. MURAT DELİÇAY
  Expert, Drafting

- Mr. GÖKTEN DAMAR
  Expert, Drafting

- Mr. ALİ İŞLER
  Expert, Drafting and Bilateral Talks

- Mr. ORHAN ÖZTAŞKIN
  Press and Protocol Relations

- Mr. NAZIM GÜMÜŞ
  Protocol Relations

- Ms. AYLİN ŞENOL GÜN
  Assistant Expert, Drafting

- Mr. KAĞAN AKDOĞAN
  Assistant Expert, Drafting

- Ms. SEHER KURUGÜL
  Coordinator of Documentation Center

- Ms. EMİNE DEMİREL
  Assistant Coordinator of Documentation Center

- Ms. MÜKERREM ÖZKILIÇ
  Coordinator of Registration Office

- Ms. BİGE HAMURDAN
  Coordinator of Registration Office

- Mr. KEMAL ARSLAN
  Coordinator of Meeting Rooms

- Mr. ERCAN İBİK
  Assistant Coordinator of Meeting Rooms

- Ms. Z. LEYLA AŞK
  Bilateral Talks

- Ms. BİLGE GÜLLÜ
  Executive Secretary

- Ms. EBRU ÇETİNKURŞUN
  Social Program

- Mr. MEHMET FİDAN
  Assistant Expert

- Mr. M. CELALETTİN AKTAŞ
  Assistant Expert

- Mr. AYKUT YILMAZ
  Assistant Expert

- Mr. DENİZ GÖLE
  Assistant Expert

- Mr. SEYFİ UYANIK
  Press Relation

J. GENERAL MANAGEMENT SERVICES OF MINISTRY OF DEVELOPMENT

- Mr. ADNAN KÖKLÜKAYA
  Head of Department

- Mr. MEVLUT YASAR
  Coordinator of Transport and Personnel Relations

- Mr. BURHAN KORKMAZ
  Coordinator of Technican

- Mr. TAYFUR YÜKSEL
  Security Relations

- Mr. CAFER ERDOĞAN
  Stock Coordinator

- Mr. ÖMER BIYIK
  Technician

- Mr. SEYİT AMBARKÜTÜK
  Technician

- Mr. MEHMET TUNCER
  Accomodation

- Mr. MEHMET ÖCAL
  Accomodation

المرفق
(٢)

الأصل: بالتركية

الكلمة الافتتاحية لفخامة الرئيس عبد الله جول،
رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك،
أمام الجلسة الافتتاحية للدورة السابعة والعشرين للكومسيك
(اسطنبول ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١)

أصحاب المعالي الوزراء،
سعادة الأمين العام،
السادة الحضور الكرام،
المندوبون الموقرون،
السيدات والسادة الكرام،
يطيب لي أن أجتمع بضيوفنا المندوبين الأشقاء من البلدان الأعضاء في الكومسيك، هنا في اسطنبول بمناسبة انعقاد الدورة السابعة والعشرين للكومسيك، وأن أرحب بكم جميعا في تركيا.

منذ أن تأسست الكومسيك، وهي تجتمع بأعضائها بلا انقطاع لمدة ٢٧ عاما، لتصبح منبرا راسخا للتعاون الدائم بين الدول الأعضاء. وإني لأؤمن إيمانا عميقا بأن الكومسيك، التي أفتخر برئاستها، سوف تكلل مساعيها بالنجاح في الفترة المقبلة بما تقدمه بلداننا من إسهامات عظيمة الشأن، وما تمتلكه من مشاركة قيّمة.

المندوبون الموقرون،
الضيوف الكرام،
إن السلام، والأمن، والاستقرار، والرفاه دعائم بالغة الأهمية للدول الأعضاء في الكومسيك. وفي كلمتي التي ألقيتُها في عام ٢٠٠٣ أمام المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، شدّدت على ضرورة توحيد جهودنا، ومن ثمّ، أناشد الدول الأعضاء أن تبادر إلى ما يلزم من إصلاحات تبلّغنا هذا الهدف.

تحمل الحركات الاجتماعية التي تشهدها منطقتنا اليوم علامات دالة على أن وقت التغيير قد أزف وأننا نعبر مرحلة تَحَوُّل لا رجعة فيها. وبدلا من مقاومة هذا التغيير، فقد حان الوقت الآن للأخذ بزمام المبادرة للدفع بها، وللقيام بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية من خلال توافق الآراء وإقامة الحوار، بغية تلبية متطلبات المرحلة التي نمر بها في هذا القرن، والوفاء بما ترنو إليه

شعوبنا وتطلبه. وإني لأؤمن بأننا، من خلال الإدارة الفاعلة لفترة التغيير هذه، وبروح من التضامن والتعاون، سوف نمنح شعوبنا فرصة اجتياز هذه المرحلة، بحيث نخرج منها دولاً تتسع فيها مساحات الديمقراطية والاستقرار والرخاء.

السادة المندوبون الكرام،

في الوقت الذي تزداد فيه آثار ظاهرة العولمة على كل جانب من جوانب حياتنا، نشهد تطورات لاهثة في حركة البضائع، والأفراد، والمعلومات، ورأس المال. ومع هذه التطورات، يتلاشى معنى الحدود بين بلداننا، ويزداد اعتمادنا على بعضنا البعض، ويصبح التعاون والتضامن فرضا لازما لا مطلبا فحسب.

وفي ظل هذه الظروف، يجب علينا – نحن الدول الأعضاء في الكومسيك – أن نحسن استغلال الحدود التي تفصل بين بلداننا بأن نجعل منها وسيلة لتحقيق التقارب بدلا من التباعد بين دولنا، وبأن نتخذها سبيلا لتيسير سبل التعاون،لا وضع المصاعب التي تعيق مسيرتنا.

وفي رأيي أن بإمكاننا تحويل التهديدات التي تشهدها الساحة العالمية والإقليمية إلى فرصة إيجابية من خلال تعزيز ثقافة التضامن والتعاون فيما بين بلداننا، وصياغة لغة مشتركة، وخلق جو من التفاهم المتبادل.

إن التاريخ حافل بما يدل على أن الدول التي ينبَني أساس الحكم فيها على احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والشفافية، والمحاسبة، تصبح أكثر قوة، وأسرع تقدما صوب التنمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أرحب بما شهدته دول إسلامية عديدة خلال العام الماضي من تحول تاريخي يسير بها على هذا الدرب.

المندوبون الموقرون،

وكما هو معروف لنا جميعا فإن الأزمة المالية التي بدأت في نهاية أغسطس/آب ٢٠٠٧ لم تنقشع بعد، وهو ما أدى إلى فترة تموج بالاضطراب الشديد في الاقتصاد العالمي.

ومما يؤسف له أن الديون الباهظة التي أثقلت كاهل اقتصادات السوق في الدول المتقدمة، والعجز الشديد في موازناتها، قد أفضت إلى مشكلات أثرت على العالم بأثره. ومما زاد الوضع تفاقما هو عجز هذه الدول عن اتخاذ قرارات سياسية للتصدي بفعالية لمشكلات التمويل العام والاستقرار النقدي.

وبالتالي، بلغ حجم الديون الذي تعاني منه الدول مستويات يتعذّر تحمّلها، فاضطرت الحكومات إلى تولي سداد ديون القطاع الخاص؛ حيث إن الدول التي فشلت محاولاتها لإنقاذ القطاع الخاص في حاجة الآن لمن يكفلها.

وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في الكومسيك لا تعاني من مثل تلك المشكلات، فما من شك أنها مازالت تعاني من الاضطرابات في أسواق المال والتمويل، وكذا تراجع الاقتصاد العالمي.

أننا لسنا مسؤولين عن هذه المشكلات، إلا أنه يمكننا أن نجد لها مخرجًا، حيث أن الوسيلة الأمثل لتجنب الوقوع في مثل هذه الأزمات الاقتصادية العالمية هي زيادة معدلات التجارة ونسب الاستثمارات المشتركة بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وكذا تعجيل حركة التدفقات البشرية، والرأسمالية، والمعلوماتية بينها.

وبهذه الروح، أود أن أتطرق الآن إلى مساعي التعاون التي ترد على جدول أعمال الكومسيك.

إني أطالع عن كثب، بل وأدعم أيضاً، الدراسة التي تم إعدادها لتوجيه أعمال التعاون أثناء الفترة القادمة للكومسيك. وإني لمؤمن بأن هذه الدراسة تحتاج إلى وجود آلية تنفيذ فاعلة، وكذا تتطلب أن يتوافر فيها السمات التي تؤهلها لتلبية احتياجاتنا المتغيرة وكذلك متطلبات عصرنا.

وكما لا يخفى عليكم ، فإننا نبذل مساعي حثيثة لإطلاق نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بغية تيسير حركة البضائع عبر الحدود التي تفصل بين بلداننا.

ويطيب لي أن أذكر أن عدد الدول الموقعة على نظام الأفضليات التجارية قد بلغ عشر دول، وذلك عقب مصادقة بنجلاديش على قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهذا ما يدل على اكتمال البنية الأساسية القانونية لنظام الأفضليات التجارية. والآن، فقد آن أوان التنفيذ.

والتنفيذ يعني أن تبادر الدول التي سبق لها وأن اعتمدت بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بريتاس) برفع قوائم أفضلياتها إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية، وذلك في أقرب

فرصة سانحة. وإني لمن الرأي أن الجهود المتضافرة التي يبذلها كل منا ستؤتي ثمارها في هذا الصدد في القريب العاجل، وهذا ما سينتج عنه إدخال نظام الأفضليات التجارية حيز النفاذ في أسرع وقت.

وإني لعلى يقين بأن معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية سوف يسهم إسهاماً ضخماً في دفع التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وكما لا يخفى على كريم انتباهكم، فإن وجود المعايير يعتبر عاملا أساسياً في إزالة العوائق الفنية على طريق التجارة.

ومن ثم فإن توحيد المعايير بين بلداننا، ووضع معايير جديدة يُعد إسهاماً مهماً في مجال التجارة.

وفي هذا النطاق، أود أن أرحب بإضفاء الصبغة المؤسسية على معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، والذي عقد الجمعية العمومية الثانية له في شهر يوليو/تموز الماضي. ومن منبري هذا، أهيب بكافة الدول التي لم تبادر بعد بالتوقيع والمصادقة على الاتفاق أن تقوم بذلك.

معالي السادة الوزراء،
الضيوف الكرام،
إذا عدتم بالذاكرة إلى القمة الاقتصادية للكومسيك، التي انعقدت في عام ٢٠٠٩، تجدون أننا قد عيّنا فيها قطاعات الزراعة، والسياحة، والنقل لتكون القطاعات الثلاثة ذات الأولوية، وذلك بغية تعزيز التعاون فيما بيننا.

وإني لعلى يقين بأن التطورات التي نشهدها على الساحة التعاونية لهي واعدة ومبشرة بكل خير. ومع هذا، أعتقد أننا في حاجة إلى بذل المزيد من الجهد للوصول إلى مستوى من التعاون أكثر عمقاً ورسوخاً في هذه القطاعات.

إن للزراعة أهمية بالغة في إطار الجهود التي تبذلها بلداننا في تحقيق النمو الاقتصادي، وتنمية الريف، والتخفيف من حدة الفقر.

فنحن متأخرون عن الركب فيم يختص بالنهوض بالإنتاجية، وتحديث عملية الإنتاج، وتسهيل وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق. لذا ففي ضوء هذا التأخر، كثفت الكومسيك جهودها من أجل توطيد أواصر التعاون في مجال الزراعة في السنوات الأخيرة. وكما تتذكرون، أجرى وزراؤنا مداولات حول الزراعة والتنمية الريفية، ألا وهو موضوع جلسة تبادل الآراء السابقة.

ولقد قمنا باستضافة وزراء الزراعة ببلداننا في الأسابيع الماضية بمناسبة انعقاد مؤتمر وزراء الزراعة السادس. وأنتهز هذه الفرصة لأشير إلى الأهمية الفائقة التي نوليها إلى نتائج هذا المؤتمر، كما أتمنى بشدة أن تدخل هذه القرارات حيز التنفيذ. وآمل أن تتحلى دولنا الأعضاء بالصمود إلى أن تتحقق هذه الغاية، كما أتمنى أن تتبنى هذه البلدان الجهود المبذولة في إرساء التعاون في مجال الزراعة.

المندوبون الموقرون،

إنه لمن دواعي سروري أن أرى نصب عيني الخطوات التي اتخذت من أجل تعزيز سبل التعاون بيننا في مجال السياحة والتي تتمثل في النمو السريع الذي شهده قطاع السياحة في جميع أنحاء العالم. ولقد كان التخلص من الإجراءات اللازمة لاستخراج التأشيرات في بعض الدول الأعضاء في الكومسيك من الخطوات الرئيسة التي من شأنها أن تمنح شعوبنا حرية في الحركة.

وفي عالمنا الحالي، حيث يزداد التنافس في سوق السياحة الدولية أكثر فأكثر، سيعمل كل من الحوار والتعاون مع القطاع الخاص على تعزيز جودة الخدمات التي يقدمها قطاع السياحة، وكذا زيادة التنافسية، كما أن ذلك سيمكن بلداننا من الحصول على النصيب العادل التي تستحقه من سوق السياحة في العالم.

فضلاً عن أنني أعلق أهمية كبرى على ورشة العمل التي انعقدت في إزمير في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠ بغية تعزيز سبل التواصل والتعاون بين القطاعات الخاصة ببلداننا في مجال السياحة. وأنا أساند من الأعماق الجهود الرامية إلى عقد منتدى السياحة للكومسيك من أجل الاستمرار في الاضطلاع بمثل هذه الأنشطة. وأدعوكم، أيها المندوبون الموقرون، أن تقوموا بتشجيع ممثلي القطاع الخاص من بلدانكم حتى يشاركوا في هذه الأنشطة.

المندوبون الموقرون،

إن التعاون بين بلداننا في قطاع النقل الذي يتصدر قائمة أولوياتنا سيكون من شأنه تيسير حركة البضائع والأفراد. ولقد بُذلت مساعٍ محورية في مجال النقل هذا العام من خلال كيان الكومسيك.

وكما تعلمون جميعاً، سوف يتبادل أصحاب المعالي وزراؤنا الآراء حول" أثر شبكات النقل على التجارة والسياحة" خلال دورة الكومسيك المنعقدة حالياً. فضلاً عن أنه تم عقد اجتماع فريق الخبراء وورشة العمل حول النقل في يونيو/ حزيران بإزمير. وأرى أن النتائج التي توصلت إليها هذه الاجتماعات سوف تسهم بصورة بارزة في المساعي التي ستجرى في الفترة المقبلة.

أصحاب المعالي الوزراء،

المندوبون الموقرون،

إن اغتنام فرصة تدفق الاستثمارات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نقطة أخرى من الممكن الاستعانة بها من أجل تحسين التعاون الاقتصادي بيننا.

وكما أوضحت من قبل في العديد من المناسبات، أرى أنه يجب علينا تحسين برامج الاستثمارات والوفاء بمتطلبات التمويل من خلال الاستعانة بمصادر التمويل الخاصة بنا.

ولذلك، فإنني أشجع المساعي المبذولة في سبيل التعاون المالي والتي من شأنها المساهمة في الحركة الحرة لرأس المال بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وأدعو الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في هذه المساعي والاستفادة من التآزر الذي خلقته روح التعاون فيما بيننا.

ويسرني أنه تحت مظلة جدول أعمال الكومسيك للتعاون المالي، أصبح "منتدى الجهات التنظيمية لأسواق رأس المال بالدول الأعضاء" ساريًا منذ ١٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠١١. وإني لواثق تمام الثقة في أن جميع الدول الأعضاء سيشاركون في هذا المنتدى بفعالية.

كما أنه لما يستحق التقدير أن الجهود المبذولة من أجل تكوين مؤشر إسلامي ضمن منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي قد بلغت مراحلها الأخيرة. وأعتقد أن تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها مصدر فخر، وحافز لنا جميعًا في طريقنا نحو تعميق التعاون فيما بيننا.

إنني أحرص في خطاباتي على التشديد على ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص ضمن أنشطة الكومسيك. وأود أن أشير مرة أخرى إلى أنني أعتبر القطاع الخاص واحدا من أهم الركائز لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بيننا.

ونحن، المسؤولون في دولنا، نحتاج إلى أن نولي أهمية لمطالب ممثلي القطاع الخاص، وأن نوفر لهم المناخ المواتي للقيام بالأعمال، وأن نصمم على وضع اللوائح اللازمة حيز التنفيذ. إن جهود القطاع الخاص المبذولة داخل الكومسيك توفر للشركات في بلادنا فرصة التشارك في عرض مشكلاتها، وخلق روابط في مجال الأعمال، وتحقيق التقارب بينها.

وفي هذا الإطار، فإنني أعلق أهمية كبيرة على تعزيز المساعي الحالية في القطاع الخاص واستمرارها، وكذا حث ممثلي القطاع الخاص في بلداننا على المشاركة في هذه الأنشطة.

المندوبون الموقرون،
يعاني الملايين من الناس في عالمنا الإسلامي من نقص الغذاء وضعف التغذية. كما تسببت أزمات الجفاف التي تشهدها أفريقيا حاليًا في تفاقم الوضع، وزيادة عدد ضحايا المجاعات.

وقد بدأت حملات عديدة للإغاثة في تركيا من أجل التخفيف من هذه المحنة الإنسانية؛ وهي الحملات التي يسعدني أن أعلن أنها جذبت أنظار أشقائنا المواطنين، حتى أن حُشدت مبالغ يصل مجموعها إلى ٣٥٠ مليون دولار حتى الآن لتحقيق أغراض تلك الحملات.

وكما هو معروف، تم عقد اجتماع وزاري طارئ للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي بإسطنبول خلال أغسطس/آب الماضي بغية تقييم الوضع في الصومال، حيث تزداد الحالة الإنسانية سوءاً؛ ومن ثم، يتم استعراض وتقييم التدابير اللازمة للتخفيف من معاناة شعب الصومال. وفي هذا الاجتماع، تم دعوة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمؤسسات التمويلية، ومنظمات الإغاثة والجمعيات الخيرية لتقديم الدعم بسخاء إلى المنكوبين بالكارثة التي تخيم على الصومال.

وأود أن أكرر هذه الدعوة على كافة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حتى تقدم يد العون الكريمة إلى إخوتنا الذين يصارعون من أجل البقاء في شرق أفريقيا، ولاسيما في الصومال؛ فعمل الخير يجب ألا يعرف حدودا ولا قيودا في أمتنا، أمة النبي صلى الله عليه وسلم الذي قال إن "ليس منا من بات شبعانا وجاره جائع". وأعتقد أن تلك المعاناة سوف تتضاءل أمام مساهمات كافة المجتمعات الدولية، وبشكل خاص العالم الإسلامي، وسنعمل معاً حتى تلتئم جراحنا.

وكلنا نعي أنه لا يمكن أن نترك البلدان الأقل نمواً تحمل مشكلاتها على أكتافها وحدها. لذا فإننا، الجمهورية التركية، نستمر في دعم تلك البلدان على العديد من المنابر الدولية بهدف رفع الوعي بمشكلات البلدان الأقل نمواً.

وفي هذا المجال، أود أن أتوقف عند مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن البلدان الأقل نمواً الذي انعقد خلال الفترة من ٩-١٣ مايو/أيار في إسطنبول، في حضور عشرة آلاف مشارك. فلقد تم

خلال هذا المؤتمر الذي يُعقد كل عشر سنوات إزاحة الستار عن خرائط الطريق الخاصة بتنمية البلدان الأقل نمواً في الفترة من ٢٠١١-٢٠٢٠. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع آليات محددة للمتابعة، بغرض متابعة القضايا المدرجة في خطة العمل.

وفي هذا الإطار، أناشد كافة الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها تجاه البلدان الأقل نمواً. وهذا المطلب ليس مطلبا خاصا بالتضامن الإسلامي فحسب، بل أيضا بالإنسانية جمعاء.

المندوبون الموقرون،
أتمنى أن تقوم مساعي الدورة السابعة والعشرين للكومسيك بتحويل منطقتنا إلى منطقة للتضامن والتعاون، وأن تمهد السبيل أمام النتائج التي من شأنها خدمة مصالحنا المتبادلة. ومن ثم، أتطلع إلى أن تبذلوا الجهد في تقديم مساهمة أكثر فعالية في جدول أعمال الكومسيك خلال هذا الاجتماع، وكذا بعد أن تعودوا إلى بلدانكم.

كما أتمنى لكم إقامةً تحفل بالمتعة وتكلَّل بالنفع في إسطنبول، حيث تلتقي القارات وتمتزج الثقافات.

وإذ أختتم ملاحظاتي بتلك الاعتبارات، أود أن أزجي الشكر مجدداً إلى كافة الدول الأعضاء، ومنظمة التعاون الإسلامي وكافة الأجهزة التابعة لها والمنبثقة عنها، وجميع الموظفين بها على إسهاماتهم القيمة في هذا الصدد.
وأتمنى أن تسود وتتنامى بيننا روابط التضامن والأخوة، كما أتمنى لكم كل النجاح خلال الاجتماعات.

المرفق
(٣)

الأصل: بالإنجليزية

كلمة

معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلى

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

في الجلسة الافتتاحية للدورة السابعة والعشرين الكومسيك

(اسطنبول، ١٧ – ٢٠ أكتوبر ٢٠١١)

فخامة الرئيس عبد الله غل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك

أصحاب المعالي، رؤساء الوفود

السادة المندوبين

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن عميق عرفاني لكم يا صاحب الفخامة بوصفكم رئيسا للجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) لما ظلت حكومة الجمهورية التركية تقدمه من دعم واقر لمنظمة التعاون الإسلامي. ويتضح ذلك من تعدد النشاطات التي ما فتئت تنظم في تركيا برعايتكم الكريمة والسامية ليس فقط في المجال الاقتصادي إنما كذلك في المجالات الاجتماعية والإنسانية والثقافية والسياسية.

ويطيب لي كذلك أن أخاطب رؤساء الوفود من الدول الأعضاء بمناسبة الدورة السابعة والعشرين للكومسيك حيث نقوم ما تحقق من انجازات منذ انعقاد قمة الكومسيك التاريخية في ٢٠٠٣ وكذلك الدورة السادسة والعشرين للكومسيك التي عقدت السنة الماضية.

لعلكم تذكرون أنني أشرت في كلمتي أمام هذا المجلس الموقر في السنة الماضية، إلى أن خطتنا للتعاون الاقتصادي قد تعززت من خلال مختلف الإستراتيجيات الابتكارية التي اعتمدت للنهوض بالعلاقات الاقتصادية والتجارية البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي. وهذا صحيح بوجه الخصوص في مجال التجارة والزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر.

وعليه، أولينا ما يلزم من اهتمام إلى المشاركة البناءة من جانب الدول الأعضاء لتعزيز الملكية والسعي إلى تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة دون تأخير. وفي السياق نفسه، قمنا بتوسيع نطاق شبكتنا للتنسيق مع مختلف منظمات ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية لزيادة حجم التنسيق والتفاعل من أجل التسريع بوتيرة تنفيذ خططنا المشتركة.

ومن ثم، بدأ العمل بشكل قانوني بنظام منظمة التعاون الإسلامي للأفضلية التجارية (الذي يشمل اتفاقية إطارية وبروتوكول واتفاقية لقواعد المنشأ). إلا إنه تبذل جهود من أجل أن تحقيق استفادة الدول الأعضاء التي وقعت حتى الآن على هذه الصكوك، من التسهيلات الجمركية وغير الجمركية لتوسيع نطاق التجارة فيما بينها.

لذلك، آن الأوان، لأن يعتمد هذا الاجتماع قرارا قويا للدعوة لاستئناف جلسات المفاوضات التجارية في إطار منظمة التعاون الإسلامي. وهو الأمر الذي من شأنه أن يفسح المجال أمام تنفيذ قراراتنا العديدة بشأن توسيع نطاق التجارة وتسهيلها. وكذلك هنالك حاجة ماسة إلى أن يدعو هذا الاجتماع الدول الأعضاء التي الم توقع بعد أو تصدق هذه الصكوك التي تعزز التجارة، إلى المبادرة إلى ذلك لخدمة رغبتنا المشتركة في تنمية الثروات وتعزيز رفاهة شعوب دولنا الأعضاء.

فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي

إنه لمن دواعي سروري أن أشير إلى أن أرقام التجارة البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي قد ظلت ترتفع منذ ٢٠٠٥ بالرغم من الانكماش الاقتصادي العالمي الذي وقع مؤخرا. ويعود ذلك للأثر المشترك لزيادة تمويلنا للتجارة وتعزيز نشاطاتها. فقد ارتفع معدل التجارة البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي من ١٤.٥% سنة ٢٠٠٤ إلى ١٧.٠٣% في ٢٠١٠. ويعني ذلك، من الناحية النقدية، أن قيمة التجارة البينية في إطار المنظمة زادت من ٢٠٥ مليار دولار في ٢٠٠٤ إلى ٥٣٩ مليار دولار في ٢٠١٠. كذلك زاد نصيب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من التجارة العالمية من ٨.% سنة ٢٠٠٤ إلى ١٠.٥% سنة ٢٠١٠. وما من شك في أنه إن استمر هذا الاتجاه فإنه سوف يكون من الممكن بلوغ هدف الـ ٢٠% الذي حدد في برنامج العمل العشري، بحلول سنة ٢٠١٥.

إضافة إلى زيادة التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن الهدف المزدوج المتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر، يمكن تحقيقه من خلال تنفيذ

إستراتيجيات المنظمة القائمة بشأن الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي. ولكن، مما يؤسف له أن عدد الذين يعيشون في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ويعانون من الجوع وسوء التغذية يقدر بـ ٢٣٠ مليون نسمة كم يعيش ٩٠% من أطفال العالم الذين يعانون من صعوبات في النمو في ٣٦ من دولنا الأعضاء. ومما يدعو إلى الأسى كذلك، أنه يتعين على دولنا الأعضاء أن تمول عجزا إجماليا في الغذاء يبلغ ٤٠ مليار دولار سنويا. وقد فاقم ذلك حقا من مشاكل ميزان المدفوعات التي تسببت فيها الحاجة إلى سداد قيمة واردات النفط والطاقة التي لم تنفك تزداد.

إن مجرد العلم بأن هذه الإحصاءات المنذرة بالخطر يمكن معالجتها من خلال الاستفادة من الفرص الهائلة المتاحة في إطار منظمة التعاون الإسلامي، يتطلب منا تنسيق أعمالنا في هذا الصدد. إن الأداء الممتاز لاقتصاد منظمة التعاون الإسلامي يتضح من زيادة إجمالي الناتج المحلي للدول الأعضاء في المنظمة من مبلغ تريلوني دولار أمريكي (وهو مبلغ متواضع) في ٢٠٠٤ إلى ٨ تريليون دولار أمريكي في ٢٠١٠. ويشار أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحقق ١١% من إجمالي الدخل العالمي مقارنة بـ ٥.٣٦% في ٢٠٠٤.

وفي السياق نفسه، تتدرج ١٨ دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي ضمن أكبر ٢٠ منتج لمختلف السلع الزراعية في العالم من الحبوب الغذائية إلى محاصيل المناطق الاستوائية. وتشير المساحات اللافتة للنظر إلى أن الأراضي القابلة للزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي تبلغ ٢١% من الإجمالي العالمي وموارد المياه التي تبلغ ١٤% من الرقم العالمي، إلى أن التعاون في إطار منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة، بشكل محركا حقيقيا للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعي في بلداننا.

ويطيب لي، إزاء هذه الخلفية، أن أحيط هذا الاجتماع علما بنجاح انعقاد الدورة السادسة للمؤتمر الوزاري حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، التي انعقدت في إسطنبول قبل نحو عشرة أيام (٣-٢٠١١/١٠/٦). وتهدف توصيات هذا المؤتمر إلى زيادة عدد مشاريعنا وبرامجنا المشتركة في مجال بناء القدرات الزراعية والقدرة الإنتاجية وتعزيز الشراكة الإقليمية من أجل تنفيذ أولوياتنا الوطنية المختلفة الخاصة بالزارعة والتنمية الريفية.

وقد أحيلت التوصية الخاصة بوضع إطار تنفيذي شامل لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، إلى فريق عمل منبثق عن الكومسيك، لمزيد من الإسهامات الفنية. ومن الأهمية بمكان أن يكون هذا الإطار بمثابة منهاج لتعزيز الشراكة بين الدول الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها المتعددة من أجل تجاوز العائق الحالي المتمثل في نقص الطابع الشمولي في إطارنا التعاوني.

ويجب أن يحدد هذا الإطار المجالات بالغة الأهمية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنمية السلع الإستراتيجية وتعزيز القيمة الزراعية المضافة من المزرعة إلى السوق. ويطيب لي أن أحيطكم علما بنتائج كل من ورشة العمل حول الأعمال التجارية والصناعية الزراعية ومنتدى منظمة التعاون الإسلامي حول تنمية الصناعات الزراعية الغذائية الذين عقدا بالتوازي في كمبالا، أوغندا، في الأسبوع الماضي. ومن شأن التوصية الخاصة بإنشاء اتحاد منظمة التعاون الإسلامي للصناعات الغذائية الزراعية أن تعزز القيمة المضافة المطلوبة لتعزيز المدخلات الزراعية في الدول الأعضاء في المنظمة. وإذا أشيد بالغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لعقد ورشة العمل بنجاح، فإني على يقين من أن النتائج التي وصل إليها فريق العمل من شأنها أن تعزز دور القطاع الخاص في إستراتيجياتنا للتعاون مع الإسهام بشكل كبير في تحسين تنفيذ مشاريع منظمة التعاون الإسلامي.

فخامة الرئيس،

أصحاب المعالي،

إن تعزيز ملكية برامج منظمة التعاون الإسلامي أصبح أمرا بالغ الأهمية، حيث نسعى إلى تعجيل تنفيذ خططنا التعاونية. وتتضح مشكلة نقص الملكية بجلاء في عدم قدرة موظفينا في الأمانة العامة ومؤسسات المنظمة الأخرى على تلقي ردود سريعة على مختلف طلباتهم واستقصاءاتهم وتعميماتهم.

فمثلا لم تشجع استجابة ثلاثة دول أعضاء فقط لاستقصائيين بشأن تسهيل السياحة وأبحاث السياحة والتدريب فيها، ضباط الاتصال المختلفين في دولنا على إتمام مهامهم في هذه المجالات. كذلك لم ترد سوي ١٥ دولة عضو على الاستقصاءات الخاصة بالاستراتيجيات والسياسات في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي. وقد أخر هذا الوضع تنفيذ المهمة التي حددها المؤتمر القطاعي حول الزراعة والأمن الغذائي.

وعليه، فإني أود أن أغتنم هذه المناسبة الكريمة لطلب التدخل الشخصي لمعالي الوزراء لتشجيع موظفيهم على الرد على هذا الوثائق اللازمة للتنسيق الملائم بين مختلف الجهات في إطار منظمة التعاون الإسلامي في المجالات ذات الصلة.

وفي الواقع، كانت الروح نفسها الخاصة بتعزيز الملكية، وراء إعادة التقويم الجاري لأداء خطة منظمة التعاون الإسلامي للعمل الخاصة بالقطن. فمنذ إطلاق هذه الخطة في ٢٠٠٧، لم يتلق سوى عدد قليل من المشاريع الـ ٢٧ المعتمدة، والتي تبلغ قيمتها ٣٧٣ مليون دولار . التمويل اللازم لتنفيذها. ومن هنا أود أن أحض رؤساء الوفود على دعم الجهود التي تبذلها الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية لتوفير موارد إضافية للتمويل من خلال تقديم مشاريع قابلة للتمويل عبر القنوات الوطنية الملائمة.

ولتحقيق ذلك كثفت الأمانة العامة تعاونها مع مختلف المنظمات الإقليمية والمؤسسات الدولية بغية حشد المزيد من الموارد لمشاريعها. فعلى سبيل المثال، تلقت منظمة التعاون الإسلامي دعم الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (نيباد) لاقتراحنا بإقامة تحالف بين ممرها للنقل بين دكار وجيبوتي ومشروع السكة الحديدية لمنظمة التعاون الإسلامي بين دكار وبورتسودان.

وفي هذا الصدد، استمر العمل من أجل حشد ٨ مليار دولار للبرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا. وفي الوقت نفسه، تتخذ إجراءات من أجل تحسين فعالية البرنامج من خلال تحديد وتنفيذ مشاريع إقليمية في مجالاتها الخمسة ذات الأولوية وهي: الزراعة والأمن الغذائي، والمياه والصرف الصحي، والطاقة والبنى التحتية للنقل، والتعليم وتوظيف الشباب، والصحة ومكافحة الأمراض المنقولة.

كذلك تهدف خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى إلى تنفيذ مبادرة المنظمة لوضع نهج إقليمي للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة. وفي هذا الصدد، يتوقع أن يتيح تعاوننا الوثيق مع منظمة التعاون الاقتصادي التعجيل بتنفيذ مشاريعنا للتعاون الاقتصادي. وأرجو مخلصا أن يقطع هذا النهج الإقليمي شوطا طويلا اتجاه تعزيز التجديد الاجتماعي الاقتصادي في هذه البلدان بقدر ما يكون بمثابة وسائل مستدامة لتحقيق الوئام الاجتماعي السياسي ومنع نشوب الصراعات.

ولهذا السبب، أرحب بمحصلة الاجتماع الأول للجنة التنفيذية المعني بخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لآسيا الوسطى، الذي يعقد على هامش دورة الكومسيك هذه. كما أرجو مخلصا أن يتم تطوير الشراكات اللازمة للنهوض بتنفيذ الأهداف الكثيرة الواردة في الخطة.

فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي،

اسمحوا لي أن أشيد بالجهود والمبادرات الكريمة التي قام بها عدد من قادتنا، كما أرجو أن أحث هذا الجمع على تشجيع صناديق التنمية الوطنية في بلادهم للمساعدة في تمويل مشاريع منظمة التعاون الإسلامي. فتجربتنا من خلال برنامج ماليزيا لبناء القدرات في ثلاثة بلدان في المرحلة التجريبية الأولى، والمساعدات المعلنة في إطار صندوق الكويت للحياة الكريمة، توضح أن ذلك يتيح موارد فعلية لتمويل مشاريعنا البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي من أجل التخفيف من وطأة الفقر.

كذلك، أشيد بالمشاركة المتزايدة لمؤسسات القطاع الخاص في رسم مشاريعنا وآليات تنفيذها. وفي هذا الصدد، أهنئ رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على اعتماد زيادة رأس المال المصرح به للمؤسسة الإسلامية الدولية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من ٢٤٠ مليون دولار إلى ٦٠٠ مليون دولار. يذكر أن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص تقوم بدور فعال كذلك في تحقيق رغبتنا لتحقيق الانسجام بين القطاع الخاص مع إطارنا الخاص بالتعاون.

إضافة إلى ذلك، فإن الدعم الحالي الذي يقدمه اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا لاقتراح إنشاء رابطة لاتحادات النقل البري في الدول الأعضاء في المنظمة، جدير بالإشادة. كما تجدر الإشادة بالمعارض التجارية المتخصصة التي تنظم مرة كل سنتين برعاية اتحاد أرباب الصناعة والعمالة التجارية المستقلين في تركيا. فاتساع نطاق هذه النشاطات إلى جانب نشاطات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، من شأنه أن يولد الزخم المنشود للنشاطات متعددة القطاعات في إطار المنظمة.

كما يتوقع في الواقع أن تكمل موارد التمويل المحتملة الإنجازات الجوهرية التي سجلناها حتى الآن في برامجنا الخاصة بتمويل التجارة والتنمية. وعليه، بلغ إجمالي اعتمادات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وهي أحد أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، لتمويل التجارة، ٢.٦٢ مليون دولار وبذلك بلغ إجمالي اعتمادات تمويل التجارة من البنك الإسلامي للتنمية ٣٦.٩٦ مليار دولار أمريكي.

وعليه، يطيب لي كثيرا أن أخص إدارة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالإشادة نظرا لما حققناه من إنجازات في مختلف القطاعات في خططنا للتعاون الاقتصادي.

كما يتعين علي أن أغتنم هذه الفرصة لأقر بالإسهامات العديدة التي قدمتها مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وبالدعم الكبير الذي قدمته المنظمات الدولية مما سهل مساعينا للنهوض بتنفيذ أهداف برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي. وإننا على قناعة من أن الشراكات، التي ننشد تعزيزها في المجالات ذات الصلة، من شأنها أن تخدم المصالح المشتركة لدولنا الأعضاء، وبالقدر نفسه ننشد مواصلة دعم الجهود العالمية لتحقيق مزيد من الاستقرار والازدهار في العالم.

اسمحوا لي أن أتمنى للدورة السابعة والعشرين للكومسيك مداولات مثمرة.

المرفق

(٤)

الأصل: بالعربية

كلمة

معالي الدكتور أحمد محمد علي

رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

في الجلسة الافتتاحية

إسطنبول ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه أجمعين.

فخامة الرئيس عبد الله قل، رئيس الجمهورية التركية، رئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصاديّ والتجاري،
معالي الدكتور جودت يلماز، وزير الدولة في الجمهورية التركية،
معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلاميّ،
أصحاب المعالي الوزراء،
أصحاب السعادة أعضاء السلك الدبلوماسي وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية الكرام،
أعضاء الوفود الموقرين،
أيها الإخوة والأخوات،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،
إنه لشرف عظيم لي أن أتحدث إلى هذا الجمع الكريم باسم مؤسستكم، "مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية". وأود في البداية أن أعبر عن عميق تقديري لفخامة الرئيس عبد الله قل ولشعب وحكومة الجمهورية التركية على ما حظينا به من كرم ضيافة في مدينة إسطنبول الجميلة ذات التاريخ الإسلامي العريق.

كما أود أن أسجل الشكر والثناء العاطرين للجمهورية التركية لدورها الرائد، وبالذات في هذا العام، في دعم الدول الأعضاء التي تعاني من أزمات وأوضاع إنسانية عصيبة جراء الكوارث والنزاعات. ولا أدل على ذلك فخامة الرئيس من جهودكم المباركة في الصومال وأفغانستان وفلسطين وليبيا. وفي هذا المضمار لا بد من التنويه بصفةٍ خاصة بالتواصل الانساني الرحيم الذي ترجمته الزيارات التي قام بها دولة رئيس وزراء تركيا إلى كل من الصومال وليبيا، والأعمال الاغاثية الجليلة التي قامت بها تركيا في

هذين البلدين العزيزين. والشكر موصول إلى جميع الدول الأعضاء التي ساهمت في دعم أهلنا في الدول والمجتمعات التي تعاني من هشاشة أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وسعت إلى بعث روح الأمل فيهم وسارعت لمساعدتهم في التخفيف من آثار تلك الكوارث.

فخامة الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

الإخوة والأخوات،

تنعقد هذه الدورة الهامة في وقت تجتاح العالمَ موجات بعضها فوق بعض من عدم الاستقرار وضبابية الرؤية بشأن الاقتصاد العالميّ. فما إن بدأنا نتطلع إلى تعزيز الانتعاش الاقتصاديّ بعد أن كاد العالم يتعافى من الأزمة المالية العالمية التي اندلعت خلال سنتي ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩م، حتى بدأت تلوح في الأُفق نُذُرُ اضطراب اقتصاديٍ عالميٍ جديد. وكان هذا الاضطراب ناجماً هذه المرة، عن أزمة الديون السيادية في دول منطقة اليورو والضغوط المالية في العديد من الدول الصناعية، لذا، أصبح استمرار الانتعاش الاقتصاديّ العالميّ موضع شكّ الآن، حيث تشير أحدث التوقعات إلى أن النموّ الاقتصاديّ العالميّ، الذي ارتفع قليلاً هذا العام، قد ينخفض عام ٢٠١٢م.

من هذا المنطلق، اسمحوا لي أن أستهل حديثي باختصار عن التوقعات المتعلقة بالنموّ الاقتصاديّ في بلداننا الأعضاء خلال عام ٢٠١١م. فمن المتوقع حسب تقديرات صندوق النقد الدولي أن تحقق الدول الأعضاء – مجتمعة– نموّاً بنسبة ٤.٧% عام ٢٠١١م، وهو ما يمثل انخفاضاً عن نسبة ٥.٣% لعام ٢٠١٠م. ويُتوقع أن تحقق الدول الأفريقية جنوب الصحراء– مجتمعة– نموّاً بنسبة ٥.٣% عام ٢٠١١، وهو ما يمثل انخفاضاً عن نسبة ٦.٤% لعام ٢٠١٠م. ويُتوقع أن يتباطأ النموّ في منطقة شمال أفريقيا من ٤.٧% عام ٢٠١٠م إلى ٤.٢% عام ٢٠١١م. كما يُتوقَّع أن ينخفض النموّ في الدول الآسيوية الأعضاء من ٦% عام ٢٠١٠م إلى ٥.٤% عام ٢٠١١م.

ومما لاشك فيه، أن هذه الأزمة العالمية قد ألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والمالية في دولنا الأعضاء التي تواجه أساساً تحديات تنموية كبيرة بالإضافة إلى الصعوبات الناتجة عن الكوارث الطبيعية والنزاعات.

فخامة الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

الإخوة والأخوات،

هنا أود أن أطمئنكم أنه بالرغم من تداعيات هذه الأزمات المتلاحقة على القطاع المالي عموماً، فإن مؤسستكم، البنك الإسلامي للتنمية تمكنت بفضل الله، من المحافظة على أعلى التصنيفات الائتمانية حيث أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز الأسبوع الماضي تصنيف البنك للسنة العاشرة على التوالي (AAA)، وكذلك فعلت وكالة موديز في الشهر الماضي للسنة السادسة على التوالي ومن المتوقع كذلك أن تؤكد وكالة فيتش، أعلى مستويات التصنيف للبنك للسنة الخامسة على التوالي، وقد استبعدت وكالات التصنيف المذكورة أن يكون للأزمة العالمية أو الأحداث التي تشهدها بعض الدول الأعضاء أي انعكاسات سلبية على جدارة البنك الائتمانية. ويسعدني التنويه بأن البنك قد حافظ على هذا التصنيف الائتماني الرفيع، دون التضحية بمستوى تمويلاته للدول الأعضاء أو الإخلال بالتزاماته تجاهها، بل إنه على العكس من ذلك فإن البنك قد رفع حجم تمويلاته بنسبة ٣٠ % سنوياً خلال السنوات الثلاث الماضية. وما كان ذلك ليتحقق لولا فضل الله ثم المساندة القوية والمؤازرة المستمرّة التي يحظى بها البنك من دوله الأعضاء.

فخامة الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

يتضمن جدول أعمال هذه الدورة جلسة تبادل للآراء بشأن تأثير شبكات النقل على التجارة والسياحة. فكما تعلمون كانت للأزمة المالية العالمية تداعيات بالغة على التجارة الدولية، مما انعكس سلباً على مستوى التبادل التجاري بين دول منظمة التعاون الإسلامي. فقد أثرت الأزمة المالية العالمية على إقتصادات العديد من الدول في سائر أنحاء العالم، حيث طال أثرها مستويات الإنتاج والدخل والتوظيف.

وفيما يخص التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي فقد لوحظ أن التجارة بين أقاليم المنظمة شهدت تراجعاً بلغ ٢٤% حيث انخفضت من 156 مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٨م إلى 117 مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٩م.

وهنا فإني أود التذكير بقرار قمة مكة المكرمة الاستثنائية التي انعقدت في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٥م)، والتي وجّه فيها القادة بتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء والعمل على رفع مستواها من ١٤.٤٤ % ، إلى ٢٠ % من إجمالي حجم التجارة في عام ٢٠١٥م.

وفعلاً فقد عملت الدول الأعضاء بدعم من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وكافة المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي لبلوغ هذا الهدف. وبالرغم من أن مستوى التبادل التجاري قد تجاوز 17 % في نهاية العام الماضي ٢٠١٠م، إلا أن هناك تخوفا من أن تحول تداعيات الأزمات المالية والاقتصادية المتتالية دون تحقيق ذلك الهدف الذي رسمه قادة الأمة.

لذا يتعين علينا جميعاً بذل المزيد من الجهد لمعالجة العقبات التي تحول دون تحقيق الهدف المنشود. ولهذا الغرض، استضافت وزارة النقل في الجمهورية التركية بالتعاون مع كومسك، ومركز أنقرة (سسريك) ومركز الدار البيضاء (ICDT) ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية ورشة عمل في إزمير في الجمهورية التركية في شهر يونيو الماضي. وقد حددت هذه الندوة أهم التحديات والعقبات التي تعترض التجارة ورسمت معالم الاستجابة لتلك التحديات. وإن مما يستوقف المرء في نتائج هذه الندوة إبراز مكانة ما يعرف بالعوائق "الناعمة" التي أضحت من أهم عراقيل التجارة. وتتصل العوائق الناعمة بمجموعة التشريعات والإجراءات الحكومية المالية والجمركية والحدودية وما ينتج عنها من تقصير المسافات بين مراكز الإنتاج والاستهلاك وتقليل تكلفة النقل. فهذه العناصر لا تقل أهمية عن بناء وتحسين شبكات النقل بل إن الدراسات قد أثبتت أن الاستثمار في تذليل العوائق "الناعمة" يعود بفائدة اقتصادية تزيد بعدة أضعاف عن العائد الاقتصادي للاستثمار في البنية التحتية، مما يتطلب العمل على إزالة العوائق الناعمة وكذلك الاستثمار في البنية التحتية على حد سواء.

كما نظمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ورشة عمل أخرى في جدة بالمملكة العربية السعودية في الشهر الماضي حول تحديات بلوغ هدف التجارة البينية إلى ٢٠% في عام ٢٠١٥م. وقد خلصت الورشة إلى أهمية تعزيز العمل والتعاون المشترك لزيادة التجارة البينية من خلال زيادة تمويل التجارة وائتمان الصادرات وتعزيز قدرات الدول في مجالات تسهيل وترويج التجارة وتنمية السلع الاستراتيجية. وتجدر الإشارة هنا إلى قرار مجلس محافظي المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية زيادة رأسمال المؤسسة لتعزيز دورها في الاستجابة إلى الطلب المتزايد من الدول الأعضاء. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لمناشدة الدول الأعضاء للمساهمة الفعالة في هذه الزيادة.

كما شدد المشاركون في هذه الورشة على ضرورة الإسراع في تنفيذ نظام الأفضليات التجارية بين دول منظمة التعاون الإسلامي (TPS/OIC) القائم على وضع تخفيضات جمركية بين الدول الأعضاء في المنظمة بهدف توسيع وتنمية المبادلات التجارية تدريجيا وذلك بتغليب عنصر التجارة البينية بين الدول الأعضاء تصديراً واستيراداً. ولا يسعني إلا أن أتوجه إليكم يا أصحاب المعالي، من هذا المنبر الجليل،

وعبركم إلى كافة الدول التي لم توقع بعد على هذه الاتفاقية على المسارعة بالتوقيع عليها وتلك الدول التي لم تصادق بعد عليها على التفضل بالمسارعة إلى المصادقة عليها دون تأخير، إذ أن الخسائر الجسيمة التي تتكبدها شعوبنا من ضعف مستوى التعاون التجاري تفوق كل التوقعات. فدول اتحاد المغرب العربي مثلاً، وذلك حسب بعض الدراسات، تخسر نسبة ٢% من نموها السنوي نتيجة لجمود مستوى التعاون الاقتصادي فيما بينها مما يؤدي إلى ضياع مئات آلاف فرص العمل كل عام، واستنزاف حوالي ٥% من حجم ناتجها المحلي الإجمالي. ولعل من المفارقات التي تدعو إلى الدراسة والنظر أن التجارة البينية لهذه المجموعة التي تكاد تشكل أسرة واحدة لا تصل إلى ٢%.

فخامة الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

إن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتعي تمام الوعي أهمية تشجيع التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء بكل أشكاله. ومن هذا المنطلق تسعى مجموعة البنك قدر المستطاع إلى برمجة وتمويل المشاريع الإقليمية المتعلقة بشبكات النقل بأنواعه (الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات... الخ). وتعلمون حضراتكم مدى أهمية شبكات النقل بالنسبة لتنمية التجارة، حيث أن تكلفة النقل عامل أساسي ومهم في تقييم التنافسية التجارية العالمية حيث قدرت بعض الأبحاث أن انخفاض تكلفة النقل بنسبة ١٠% يرفع من مقدار النشاط التجاري بنسبة ٢٥%. فإذا أخذنا بعين الاعتبار هذا المقياس، فإن الدول النامية، وخاصةً الحصراء منها التي لا موانئ لها (Land-Locked) تواجه تكاليف عالية تعيق تنمية تجارتها، ولذا لزم العمل على تخفيض هذه التكاليف عن طريق بناء وتحسين البنى التحتية اللازمة لتشغيل شبكات الربط بين الدول الأعضاء بما يعود بالفائدة على جميع النشاطات التنموية في تلك الدول.

وفي هذا الإطار، فإني أدعو إلى تطوير الشراكات بين المجموعات الإقليمية في دولنا الأعضاء ووضع البرامج وتحديد المشاريع التكاملية ذات الأولوية والحث على تنفيذها. وتجسيدا لهذا الاهتمام فإنه يسعدني أن أؤكد استعداد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للمبادرة بالدعوة إلى اجتماع تشاوري للمجموعات الإقليمية مثل COMESA ومجلس التعاون الخليجي (GCC) ومنظمة التعاون الاقتصادي (ECO) واتحاد المغرب العربي، والجامعة العربية، و المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) وغيرها، للبحث في كل ما من شأنه أن يسهم في رفع مستوى التعاون والتبادل التجاري بين دول هذه المجموعات. ولا شك أنه سيكون لعمل مشترك كهذا أثره الايجابي على تعزيز التجارة ورفع مستوى التبادل التجاري إلى جانب حفز النمو والتخفيف من حدة الفقر وخلق فرص العمل للشباب والعمل على تحقيق تنمية بشرية مستدامة ومتوازية. ويشرف مجموعة البنك استضافة مثل هذا اللقاء التشاوري في مقر البنك في جدة في أقرب وقت ممكن.

فخامة الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

ختاماً، أتمنى لهذا الاجتماع كل النجاح في مداولاته؛ كما آمل صادقاً أن يتوصل إلى توصيات ناجعة لمعالجة العوائق التي تحول دون تحقيق الهدف الذي وضعه القادة في قمة مكة المكرمة الاستثنائية التي انعقدت في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٥م)، بتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء والعمل على رفع مستواها إلى ٢٠ % من إجمالي حجم التجارة في عام ٢٠١٥م، بإذن الله.

وأضرع إلى الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير الأمة ورقيها وازدهارها، انه قريب مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق
(٥)

الأصل : بالعربية

الكلمة الافتتاحية
لمعالي الشيخ صالح بن عبدالله كامل،
رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
في الجلسة الافتتاحية للكومسيك
(اسطنبول، ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله القائل :
"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".
والصلاة والسلام على الصادق الامين القائل في اول حديث في الاسلام "انما الاعمال بالنيات".
أيها الاخوة والاخوات .. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

اتحدث اليكم اليوم.. وأنا أقطر أسى وأنزف ألما.. بعدما مرت من أعمارنا عشر سنوات ولو كانت العجاف عشرا لقلت عجافا.. سنوات عشر.. عقد من الزمان، كان يمكن أن يشكل منطلقا لمئات السنين على طريق الرخاء والنماء لعالمنا الاسلامي ليعيد ما تفرق، وليوحد ما تمزق، وليصل ما انقطع، وليقيم ما وقع..

ولكن.. ولشديد الاسف، هبت علينا في عامنا العاشر ولن أقول العاثر.. رياح الربيع، أو الصيف بالأحرى، التي كانت حارة لدرجة إشعال الحرائق وتمزيق الصفوف وتناحر الأمم.. وفساد السرائر وخبوت الضمائر .. وهذا يحدث بشكل تلقائي ومتوقع، حين تخبو القيم وتختنق الأخلاق..

وتتذكرون جيدا ان المبدأ الأول في خطة الغرفة الإسلامية كان "إحياء القيم والأخلاق" التي لو تم إحياؤها عند الحكام والوزراء والشعوب لما وصلت الأمور الى مانحن عليه الآن.. من مجازر وقهر، وتكبر وتجبر.. ولكن، وللأسف الشديد أيضا، لم تحظ الخطة بكاملها، أو حتى لم يحظ بندها الأول بدعم من أي من الدول الأعضاء، نعم أكرر واقول لم تحظ بدعم من أي من الدول.. وكل ماتم دعمها به كان من المعسول من الكلام.. والإفراط في الوعود والأحلام.. حتى أصبح الأمر برمته مجرد أوهام في أوهام.

أما التأشيرة الموحدة لرجال الأعمال.. فُوئدتْ.. أما المنطقة الحرة.. فغرقت..
أما الحلال فقد حورب من ثلاث دول..
وأما الزكاة يا مسلمين فلم تتبناها إلا دولة واحدة!

ولهذا بدأت خطابي هذا إليكم بقول الله تعالى "وقل إعملوا"، وصليت في البدء بعده على من أكد إنما الأعمال بالنيات.

حقيقة لقد كنت أنا شخصيا وراء فكرة أن يكون للخطة سنوات عشر.. وكنت أعتقد وقتها أنها مهلة كافية لتنفيذ كل بنودها، أو على الأقل الجزء الأكبر منها.. ولكن خاب أعتقادي.. فهاهي عشر سنوات كاملة ولم نحقق حتى البند الأول.. والذي وضعته متعمدا متعلقا بالقيم والأخلاق التي كانت كفيلة بأن تسهم في إنجاح كل الخطة، بل في إنقاذ كل الأمة.. لأن ديننا هو دين "قيم".. ولأن الأمم الأخلاق ما بقيت.. فإن هموا ذهبت أخلاقهم ذهبوا.

بالأخلاق انتشر الدين أضعاف انتشاره بالسيف، وبالقيم دخل الناس في دين الله أفواجا.. إن الذين أسلموا على يد التجار أو بسببهم يفوق من أسلموا على يد العسكر.
أيها الإخوة والأخوات..

أعدد هذه الأشياء وأنا أتحسر عليها لأن هذا هو خطابي الأخير أمام مجلسكم الموقر.. راجيا أن تراجعوا ضمائركم.. هل إنجازات "الكومسيك" في العقود الثلاثة الأخيرة تستحق ما يصرف من مال لتغطية نفقات الاجتماعات؟.. وهل تساوي ذلك الوقت الذي يترك فيه الوزراء مهامهم ومواقعهم.
أقول لكم أخيرا وأنا في غاية الإحباط من العمل الجماعي الإسلامي..

اللهم قد بلغت اللهم فأشهد.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق
(٦)

الأصل: بالإنجليزية

الكلمة الختامية لمعالي الدكتور جودت يلماز
وزير التنمية بالجمهورية التركية
(اسطنبول، ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١)

أصحاب المعالي الوزراء،

المندوبون الموقرون،

لقد اختتمنا أعمال الدورة السابعة والعشرين للكومسيك اختتاماً ناجحاً، بعد أن قدمنا برنامج عمل حفل بالجهود المكثفة. وفي دورة هذا العام، قمنا بتغطية العديد من القضايا الهامة التي تهدف إلى المضي قدماً في توطيد أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بيننا.

المندوبون الموقرون،

يأتي اجتماعنا هذا العام وسط التحولات السياسية الهائلة التي تشهدها منطقتنا. وقد حفلت الحلقة النقاشية هذا الصباح بمناقشات مليئة بالحيوية حول الأبعاد السياسية للربيع العربي. ونتمنى، نحن الحكومة التركية، من أعماق وجداننا، أن يكون لشعوب منطقتنا نصيباً من أحلامهم المشروعة حتى يكون للسلام والازدهار سبيل على إراقة الدماء وعدم الاستقرار.

ومن منبري هذا، أود أن استفيض في الحديث عن بعض النقاط التي أُلقي الضوء عليها أثناء الاجتماع.

ففيما يتعلق بالتجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بوصفها علامة بارزة على طريق التنمية، تمكنا أخيراً من استكمال الأسس القانونية اللازمة لاتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بعد أن صادقت بنجلادش – الدولة العاشرة – على قواعد المنشأ. وأود أن أرحب بتوقيع الكويت على اتفاقيتي نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ألا وهما بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، وقواعد المنشأ؛ وكذا أرحب بتوقيع جمهورية مالي للوائح الأساسية للمجلس الإسلامي للطيران المدني. وبغية دخول اتفاقية نظام الأفضليات التجارية حيز النفاذ بشكل كامل، لا يزال أمامنا طريق علينا أن نمشيه، ونرجو ألا يستغرق قدر الوقت الذي استغرقته عملية المصادقة. وفي هذا الإطار، أود أن أهيب بكافة الدول التي لم ترفع بعد قوائم الامتياز الخاصة بها، وغيرها أيضاً من الوثائق اللازمة، إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية، أن ترفعها في اقرب فرصة ممكنة.

إن التقدم المشرِّف الذي حققه معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، والذي ينتظر الآن تفعيله بشكل كامل، لهو حقاً جدير بالتقدير. وأرى أن العمل الذي ينتظر إنجازه تحت إطار معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية سيكون عونا كبيرا على توحيد معاييرنا، والارتقاء بمستوى منتجاتنا، وتعزيز التجارة البينية فيما بين بلداننا.

السادة الحضور الكرام،

لقد تعمقنا في مناقشة القطاعات الثلاثة ذات الأولوية، ألا وهي الزراعة والسياحة والنقل. وأعتقد أن الحديث عن مدى حيوية هذه القطاعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء أصبح أمرا بديهيا ولا يتطلب منا مزيدا من تسليط الضوء عليه. وفيما يتعلق بالنقل، كانت جلسة تبادل وجهات النظر شديدة الأهمية ومثمرة للغاية. أما وثيقة الإطار للتعاون في مجال الزراعة، فسوف تبرز أنشطتنا ومشروعاتنا المستقبلية؛ كما سيقوم فريق العمل المقترح للنقل بإرساء قاعدة راسخة لتعزيز التعاون فيما بيننا وتنسيق سياساتنا في ميدان النقل.

وتتسع مساحات التعاون الذي نقوم به في مجال السياحة خصوصاً؛ إذ اتفقنا على فكرة إنشاء منبر للسياحة خاص بالكومسيك، من شأنه الجمع بين ممثلي القطاع الخاص بصورة منتظمة لمناقشة ومعالجة القضايا والمشكلات المشتركة. وأعتقد أن هذا المنبر سوف يساعد الدول الأعضاء على الاستفادة بشكل أفضل من الموارد والانتفاع من الحراك الذي يشهده القطاع الخاص في تنمية قطاع السياحة في هذه الدول.

وفيما يتعلق بالزراعة، قمنا بتنظيم اجتماعين وزاريين منذ انعقاد الدورة في العام المنصرم، وهو ما يعطي إشارة قوية لمدى التزامنا بتعزيز التعاون بيننا في هذا المجال. ومن المتوقع أن يضع فريق العمل المعني بالأمن الغذائي إطارا للتعاون في ميدان الزراعة بهدف إكساب منطقتنا قوةً في مواجهة أزمات الغذاء المستقبلية من خلال زيادة الأمن الغذائي في منطقتنا.

السادة الحضور الكرام،

يعد التعاون المالي مجالا آخر مبشرا بالخير، حيث يتبيّن لنا بوضوح مدى التقدم الذي أحرزناه. وقد حان قِطاف ثمار التعاون الذي تم بالفعل فيما بين بورصات الدول الأعضاء مع إطلاق المؤشر الإسلامي في مطلع عام ٢٠١٢. وفي هذا المقام، أود توجيه الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء للانضمام إلى هذه المبادرة التاريخية. كما قمنا في هذا العام بالتصديق على إنشاء منتدى جديد يجمع بين هيئاتنا التنظيمية لأسواق المال التي سوف تُكمل وتعزز منتدى البورصات. ومن ناحية أخرى، تمهّد اجتماعات البنوك المركزية لأرضية صالحة يتم عليها تبادل أفضل الممارسات وإعداد برامج التدريب وبناء القدرات في المجالات التي تشترك فيها المصالح. وأعتقد أن هذه الأنشطة سوف تنشّط تدفقات رأس المال فيما بين

البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتشجع جميع الدول الأعضاء على تقييم التقدم المحرز في هذا الميدان.

أما في مجال التخفيف من حدة الفقر، فما زال أمامنا تحدٍ كبير يتمثل في سد الفجوة المالية الحادثة بين مبالغ المدفوعات الفعلية والمستهدفة فيما يخص صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا. ومن هنا، يجب علينا جميعا أن نعطي الأولوية للوفاء بتعهداتنا للصندوق والبرنامج. وفضلا عن ضرورة سد هذه الفجوة، علينا أيضا التوسع في إيجاد حلول مبتكرة للاستفادة بشكل أفضل من هذه المبادرات.

حين نتحدث عن الفقر، أعتقد أننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن الوضع الكارثي في الصومال. فالصومال تعاني من أشد موجات الجفاف والمجاعات وطأةً خلال الستين عاماً الماضية، مما أودى بحياة عشرات الآلاف من الأشخاص، وعرض حياة الملايين من الصوماليين للخطر. وتعد تلك الأزمة بمثابة اختبار صعب لنا، إذ يقيس قدرتنا على أن نترجم القيم الأصيلة في حضارتنا إلى أفعال، وهي التي عادةً ما نعتبرها أمراً مسلما به. كما أنها تكشف، مرة أخرى، أن الالتزام الأساسي الذي يقع على عاتقنا هو السعي وراء تحقيق التعاون والتضامن الإسلامي، بغية توفير الإغاثة لهؤلاء الذين يعانون من الكوارث الطبيعية. واستناداً إلى ذلك، يتوجب علينا بوصفنا الأمة الإسلامية أن نقدم يد العون إلى الصومال، حكومةً وشعباً، من أجل التخفيف من كربهم، وإعادة توحيدهم، ودمجهم والتوفيق بينهم.

السادة المشاركون الموقرون،

أعتقد أننا نعي جيداً أن القطاع الخاص يضطلع بدور متنام في المساعي المبذولة لتنمية البلدان. وينبغي أن نستفيد على نحو متزايد من ديناميكية القطاع الخاص في علاقاتنا الاقتصادية والتجارية متعددة الجوانب. ومن ثم، فإنه من الأهمية بمكان استغلال المعارض التجارية واجتماعات القطاع الخاصالاستغلال الأمثل، إذ إنها تمثل منابر حيوية لتوسيع نطاق التجارة بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

كما ينبغي علينا بذل المزيد من الجهد من أجل تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقدراتها في بلادنا. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم على نحو ملحوظ في إجمالي الناتج المحلي والتوظيف في بلداننا، كما أنها تبشر بأن تصبح محركا قويا للنمو. إلا أن المشكلات القائمة مثل عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وضعف البنية الأساسية، وبيئة الأعمال غير المواتية، وعدم إمكانية الحصول على التمويل تفرض قيوداً شديدة على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء. ولهذه الغاية، يعد اختيار "تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء" موضوعا لتبادل

وجهات النظر بالنسبة للعام القادم اختيارا موفقا للغاية. ففي العام القادم، سوف نتمكن من تناول تلك القضايا بغية تعزيز التعاون فيما بيننا فيما يتعلق بهذا المجال الهام.

أصحاب المعالي الوزراء،

السادة المشاركون الموقرون،

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أزجي الشكر للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومركز أنقرة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والإتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية على مشاركتهم ومساهمتهم القيمة في الاجتماع. كما أتقدم بخالص الشكر لزملائنا في مكتب تنسيق الكومسيك، والمترجمين الفوريين، والمراجعين، والمترجمين التحريريين على مجهوداتهم المضنية التي ساعدت في إنجاح هذا الاجتماع.

أتمنى لكم عودة سالمة إلى بلادكم

شكراً

المرفق
(٧)

الأصل: بالانجليزية

تقرير
الاجتماع التاسع عشر للجنة الدورة
(اسطنبول، ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١)

١. انعقد الاجتماع التاسع عشر للجنة الدورة التابعة للكومسيك يوم ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، قبل انعقاد الدورة السابعة والعشرين للكومسيك.

٢. وقد تَرَأَّس الاجتماع السيد م. متين إيكر، المدير العام لمكتب تنسيق الكومسيك.

٣. إلى جانب الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، حضر الاجتماع المؤسسات التالية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي:

- مركز البحوث الإحصائية، والاقتصادية، والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة

كما حضر الاجتماع أيضاً بعض المؤسسات التركية، بصفتها صاحبة مشروعات التعاون المقترحة التابعة للكومسيك.

وقد وافق الاجتماع على النظر في البنود التالية من جدول الأعمال:

- استعراض مشروعات التعاون المقترحة في إطار الكومسيك
- النظر في مقترحات المشروعات الجديدة
- ما يستجد من أعمال

٤. أطلع مكتب تنسيق الكومسيك لجنة الدورة على خلفية المشروعات، وأعاد توضيح المعايير التي حددها الاجتماع الثامن عشر للجنة من أجل التقييم الفاعل للمشروعات.

٥. عقب إطلاع اللجنة، أحاط أصحاب المشروعات اجتماع لجنة الدورة علماً بأحدث التطورات المتعلقة بكل مشروع على حدة.

٦. بعد المناقشة، اتخذ الاجتماع القرارات التالية:

رحبت اللجنة باستضافة ورشة العمل حول"سياسات الملكية الصناعية" المقرر عقدها في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢. **وطلبت** اللجنة من المعهد التركي لبراءات الاختراع النظر في الجمع بين الورشتين "سياسات الملكية الصناعية" وكذا "الابتكار والترويج" باعتبارهما آخر نشاط من أنشطة المشروع، وإخطار اللجنة بالنتائج التي خلصا إليها.

استعرضت اللجنة التقدم الذي تم إحرازه بالنسبة للمشروعات التالية:

- دراسة البنية الأساسية للنقل الجوي والصناعة في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي
- مشروع خط سكك حديد داكار – بورسودان
- إنشاء اتحاد المؤسسات الإسلامية للنقل الجوي
- إنشاء بوابة إلكترونية نشطة للأسواق تختص بالتعاملات بين المؤسسات التجارية للكومسيك
- التنمية السياحية المستدامة في شبكة حدائق ومحميات عابرة للحدود في غرب أفريقيا

حثت اللجنة كافة أصحاب المشروعات أن يقوموا بتنفيذها على نحو سريع مما يتطلب تقديم الوثائق اللازمة للمشروعات إلى لجنة الدورة في أسرع وقت ممكن.

رحبت اللجنة بالعرض الذي قدمه الاتحاد التركي للغرف وتبادل السلع لمراجعة المشروع المسمَّى "إنشاء اتحاد المؤسسات الإسلامية للنقل البري" بهدف تشجيع التعاون الفني بين الدول الأعضاء في ميدان النقل، وذلك من منظور متعدد الآليات. **وطلبت** اللجنة من اتحاد الغرف وتبادل السلع تقديم استمارة ملف المشروعات الجديدة قبل انعقاد اجتماع لجنة الدورة بوقت كافٍ.

رحبت اللجنة بمشروع "التعاون الفني في مجال قانون وسياسة المنافسة" المقترح من الهيئة التركية للمنافسة، و**قررت** إدراج المشروع على القائمة الحالية المشروعات.

رحبت اللجنة بالعرض المقدم من الهيئة التركية للمنافسة لاستضافة مؤتمر تحت عنوان "مؤتمر اسطنبول" في الفترة ما بين ٢١-٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني، ٢٠١١، في اسطنبول، بوصفة باكورة للأنشطة.

أخذت اللجنة علماً بمقترحات المشروعات الجديدة المقدمة من قبل مركز أنقرة، ألا وهي "إنشاء مُجمِّعات الطاقة الشمسية في نطاق منظمة التعاون الإسلامي"، و"إنشاء سوق الكربون" و"إنشاء منبر للطاقة الخضراء"، و**طلبت من** مركز أنقرة إعداد استمارات ملفات المشروعات الخاصة بها، بما يتفق مع الصيغة المعيارية، وتسليمها إلى لجنة الدورة قبل انعقاد اجتماعها العشرين بفترة لا تتجاوز الشهرين.

أكد الاجتماع مجدداً على المعايير التي وضعها الاجتماع الثامن عشر للجنة الدورة، ألا وهي:

- أي إضافات على قائمة المشروعات المقدَّمة للجنة الدورة سوف تقتصر على مقترحات المشروعات التي يرفق معها استمارة ملف المشروعات.
- يتم إلغاء المشروعات التي يمر عليها ٦ أشهر دون تحقيق أي تقدم في قضايا محورية ذات صلة.
- يجب على جميع مالكي المشروعات والمنسقين تقديم برامج عملهم وما يتصل بها من جداول زمنية.

طلبت اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك تطبيق بعض المعايير الأخرى بهدف قياس مدى التقدم المحرز، وضمان عمل تقييم أفضل، وتقديم ما يتم استخلاصه من نتائج للاجتماع المقبل للجنة الدورة.

٧. اختتم الاجتماع أعماله بتوجيه الشكر إلى كافة الحضور.

قائمة بمقترحات المشروعات للجنة الدورة

مقترحات المشروعات (تم تقديم استمارات ملفات المشروعات)					
الرقم	مقترح المشروع	الدولة / المؤسسة المقدمة للمقترح	تاريخ تقديم مقترح المشروع	الدول التي أبدت اهتماماً	المنسق
١	التعاون الفني بين مكاتب البراءات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	تركيا	١٩٩٨ (تمت مراجعته في ٢٠٠٥)	كازاخستان، سوريا، المغرب، بنجلاديش، باكستان، اليمن	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
٢	دراسة البنية الأساسية للنقل الجوي والصناعات ذات الصلة في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي	تركيا	١٩٩٨ (تمت مراجعته في ٢٠٠٨)		مركز أنقرة
٣	إنشاء شبكة حدائق ومحميات عابرة للحدود في غرب أفريقيا	غينيا	٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥	بنين، جامبيا، غينيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، سيراليون، بوركينا فاسو (مراقب)	المركز الإسلامي لتنمية التجارة/مركز أنقرة
٤	إنشاء اتحاد المؤسسات الإسلامية للنقل البري	الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي	١١ مايو/أيار ٢٠٠٩	الإمارات العربية المتحدة، أفغانستان، الأردن	اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا
٥	إنشاء بوابة إلكترونية نشطة للأسواق تختص بالتعاملات بين المؤسسات التجارية	مكتب تنسيق الكومسيك	١١ مايو/أيار ٢٠٠٩		الجمعية التركية المستقلة لرجال الأعمال والصناعة

	للكومسيك				(موسياد) مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومكتب تنسيق الكومسيك
٦	التعاون الفني في مجال قانون وسياسة المنافسة	تركيا	٩ مايو/أيار ٢٠١٠		المركز الإسلامي لتنمية التجارة
مقترحات المشروعات (لم يتم تقديم استمارة ملف المشروعات)					
١	مشروع خط سكك حديد داكار – بورسودان	السودان	١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨	بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، جيبوتي، جامبيا، غينيا، ليبيا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، السودان، أوغندا، غينيا بيساو	الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي
٢	إنشاء اتحاد المؤسسات الإسلامية للنقل الجوي	الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي	١١ مايو/أيار ٢٠٠٩	تركيا، السنغال، مصر، العراق، أفغانستان	
مقترحات المشروعات الجديدة (تتطلب تقديم استمارة ملف المشروعات)					
١	إنشاء مُجمّعات الطاقة الشمسية في نطاق منظمة التعاون الإسلامي	مركز أنقرة	١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١		
٢	إنشاء سوق الكربون	مركز أنقرة	١٦ أكتوبر/تشرين		

			الأول ٢٠١١		
٣	منبر الطاقة الخضراء لمنظمة التعاون الإسلامي	مركز أنقرة	١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١		

المرفق
(٨)

الأصل: بالإنجليزية

إطار التعاون في مجال النقل
في إطار منظمة التعاون الإسلامي
"وثيقة إزمير عام ٢٠١١"

١- مقدمة

تغطي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سدس مساحة الأرض في العالم. وبشكل سكانها خمس سكان العالم يعيشون داخل هذه الرقعة الجغرافية مترامية الأطراف. وبينما تتمتع الدول الأعضاء بموقع حيوي واستراتيجي في التجارة الدولية بين القارات بفضل تنوع موقعها في العالم، فإنها تقدم قيماً اقتصادية ضخمة وواسعة النطاق للتجارة الدولية.

ومما لاشك فيه أن النشاط الاقتصادي يعتبر واحداً من الأعمدة الرئيسية للرفاهية والتنمية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. ومن أجل الحصول على الحصة التي تستحقها من التجارة العالمية المتنامية، فإن الأنظمة والبنى التحتية الفاعلة والمترابطة والآمنة والسليمة للنقل لهي في غاية الأهمية ولا غنى عنها في دول المنطقة.

وفي هذا الخصوص، كانت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، تولي دائماً أهمية قصوى للتعاون في مجال النقل منذ تأسيسها. ولذلك، تم تحديد النقل واحداً من المجالات ذات الأولوية في التعاون في "خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء بالمنظمة "، والتي تم اعتمادها في الدورة العاشرة للكومسيك في اسطنبول في أكتوبر ١٩٩٤.
وبالإضافة إلى بعض الخطوات الهامة التي تم اتخاذها في الماضي، فالحقيقة أن هناك حاجة لإحياء التعاون بين الدول الأعضاء في مجال النقل ضمن إطار دائم يعمل بانتظام وبشكل ثابت.

ومن هذا المنظور، فقد شدد مؤخراً مؤتمر القمة الاقتصادية للكومسيك، الذي انعقد في اسطنبول في نوفمبر ٢٠٠٩ بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس للكومسيك، على أهمية التعاون في مجال النقل والمواصلات لتعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بالمنظمة وطالب الكومسيك بالعمل على إحياء التعاون في هذا القطاع. وعليه اقترحت الجمهورية التركية لهذا الغرض تنظيم اجتماع لفريق خبراء حول الموضوع سنة ٢٠١١. وقد اجتمع فريق العمل حول التعاون في مجال النقل والمواصلات بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١١ في إزمير، بالجمهورية التركية.

وعلاوة على ذلك، أقرت الدورة السادسة والعشرون للكومسيك، التي انعقدت في اسطنبول في أكتوبر ٢٠١٠، " تأثير شبكات المواصلات على التجارة والسياحة" كموضوع لتبادل وجهات النظر في دورتها

السابعة والعشرين، والتي ستنعقد في أكتوبر ٢٠١١، وطلبت من مركز أنقرة (سيسرك) ، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والأمانة العامة للمنظمة، ومؤسسات المنظمة ذات العلاقة والمنظمات الدولية المعنية، بتنظيم ورشة عمل حول هذا الموضوع قبل اجتماع الدورة السابعة والعشرين وتقديم تقرير إلى الاجتماع المذكور.

ووفقاً لذلك، وقبل يومين من موعد انعقاد اجتماع فريق الخبراء، تم عقد ورشة العمل حول "تأثير شبكات النقل والمواصلات على التجارة والسياحة" يومي ٧ و ٨ يونيو ٢٠١١ في إزمير، بالجمهورية التركية.

وخلال اجتماع فريق الخبراء حول التعاون في مجال النقل والمواصلات، صاغ ممثلو الدول الأعضاء، آخذين بعين الاعتبار التوصيات التي تم التوصل إليها خلال ورشة العمل المذكورة أعلاه، التوصيات التالية من أجل إرساء أسس للتعاون المستقبلي في مجال النقل بمنظمة التعاون الإسلامي، وتقديم مجموعة التوصيات هذه والتي سميت "وثيقة إزميز ٢٠١١" إلى الكومسيك لاعتمادها خلال دورتها السابعة والعشرين.

٢- **<u>إنشاء فريق عمل حول النقل والمواصلات:</u>**

أوصى بإنشاء فريق عمل حول النقل والمواصلات تابع للجنة الكومسيك بحيث يكون منبراً رئيسياً تلجأ إليه الدول الأعضاء بالمنظمة لمناقشة قضايا النقل العامة وكذلك القضايا المحددة الخاصة بالنقل البري والسكك الحديدية، والنقل البحري والطيران المدني.

٣- **<u>النطاق والغرض من التعاون في مجال النقل بين الدول الأعضاء بالمنظمة:</u>**

(أ) الأهداف الرئيسية التي يجب توجيه جهود التعاون في مجال النقل بين الدول الأعضاء إليها هي كالتالي:

- تأسيس شبكات نقل آمنة وعالية الجودة ومترابطة بين الدول الأعضاء في المنظمة.
- القيام بإجراء وتنفيذ نشاطات بين الدول الأعضاء بالمنظمة حول النقل جديرة بالثقة وسريعة ومتحررة وفاعلة تنسجم مع المقاييس/المعايير/القواعد الدولية.
- ربط الأقاليم الفرعية في المنطقة الجغرافية لدول المنظمة مع بعضها البعض ومع العالم.

(ب) إن التحديات الرئيسية والمشاكل الكبرى في مجال النقل والمواصلات ضمن نطاق بلدان منظمة التعاون الإسلامي، والتي ستحدد مجالات التعاون في ميدان النقل والمواصلات بين الدول الأعضاء، يمكن إيجازها فيما يلي:

- البنية التحتية غير الملائمة للنقل فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة،
- تداعيات الأمن والسلامة على بعض طرق النقل في بعض أقاليم المنظمة،

- تطبيق ضرائب ورسوم وأنواع أخرى من الأجور الباهظة لنقل العبور (الترانزيت) والنقل الدولي ونفقات غير رسمية في بعض النقاط بين الدول الأعضاء،
- بعض الروابط المفقودة والازدحام في بعض طرق النقل الهامة في إقليم المنظمة،
- نقص الموارد المالية الملائمة وفرص التمويل،
- عدم التوافق الفني والبنية التحتية في الدول الأعضاء في وسائل النقل المختلفة،
- الحواجز غير المادية التي تعيق العبور والنقل الدولي للسلع والمسافرين بين الدول الأعضاء في المنظمة،
- الإجراءات المعقدة في بعض نقاط العبور،
- انعدام التعاون الكافي في مجال النقل والمواصلات والذي قد يشمل تبادل الخبرات والممارسات الفضلى وفرص التدريب في شتى مجالات النقل والمواصلات مثل البنى التحتية والتشريعات والمركبات والموظفين والتجارة وغيرها،
- عدم كفاية القدرات البشرية والمؤسسية لدى الهيئات ذات الصلة،
- عدم إحراز تقدم في توقيع وتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة،

٤- **<u>مجالات التعاون:</u>**

أ) **مواءمة التشريعات الوطنية الخاصة بالنقل والمواصلات:**

- تحديد التحديات التي تؤثر سلباً على نشاطات النقل والمواصلات بين الدول الأعضاء الناتجة عن عدم توافق التشريعات الوطنية.
- زيادة مستوى الوعي حول الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بالنقل والمواصلات، والعمل على زيادة عدد الدول الأعضاء بالمنظمة المشاركة في هذه الاتفاقيات والمعاهدات.
- تطوير طرق ووسائل أخرى ممكنة لتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل في اتجاه مواءمة القوانين المتعلقة بنقل العبور (الترانزيت).

ب) **تسهيلات التجارة والنقل في الدول الأعضاء بالمنظمة:**

- المواءمة الهيكلية للبنية التحتية المادية للنقل وتحسين تسهيلات عبور الحدود بين الدول الأعضاء.
- إزالة العوائق غير المادية أمام نقل العبور (الترانزيت) والنقل الدولي بين الدول الأعضاء.
- إزالة القيود على نقل العبور (الترانزيت) والنقل الدولي بين الدول الأعضاء والتحرير التدريجي له.
- رفع القدرات البشرية والمؤسسية للمؤسسات والمنظمات ذات العلاقة بقطاع النقل.

ج) **تأسيس شبكات نقل متينة وآمنة وعالية الجودة ومترابطة في/بين الدول الأعضاء بالمنظمة وربط الأقاليم الفرعية في الإقليم الجغرافي للمنظمة مع بعضها البعض ومع بقية بلدان العالم:**

- دراسة طرق العبور والنقل الدولي بين الدول الأعضاء واحتياجات ومشاريع البنية التحتية للنقل على هذه الطرق.

٥- **وسائل التنفيذ:**

- إنشاء قاعدة بيانات إحصائية حول النقل والمواصلات،
- إعداد تقارير لتقييم احتياجات وسياسات الدول الأعضاء أو تأثير القضايا البارزة في القطاع/ القطاع الفرعي،
- الدعم المؤسسي وبرامج بناء القدرات،
- برامج لمشاركة أفل الممارسات،
- ندوات،
- زيارات ميدانية،
- دورات تدريبية والمواد ذات العلاقة (كتب الإرشاد، كتيبات... الخ)،
- استشارات مع أصحاب المصلحة(القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، الممثلون الحكوميون ... الخ)،
- مبادرات تجارية وفنية مشتركة،
- مشاريع الشراكة العامة/الخاص،

٦- **الاعتماد:**

تمت صياغة إطار التعاون في مجال النقل بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي الوارد ذكره أعلاه خلال اجتماع فريق الخبراء للكومسيك بشأن النقل الذي انعقد في إزمير، تركيا، بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١١، ورحبت به الدورة السابعة والعشرين للكومسيك.

المرفق
(٩)

الأصل: بالإنجليزية

تقرير وتوصيات ورشة العمل حول
" أثر شبكات النقل على التجارة والسياحة"
(إزمير – الجمهورية التركية، ٧–٨ يونيو/حزيران ٢٠١١)

١– وفقا لقرار الدورة السادسة والعشرون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، قامت وزارة النقل والاتصالات التركية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) بتنظيم ورشة عمل من ٧–٨ يونيو ٢٠١١ في أزمير، الجمهورية التركية كحدث تحضيري لدورة تبادل وجهات النظر الوزارية حول موضوع "تأثير شبكات المواصلات على التجارة والسياحة" خلال الدورة السابعة والعشرين للكومسيك، والتي سيتم عقدها من ١٧–٢٠ أكتوبر ٢٠١١.

٢– حضر الورشة ممثلين عن الدول الأعضاء التالية:

١– جمهورية أذربيجان
٢– مملكة البحرين
٣– جمهورية بنغلادش الشعبية
٤– الإمارات العربية المتحدة
٥– جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية
٦– جمهورية جيبوتي
٧– جمهورية تشاد
٨– الجمهورية العراقية
٩– جمهورية الكاميرون
١٠– دولة قطر
١١– جمهورية كازاخستان
١٢– جمهورية مالي
١٣– جمهورية مصر العربية
١٤– جمهورية نيجيريا الاتحادية
١٥– سلطنة عمان
١٦– جمهورية أوزباكستان

١٧- جمهورية السنغال
١٨- الجمهورية التونسية
١٩- الجمهورية التركية
٢٠- تركمانستان
٢١- المملكة الأردنية الهاشمية

٣- كذلك، حضر الاجتماع ممثلين عن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، مكتب تنسيق الكومسيك، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، البنك الإسلامي للتنمية، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، الشركة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة والمنظمة الإسلامية لاتحاد مالكي البواخر.

٤- كما حضر الورشة ممثلين عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسيفيك، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية الآسيوي، البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، منظمة التعاون الاقتصادي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الدولي لطرق النقل والاتحاد التركي للغرف و بورصات السلع.

الجلسة الافتتاحية:

٥- بعد تلاوة من القرآن الكريم، قام بإلقاء كلمات الافتتاح كل من السيد مراد ديلتشي من مكتب تنسيق الكومسيك، والسيد غلام حسين دارزي، مدير في دائرة الشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة بالمنظمة، والسيد إرديم ديريكلار، رئيس دائرة العلاقات الخارجية في وزارة النقل والاتصالات في الجمهورية التركية، وسعادة د. وليد أ. الوهيب، المدير التنفيذي للشركة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، والدكتور سافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة (سيسريك).

٦- أكد المتكلمون، في خطاباتهم الافتتاحية، على أهمية الورشة في تحديد العقبات والتحديات العامة الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء بالمنظمة في ميدان النقل وتأثير شبكات المواصلات على تسهيل التجارة والسياحة. وعبروا عن الحاجة إلى تنمية إطار عمل من أجل التعاون في هذا الميدان الهام.

٧- أقرت الورشة الأجندة و برنامج العمل.

جلسات العمل:

٨- تضمنت الورشة أربع جلسات عمل، حيث قدمت المؤسسات الإقليمية والدولية العروض حول الأوجه المختلفة المتعلقة بالمواصلات، وتسهيل التجارة والسياحة. وتم عرض ومناقشة نتائج الدراسة الأولية، الممولة من قبل البنك الإسلامي للتنمية، بعنوان "ممرات النقل في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" والتي مثلت المدخل الرئيسي لورشة العمل. وقد قدمت الدراسة تحليلاً لحركة التجارية البينية للدول الأعضاء وتجارتها مع دول العالم وحددت العقبات والموعوقات المادية وغير المادية للتجارة بهدف الوصول الي وضع سياسات و توصيات تهدف إلى تعزيز التجارة البينية لدول المنظمة من خلال شبكات نقل أرضية أفضل.

الجلسة الأولى: التجارة و ممرات النقل في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

٩- قام مستشار البنك الإسلامي للتنمية بتقديم عرض حول "تحليل التجارة: العوائق المادية، العوائق الغير مادية وتكاليف النقل" والذي ركز ضمن أمور أخرى على: أهمية ممرات النقل في التنمية الاقتصادية والتكامل التجاري؛ لمحة عامة عن التجارة في الدول الأعضاء بالمنظمة؛ والحركة التجارية في ممرات النقل؛ والعوائق المادية وغير المادية، وتكاليف الشحن والتعرفة الجمركية على الشحن، وتسعير الطرق وإزدحامها.

الجلسة الثانية: ممرات النقل الدولية وأفضل الممارسات

١٠- قام ممثلي اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسيفيك التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الدولي لطرق النقل، والبنك الإفريقي للتنمية، والبنك العربي للتنمية، والاتحاد التركي للغرف وبورصات السلع بتقديم عروضهم حول قضايا متنوعة تتعلق بموضوع الدورة مثل ممرات النقل الدولية؛ و المحسنات التنافسية؛ و زمن تجارة الترانزيت و جدارة ممرات النقل الدولية؛ وأفضل الممارسات؛ وفرص التعاون. وتم التأكيد على الحاجة لتسريع تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال النقل، وتوافق وتناسق الخطط الوطنية والمبادرات الدولية، والعوائق والإجراءات الطويلة لتحقيق المشاريع الدولية والإقليمية للبنية التحتية بسبب عدم ملائمة الموارد المالية.

الجلسة الثالثة: سياسات تسهيل التجارة والنقل

١١- قام ممثلي اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسيفيك، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب إفريقيا التابعة للأمم المتحدة بتقديم عروضهم حول سياسات تسهيل

التجارة والنقل. وأوضحت هذه العروض المفاهيم والقضايا المتعلقة بتسهيل التجارة والنقل بالإضافة إلى التوصيات، والإجراءات والأدوات الرئيسية التي تم تطويرها من قبل المنظمات الدولية في هذا المجال.

١٢- وكذلك ألقت هذه العروض الضوء على فوائد وأهمية تنفيذ إجراءات تسهيل التجارة والنقل لتعزيز المنافسة الوطنية وتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي وكذلك تحقيق التعاون الفعال على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لتطوير برامج التعاون في مجالات تسهيل التجارة والنقل.

الجلسة الرابعة: أولوية ممرات النقل وتوصيات لسياسة تعزيز التعاون

١٣- قام ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة بتقديم عرضه تحت عنوان "تسهيل النقل والتجارة: الوضع الراهن والتوقعات" والذى ألقى الضوء على أهمية النقل في الدول الأعضاء بالمنظمة، وعوائق تنمية النقل، والإستراتيجيات الإقليمية في النقل و قام كذلك بتقديم بعض التوصيات لتسهيل قطاع النقل في الدول الأعضاء بالمنظمة.

١٤- قام مستشار البنك الإسلامي للتنمية بتقديم عرض حول أولوية ممرات النقل وتوصيات لسياسة تعزيز التعاون. وقدم العرض أولوية أولية لممرات النقل في الدول الأعضاء، ومنطقية هذه الأولوية بالإضافة إلى بعض التوصيات لسياسة تعزيز التعاون في ميدان النقل بين دول المنظمة.

١٥- قام ممثل مركز أنقرة (سيسريك)، أيضا بتقديم عرض حول السياحة الدولية في الدول الأعضاء بالمنظمة وقدم تحليل حول الأداء والدور الاقتصادي لنشاطات السياحة الدولية في الدول الأعضاء. وركز العرض على التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في التنمية المستدامة لقطاع السياحة وقضايا التعاون في هذا المجال. وقد اقترح بعض التوصيات على كل من المستوى الوطني ومستوى التعاون بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

نتائج الورشة

أ- القيود والتحديات الرئيسية

١٦- بناءا على المداولات والنقاشات التي جرت خلال جلسات العمل في الورشة، حدد المشاركون القيود والتحديات الرئيسية التالية في مجال المواصلات خاصة المتعلقة بالتجارة والسياحة:

- التنفيذ غير الملائم لإجراءات تسهيل التجارة والنقل ونقص المعلومات وتبادل المعرفة بين الدول الأعضاء في هذا المجال.

- البنية التحتية وخدمات الصيانة الغير ملائمة.
- التمويل والاستثمار الغير كافيين، خاصة في الدول غير الساحلية.
- إجراءات الحدود والجمارك المعقدة والطويلة.
- القدرات البشرية والمؤسسية الغير ملائمة للسلطات ذات العلاقة.
- الإفتقار إلى الأطر القانونية والتنظيمية الملائمة والمنسجمة على المستويين الوطني والإقليمي.
- قلة التقدم في توقيع وتنفيذ الاتفاقات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة، بما في ذلك اتفاقيات منظمة المؤتمر الإسلامي.
- نقص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال النقل وتسهيل التجارة والسياحة.

ب- التوصيات:

١٧- في ضوء التحديات المحددة أعلاه، أقر المشاركون التوصيات التالية على المستوى الوطني ومستوى التعاون بالمنظمة:

١) على المستوى الوطني

- توقيع وتصديق وتنفيذ الإتفاقيات والمعاهدات المبرمة في مجال التجارة والنقل دولياً وعلى مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي؛

- دمج وتكامل خطط تطوير المواصلات في الإستراتيجيات الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار المبادرات الإقليمية؛
- تخصيص موارد مالية أكثر لمشاريع وبرامج ودراسات قطاع النقل، بالتعاون مع المؤسسات المالية؛
- تأسيس لجان وطنية لتسهيل التجارة والنقل بمشاركة مؤسسات القطاعين الخاص والعام، لتعمل كنقاط إتصال مركزية لجميع نشاطات تسهيل التجارة والنقل؛
- تعزيز التنسيق بين وزارات النقل والسياحة لتحديد العقبات أمام قطاع السياحية ذات العلاقة بالنقل في الدول الأعضاء؛
- تطوير آليات لمشاركة المعرفة حول أفضل الممارسات؛
- استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل التجارة والنقل والسياحة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة؛
- مراجعة إجراءات و متطلبات تأشيرة الدخول (الفيزا) بغية تسهيل تدفقات التجارة و السياحة بين الدول الأعضاء؛

٢) على مستوى التعاون بمنظمة المؤتمر الإسلامي

- تطوير إطار للتعاون في ميدان النقل، شاملاً نشاطات تسهيل التجارة والنقل؛
- تأسيس مجموعة عمل تحت إشراف الكومسيك للتأكد من متابعة وتنفيذ التعاون وفقا لإطار التعاون المطور؛
- تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في المجالات ذات العلاقة بالنقل من خلال تنظيم برامج لبناء القدرات؛
- عقد اجتماعات تنسيقية عالية المستوى خاصة بين السلطات ذات العلاقة بالنقل في الدول الأعضاء، بما في ذلك تنظيم المؤتمر الوزاري حول النقل بشكل دوري؛
- إيجاد قاعدة بيانات للمعلومات الإحصائية من الدول الأعضاء بالمنظمة في ميدان النقل؛
- تعزيز الشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة في ميدان النقل لتجنب الازدواجية وتعزيز الفعالية؛
- إطلاق برنامج تسهيل التجارة والنقل على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي برعاية الكومسيك لمساعدة الدول الأعضاء على الإنضمام إلى اتفاقيات تسهيل التجارة والنقل ذات العلاقة وتطوير وإعتماد مقاييسهم وقوانينهم الوطنية حسب المقاييس والقوانين الدولية للتجارة والنقل؛
- الطلب من مجموعة العمل متابعة تنفيذ مبادرات محددة لتسهيل التجارة والنقل بالتعاون مع أجهزة المنظمة والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة وبدعم من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛
- إعداد خطة رئيسية شاملة لممرات النقل في الدول الأعضاء بالمنظمة بما في ذلك تحديد عوائق ممرات النقل الموجودة حالياً في الأقاليم الفرعية لدول المنظمة؛
- تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع الشركاء، بما في ذلك ممثلي القطاع الخاص في ميدان النقل من أجل دعم التجارة والسياحة.

المرفق
(١٠)

Original: English

REPORT OF THE WORKSHOP ON PRIVATE SECTOR COOPERATION FOR ENHANCING INTRA-OIC TOURISM

(İzmir, 10 December 2010)

1. In pursuance of the relevant resolutions of the 25th Ministerial session of the COMCEC and COMCEC Economic Summit held in Istanbul in November 2009, the Ministry of Culture and Tourism of the Republic of Turkey in collaboration with the Association of Turkish Travel Agencies (TURSAB) organized a Workshop on "Private Sector Cooperation For Enhancing Intra-OIC Tourism" in Izmir on 10 December 2010 on the sidelines of the Travel Turkey Tourism Fair and Conference (9-12 December 2010).

2. The Workshop was attended by the public and private sector representatives from the following Members of the OIC:

- Palestinian Government
- The Arab Republic of Egypt
- The Republic of Uzbekistan
- The Republic of Sudan
- The Syrian Arab Republic
- The Tunisian Republic
- The Republic of Turkey
- The Hashemite Kingdom of Jordan

3. The following representatives of the OIC Subsidiary Organs, Specialized and Affiliated Institutions took part in the meeting:

- COMCEC Coordination Office (CCO);
- Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC);
- Islamic Centre for Development of Trade (ICDT);
- The Islamic Chamber of Commerce and Industry (ICCI);

Arab Tourism Organization also attended .

(The list of participants is attached in Annex-I).

4. Mr. Onur GÖZET, Head of External Relations and European Union Coordination Department, Ministry of Culture and Tourism of the Republic of Turkey, as the Chairman of the Workshop delivered his opening speech. He emphasized the key role of the private sector in the success of Turkish tourism sector and declared Turkey's readiness to share its experiences with the OIC member countries.

5. Mr. Gökten DAMAR, the representative of COMCEC Coordination Office, made a statement. In his statement, he gave background information about the OIC Tourism Cooperation. Stressing the importance of private sector in tourism, he concluded that COMCEC would continue to encourage and support promoting cooperation among private sector institutions and organizations operating in the tourism sector.

6. Mr. Oğuzhan Yurteri, Head of Tourism Planning Department, Ministry of Culture and Tourism of the Republic of Turkey, delivered a presentation entitled "An Overlook into Turkish Tourism". In his presentation, he expressed Turkish national experience in tourism sector particularly in the fields of tourism revenues, tourist arrivals and tourism investments.

7. Mr. Koray YETİK, Secretary General of The Turkish Tourism Investors Association, made a presentation evaluating the investment climate in Turkish Tourism Sector and stressed the importance of public-private partnership. He also mentioned the criteria that would attract tourism investors.

8. Mrs. Ela ATAKAN, Director of Cooperate Affairs of Association of Turkish Travel Agencies (TURSAB) delivered a presentation on the Turkish tourism sector.

9. PROPOSALS, RECOMMENDATIONS AND DECISIONS

Based on the presentations and discussions, the Workshop put forward the following proposals and recommendations for the consideration of Member Countries:

9.1. Underlined the important role of the activities bringing together the private sector representatives in the enhancement of tourism cooperation among the OIC member states and thus decided on the continuation of similar workshops on a regular basis in each year.

9.2. Appreciated the proposal made by the Republic of Turkey on the establishment of OIC Tourism Platform which would regularly bring private sector representatives together to discuss potential cooperation

areas and thereby contribute to tourism cooperation among the OIC member states.

9.3. Requested the Ministry of Culture and Tourism of the Republic of Turkey and TURSAB in collaboration with OIC General Secretariat and COMCEC Coordination Office to work on the modality and details of the OIC Tourism Platform among private sector representatives.

9.4. Emphasized the importance of Public-Private Partnership (3Ps-PPP) in the expansion and upgrading of the existing tourist capacities and activities and for the construction of new facilities of appropriate quality and service standards, using up-to-date technologies.

9.5. Called upon the OIC Member States and their private sector entities to actively participate the 1st OIC Health Expo including Health Tourism, to be held on 24-27 February 2011 in Tunis, Republic of Tunisia; and in the Second Tourism Fair, to be held in Cairo, Arab Republic of Egypt, on 9-12 October 2011.

9.6. Emphasized the importance of vocational education and training in addressing the challenges facing the member countries in the domain of tourism and took note with appreciation of the SESRIC's efforts in training programmes on tourism development and high quality on job training for services staff in tourism sector, within the framework of the OIC-VET Programme.

9.7. Welcomed the visa-free travel deals among some OIC member states and called upon all member states to eliminate the existing barriers to movement of tourists in OIC countries, including simplification of visa, customs and foreign exchange procedures.

9.8. Decided to submit the Report of the Workshop on "Private Sector Cooperation for Enhancing Intra-OIC Tourism" to the 27th Meeting of the Follow-up Committee of the COMCEC which will be held in Turkey on 10–12 May 2011.

10. The participants also expressed their profound gratitude to the Ministry of Culture and Tourism of the Republic of Turkey and TURSAB for the perfect organization of this workshop as well as for the efforts they have made to ensure its success.

المرفق
(١١)

Original: English

REPORT OF THE FIFTH MEETING OF THE OIC MEMBER STATES' STOCK EXCHANGES FORUM

(İstanbul, September 17-18, 2011)

1. The Fifth Meeting of the OIC Member States' Stock Exchanges Forum convened in Istanbul on September 17-18, 2011.

2. The Meeting was attended by the representatives of the following stock exchanges of the OIC Member States:

A. STOCK EXCHANGES OF THE OIC MEMBER STATES

1. Abu Dhabi Securities Exchange
2. Amman Stock Exchange, Jordan
3. Bursa Malaysia Berhad, Malaysia
4. Casablanca Stock Exchange, Morocco
5. Chittagong Stock Exchange, Bangladesh,
6. Damascus Securities Exchange, Syria
7. Dhaka Stock Exchange, Bangladesh
8. Dubai Financial Market, United Arab Emirates
9. Egyptian Exchange, Egypt
10. Iraq Stock Exchange, Iraq
11. Islamabad Stock Exchange, Pakistan
12. Istanbul Stock Exchange, Turkey
13. Karachi Stock Exchange, Pakistan
14. Kazakhstan Stock Exchange, Kazakhstan
15. Khartoum Stock Exchange, Sudan
16. Lahore Stock Exchange, Pakistan
17. Mozambique Stock Exchange, Mozambique
18. Muscat Securities Market, Oman
19. Nasdaq Dubai, United Arab Emirates
20. Qatar Exchange, Qatar
21. Tadawul Saudi Stock Market, Saudi Arabia
22. Tehran Stock Exchange, Iran
23. Tunis Stock Exchange, Tunisia

B. CENTRAL DEPOSITORIES, CLEARING AND REGISTRY INSTITUTIONS OF THE OIC MEMBER STATES

1. BRVM (Bourse Régionale des Valeurs Mobilières) Niger, Niger
2. Central Depository Company of Pakistan Limited, Pakistan
3. Central Registry Agency of Turkey, Turkey
4. Central Securities Depository of Iran, Iran
5. ISE Settlement and Custody Bank (Takasbank), Turkey
6. Muscat Clearing and Depository, Oman
7. National Clearing Company of Pakistan Ltd. (NCCPL), Pakistan
8. Securities Depository Center, Jordan

C. OTHER ORGANIZATIONS

1. Arab Federation of Exchanges
2. BMD Securities Inc. (Bizim Menkul Değerler), Turkey
3. Capital Markets Board of Turkey (CMB), Turkey
4. Central Bank of the Republic of Turkey, Turkey
5. COMCEC Coordination Office
6. Federation of Euro-Asian Stock Exchanges (FEAS)
7. Islamic Financial Services Board (IFSB)
8. International Islamic Financial Market (IIFM)
9. Islamic Development Bank
10. Ministry of Foreign Affairs, Turkey
11. South Asian Federation of Exchanges (SAFE)
12. Standard & Poor's
13. Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC)
14. Thomson Reuters, USA

Opening and Seminar Session

3. Following a brief introduction of the program, the meeting was opened by Mr. Hüseyin Erkan, Forum Chairman, and Chairman & CEO of the Istanbul Stock Exchange. Mr. Erkan welcomed all delegates and seminar guests to Istanbul on the occasion of the fifth meeting of the OIC Member States' Stock Exchanges Forum and Capital Markets Linkages & Technology Seminar. Mr. Erkan, in consideration of those attending the Seminar on Capital Market Linkages, initially gave a brief introduction on the Forum, touching upon the mandate given by the COMCEC to the Istanbul Stock Exchange in 2005 to initiate the Forum, the members, the functioning, and activities of the Forum. Mr. Erkan went on to say that the worldwide growth of Islamic finance was led by non-

Muslim countries and companies, with the introduction of hundreds of instruments that were not necessarily Shariah-based, but Shariah- compliant. Such instruments became popular among investors, both Muslim and non-Muslim, seeking Shariah-compliance or not. Mr. Erkan reminded the audience that such instruments were introduced by major index providers, and more recently, by data vendors, and none came from Muslim countries. Therefore, the Forum came up with the idea to introduce an index of stock exchanges of OIC member countries and worked on the major areas of cooperation including the introduction of a series of common indices, structured products, and so forth, coming from different jurisdictions, settlement periods, public disclosure standards, etc. Mr. Erkan said that the Forum studied on standardization on such areas and added that the seminar to follow would provide the experience of major exchanges that will largely contribute to the Forum.

4. Mr. Emin Özer, Board Member of the Capital Markets Board of Turkey (CMB), saluted the guests and noted the fast progress that COMCEC had made in enhancing cooperation among OIC states on particularly financial issues. Mr. Özer said, in consideration of the increased integrated nature of the financial markets, countries should be better prepared to deal with the consequences of global macroeconomic fluctuations through enhanced cooperation in the regulatory area. Mr. Özer congratulated the Forum for the progress they had made in creating a benchmark index and making Islamic finance more visible internationally. Mr. Özer informed the audience of the establishment of OIC States' Capital Market Regulators Forum on the previous day, with the representation of thirteen countries, and the formation of four task forces, which will closely cooperate with their counterparts in the stock exchanges Forum.

5. Mr. Erkan, as moderator of the seminar, "Capital Markets Linkages: Experiences, Challenges and Solutions", invited the panellists, namely, Mr. Thomas Krabbe, Director, Corporate Development and Finance, Chicago Mercantile Exchange; Mr. Roland Bellegarde, Group Executive Vice-President, NYSE Euronext, Mr. Lauri Rosendahl, President, NASDAQ OMX Helsinki; Mr. Stephan Pouyat, Director, Global Reach Product Management, Euroclear; and Mr. Philippe Carré, Global Head of Connectivity, Global Trading, SunGard.

Mr. Krabbe, Mr. Bellegarde, and Mr. Rosendahl delivered presentations displaying the integration experience of, respectively, Chicago Mercantile Exchange, NYSE Euronext, and NASDAQ OMX Helsinki; through completely different models.

(A copy of Mr. Thomas Krabbe's presentation is herewith attached as Annex 1)

(A copy of Mr. Roland Bellegarde's presentation is herewith attached as Annex 2)

(A copy of Mr. Lauri Rosendahl's presentation is herewith attached as Annex 3)

Mr. Erkan went on to say that post-trade services are an indispensable part of capital markets linkages and invited the representatives of Euroclear and SunGuard to deliver their presentations.

(A copy of Mr. Stephan Pouyat's presentation is herewith attached as Annex 4)

(A copy of Mr. Philippe Carré's presentation is herewith attached as Annex 5)

Mr. Erkan invited the audience to present their questions to the panellists and the Q&A session was held.

6. Mr. Rushdi Siddiqui, Global Head of Islamic Finance, Thomson Reuters, delivered a presentation entitled "Does Islamic finance have AIR (Authenticity, Innovation and Reach)?"

(A copy of the presentation by Mr. Rushdi Siddiqui is herewith attached as Annex 6)

7. Mr. Ibrahim Idjarmizuan from IFSB delivered a presentation entitled "Islamic Liquidity Management".

(A copy of the presentation by Mr. Idjarmizuan is herewith attached as Annex 7)

8. Mr. Gürsel Kona, Bonds and Bills Market Department, Istanbul Stock Exchange, delivered a presentation entitled "A New Way of Sukuk Trading in the OIC Markets"

(A copy of the presentation by Mr. Kona is herewith attached as Annex 8)

9. Mr. Ijlal Alvi, CEO, IIFM, delivered a presentation entitled "IIFM Repo Project Discussion Points for Istanbul Stock Exchange"

(A copy of the presentation by Mr. Alvi is herewith attached as Annex 9)

10. Mr. Avşar Sungurlu, Assistant Managing Director, BMD Securities Inc., delivered a presentation entitled "The First Islamic ETF: Turkey's Experience".

(A copy of the presentation by Mr. Sungurlu is herewith attached as Annex 10)

Mr. Erkan, as Forum Chairman, opened the official Forum meeting.

11. Mr. M. Emin Eker, General Director, COMCEC Coordination Office, saluted the delegates, and stated that the growing economic challenges faced by the Islamic Community called for enhanced dialogue and cooperation, and mentioned the role of COMCEC as a platform to seek solutions for the common challenges of Islamic states. Mr. Eker went on to say that in addition to the ongoing cooperation among the OIC

member states' central banks and stock exchanges, the capital markets regulatory authorities initiated a similar cooperation on the previous day. Mr. Eker noted that the cooperation endeavors would serve to the financial stability and growth of Islamic states while contributing to the removal of the barriers on the capital mobility, increasing product diversity, and deepening of the markets. Mr. Eker also underlined COMCEC's appreciation of the Task Forces' efforts and expressed his hopes that the benchmark indices to be introduced in the near future would add to the visibility of the Forum member stock exchanges. Mr. Eker stated also that the remarkable progress of the Forum gives COMCEC a chance to promote it as a "successful cooperation model" and "a source of inspiration" for the other cooperation initiatives under COMCEC umbrella. Mr. Eker concluded by underlining COMCEC's determination to continue to support all the efforts aimed at strengthening the solidarity among Islamic Ummah.

12. Mr. Hüseyin Erkan, ISE Chairman & CEO, in his role as the Forum Chairman, delivered a presentation on the background of the Forum and the tasks accomplished since the 4th Forum meeting in October 2010.

(A copy of Mr. Hüseyin Erkan's presentation is herewith attached as Annex 11)

13. Ms. Şenay Pehlivanoğlu, Assistant Director, Foreign Securities Market, Istanbul Stock Exchange, presented the report of the Task Force for Customized Indices and Exchange Traded Islamic Financial Products.

(A copy of the presentation of the Task Force for Customized Indices and Exchange Traded Islamic Financial Products is herewith attached as Annex 12)

14. Mr. Charbel Azzi, Director, Head of Client Coverage (MEA), S&P Indices, delivered a presentation on S&P's activities with regard to OIC exchanges, S&P's proposal for two Shariah indices, and gave the audience information on the methodology, branding, costs and revenues, marketing and data dissemination for such indices.

(A copy of the presentation by Mr. Azzi is herewith attached as Annex 13)

15. Mr. Wan Rizaidy Head, Product Development Islamic Capital Markets, Bursa Malaysia, talked about the work of the Task Force for the Promotion, Awareness and Investor Education about Islamic Financial Markets. Mr. Rizaidy said that the Task Force had been working on creating an OIC Exchanges Directory, however, received responses from six members only. Mr. Rizaidy invited all the delegates to the conference on Islamic liquidity management organized by Bursa Malaysia at Ritz Carlton Hotel in Istanbul on September 28-29, 2011, and left the floor to Dr. Polat to provide information about the developments on the Forum website.

16. Dr. Eralp Polat, Director, International Relations, Istanbul Stock Exchange, delivered a presentation on the developments on the OIC Member States' Stock Exchanges Website.

(A copy of the presentation by Dr. Polat is herewith attached as Annex 14)

17. Dr. Abolfazl Shahrabadi, Director, Public Relations and International Department, Tehran Stock Exchange, and Mr. Hamed Soltaninejad, Vice President of CSD of Iran, presented the report of the Task Force for Customized Indices and Exchange Traded Islamic Financial Products.

(A copy of the presentation by Dr. Shahrabadi is herewith attached as Annex 15)

18. Ms. Filiz Kaya, Managing Director, ISE Settlement and Custody Bank (Takasbank), on behalf of the Task Force for Post-Trade Services, said that the Task Force cooperated with and supported the Istanbul Stock Exchange for the preparations of the Capital Markets Linkage conference. Ms. Kaya gave a brief summary of the activities of the Task FGorce, including the preparation of questionnaires, sharing information among the member post-trade institutions, and initiation of opening correspondent accounts with post-trade institutions. Ms. Kaya said such efforts have provided useful for all the members. Nevertheless, in order to provide a more efficient platform and achieve more tangible results, the Task Force proposes to change the working methodology to project-based efforts; that is, to work on concrete projects to be determined by the members bi-laterally or multi-laterally.

19. PROPOSALS, RECOMMENDATIONS AND DECISIONS

The following proposals and recommendations were made and decisions were taken at the meeting:

1. a) The Task Force for Customized Indices and Exchange Traded Islamic Financial Products will continue to coordinate the work with the index provider; i.e., S&P. The members that have not signed the agreement yet are encouraged to do so by December 1st, 2011. S&P will launch the indices in the beginning of 2012 with the signatory members. Those who sign the agreement on a further date will be later included in the indices at subsequent review dates. S&P is requested to review the criteria in order to increase the number of member exchanges included in the indices, if feasible. The Task Force will also consult with S&P to create a family strategy for the OIC indices and to work on the promotion of such indices. The Task Force will also consult the Forum members to approach investment banks in order to create structured products on the OIC indices.

b) Additionally, the Task Force will continue to work on the introduction of sukuk and other Islamic capital market instruments trading on organized markets in coordination with IIFM and IFSB.

2. The Forum appreciates the recently established COMCEC Capital Markets Regulators Forum, which will highly contribute to the work of the OIC Member States' Stock Exchanges Forum.
3. Task Force for Capital Market Linkages and the Task Force for Post-Trade Services will be converted into a project group of volunteering exchanges and post-trade institutions. Members of such project group will endeavour to realize bi-lateral and/or multi-lateral linkages, including trading, post-trade services, technological infrastructure, and so forth. The project group will cooperate with the Forum of regulatory bodies with regard to the legal framework.
4. The Forum Secretariat will continue to work on the development of the Forum web site and continue to act as the facilitator and coordinator with regard to the work of the Task Forces and project groups. Members are recommended to provide links from their own web sites to the Forum website. Members are also encouraged to share information regarding their work with their own members. The Secretariat will work with facilitators such as Thomson Reuters to establish an OIC stock exchange chat room.
5. The Forum will seek the assistance of COMCEC in securing IDB's support for the work on possible structured products to be created on the OIC indices.
6. Task Force for the Promotion, Awareness and Investor Education about Islamic Capital Markets will cease to continue as its work will be continued by the Forum Secretariat.
7. The volunteering exchanges for linkage are as follows: Egyptian Exchange, Dubai Financial Market, Qatar Exchange, Istanbul Stock Exchange, Tehran Stock Exchange, Lahore Stock Exchange
8. The conclusions of the meeting will be reported to the 27th session of COMCEC to be held in Istanbul on October 17-20, 2011.
9. The next annual meeting of the Forum will be held in Istanbul in October 2012.

TABLE OF CONTENTS

Draft Report of the Fifth Meeting of the OIC Member States' Stock Exchanges Forum

ANNEXES

I. Presentation by Mr. Thomas Krabbe

II. Presentation by Mr. Roland Bellegarde

III. Presentation by Mr. Lauri Rosendahl

IV. Presentation by Mr. Stephan Pouyat

V. Presentation by Mr. Philippe Carré

VI. Presentation by Mr. Rushdi Siddiqui on behalf of Thomson Reuters

VII. Presentation by Mr. Ibrahim Idjarmizuan on behalf of IFSB

VIII. Presentation by Mr. Gürsel Kona from the Istanbul Stock Exchange

IX. Presentation by Mr. Ijlal Alvi on behalf of IIFM

X. Presentation by Avşar Sungurlu, on behalf of BMD Securities Inc.

XI. Presentation by Mr. Hüseyin Erkan, as Forum Chairman

XII. Presentation by Şenay Pehlivanoğlu on behalf of the Task Force for Customized Indices and Exchange Traded Islamic Financial Products

XIII. Presentation by Mr. Charbel Azzi on behalf of S&P Indices

XIV. Presentation by Dr. Eralp Polat on behalf of the Forum Secretariat

XV. Presentation by Mr. Abolfazl Shahrabadi and Mr. Hamed Soltaninejad on behalf of the Task Force for Customized Indices and Exchange Traded Islamic Financial Products

المرفق
(١٢)

Original: English

REPORT OF THE COMCEC CAPITAL MARKETS REGULATORY AUTHORITIES CONFERENCE AND ROUNDTABLE

(İstanbul, 16 September 2011)

1. COMCEC Capital Markets Regulatory Authorities Conference and Roundtable convened in Istanbul on September 16th, 2011.

2. The Meeting was attended by the representatives of capital market regulatory authorities from the following COMCEC Member States:

- Commission d'Organisation et de surveillance des Opérations de Bourse, COSOB
- La Banque Centrale du Cameroun
- Indonesia Capital Market and Financial Institutions Supervisory Agency (BAPEPAM-LK)
- Securities & Exchange Organization of Iran (SEO)
- Iran/Central Securities Depository of Iran (CSDI)
- Jordan Securities Commission
- Financial Supervision Committee of the National Bank of Kazakhstan
- Khartoum Stock Exchange
- Bursa Malaysia
- Securities and Exchange Commission of Pakistan
- Capital Market Authority of Saudi Arabia
- Syria Commission on Financial Markets and Securities, Syrian Arab Republic
- Securities and Commodities Authority of United Arabian Emirates

3. Representatives from COMCEC Coordination Office (CCO), Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC), Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) and also Istanbul Stock Exchange (ISE) attended the Meeting.

(The list of participants is attached in Annex 1).

OPENING SESSION

4. The Meeting was opened by Mr. A. Vedat AKGIRAY, Chairman of Capital Markets Board of Turkey. Mr. AKGIRAY briefly informed the participants about the

COMCEC and the OIC Stock Exchange Forum progress since 2005. He emphasized that working together, supporting each other whether this is for market development, product diversification or compliance to international standards shall provide momentum to the improvement OIC financial markets.

While Mr. AKGIRAY underlining the need for cooperation, as high up on the agenda for regulatory and supervisory authorities worldwide, he mentioned that this conference has been arranged in response to the calls by the 25th and the 26th COMCEC Meetings in 2009 and 2010 for establishing a *"COMCEC Capital Markets Regulatory Authorities Forum"*.

Mr. AKGIRAY stated that Islamic finance is becoming much more important throughout the financial institutions of the world and rather than being a rapidly growing industry evolving to a mainstay of finance. He also added that cooperation mechanisms, IFSB or OIC working together or on their paths shall together raise the bar for the OIC member states' financial markets and economies.

Each member state has its own different financial market pattern such as, conventional, Islamic or co-existence. In accordance with this issue, Mr. Chairman depicted the diversification and the variety in OIC financial markets structure and instruments of member state countries. Therefore for the productivity of cooperation, a Forum structure which will embrace all these patterns should be favored

The Chairman concluded his speech with his full support for finding a common ground with the best spirit of cooperation and a level playing field for establishing a Forum with its Task Forces, Working Committees, regular meetings, technical assistance arrangements.

5. Hüseyin ERKAN, Chairman & CEO of the Istanbul Stock Exchange, has expressed his support to the establishment of a separate forum. Mr. ERKAN has informed the participants about the ongoing activities, projects of the OIC Stock Exchanges Forum. He has illustrated the way Islamic financial markets are functioning and emphasized the necessity of a common index and a more transparent market.

6. M. Metin EKER, General Director of COMCEC Coordination Office, saluted the delegates and underlined the importance of financial cooperation in the COMCEC agenda. He mentioned his belief on establishing the "COMCEC Member States Capital Markets Regulatory Authorities Forum" with the help of this conference and added that it will focus on regulatory and legal infrastructure in order to achieve more harmonized policies and regulations.

Finally, Mr. EKER concluded that given the uneven development of financial systems of the countries, this platform will render greater support to member countries

which need technical assistance and human resource capacity-building so as to promote the common development goals of the COMCEC members.

PRESENTATION SESSION

After the Opening Session, the Meeting proceeded with the Presentation Session.

7. Seçil SAYIN GÜNDÜZ, Chief Legal Expert and Mustafa TAŞDEMİR, Expert, Capital Markets Board of Turkey, delivered a presentation on current state of COMCEC member states' capital markets. The first presentation is based on four topics including brief information about the OIC member states, COMCEC, the objective of the conference, a general outlook of the Turkish economy and capital markets main indicators. Besides, international cooperation of CMB is discussed and finally OIC Member States' financial landscape is generally illustrated in accordance with the survey responses from each country.
(A copy of Ms. Secil SAYIN GUNDUZ, Mr. Mustafa TAŞDEMİR's presentation is herewith attached as Annex 2)

8. Wan Rizaidy Wan Mamat Saufi, Head of Islamic Capital Markets, Bursa Malaysia delegate has depicted the building blocks of the Malaysian financial system such as regulatory structure, legal framework, Malaysian Islamic financial offerings and securities market. In addition, funds, Malaysian sukuk, bonds market and derivatives markets have been discussed so as to grasp the play of current state.

(A copy of Mr. Wan Rizaidy Wan Mamat Saufi's presentation is herewith attached as Annex 3)

9. Muhammad Ali, Chairman, Securities and Exchange Commission of Pakistan delegate has outlined Pakistan capital markets regulatory structure, securities market and stock exchanges covering non-banking finance companies sector and insurance sector. Following the overview of Pakistan economy and its financial indicators, major reforms, work in progress projects and suggestions for cooperation have been emphasized.

(A copy of Mr. Muhammad Ali's presentation is herewith attached as Annex 4)

10. Mats ISAKSSON, Head of Corporate Affairs Division, has made a speech on the OECD, its vision and corporate governance related work and also OECD's initiatives for the MENA and Eurasia regions, joint projects which were supported by the CMB and the ISE. He has declared OECD's support for further cooperation with the OIC member states. He has underlined that joint efforts of OECD will provide a visible and substantial contribution to private entrepreneurship, successful cooperation and long-term economic growth.

11. Selcan OLCA, Chief Expert, Capital Markets Board of Turkey delivered a presentation on global financial crisis and its impact on emerging markets. This session highlights the impact of global financial crisis to the emerging markets. Also identifies the most common financial regulatory responses to the crisis in the emerging markets and the key observations from the emerging markets perspective have also been stressed on the basis of IOSCO Emerging Markets Committee survey results.

(A copy of Ms. Selcan OLCA's presentation is herewith attached as Annex 5)

ROUNDTABLE MEETING

12. In this Session, the representatives of COMCEC Member State Capital Market Regulatory Authorities got the chance to share their views and ideas for possible cooperation topics and responding to the calls by the 25th and 26th COMCEC Meetings for establishing an *"OIC Member State Capital Market Regulatory Authorities Forum"*.

13. Mr. AKGIRAY, Chairman of the CMB, has brought forward two options available for cooperation mechanism whether establishing a separate COMCEC Capital Markets Regulatory Authorities Forum or joining the Current OIC Stock Exchange Forum. To this proposal, Iran delegate, Mr. Ali Saeedi stated that a separate forum alternative is more proper to harmonize the rules and responsibilities of the regulators. Following this remark, Pakistan delegate, Mr. Mohammad Ali supported to establish a separate forum emphasizing the difference between stock exchanges and market regulators pertaining to perspective, scope of duty and focus. And finally Malaysia delegate, Mr. Wan Rizaidy Wan Mamat Saufi, on behalf of Malaysia Securities Commission declared Malaysia's support for the establishment of a separate forum option.

14. Mr. AKGIRAY commented that a forum should have multilateral aspects. He noted that the CMB has concluded MoU with only six COMCEC member states so far, only 9 member COMCEC states are member of the IOSCO Multilateral MoU If there is no regulatory understanding, problems occur. This might happen once in five years but these ones is the turning point. Global funds travel at places where internationally standards are applicable because money wants to feel safe. Therefore, it is essential to support cooperation effort between the regulators.

15. For having the approval of all member states' to establish a Forum, COMCEC Coordination Office has clarified that in 2009 and 2010 COMCEC meetings, a clear call was made to establish a forum and added that a clear adoption by the representatives of authorities is necessary. At this point, referring to the fact that a political decision was already made in 2009-2011 COMCEC meetings, Mr. AKGIRAY suggested to establish a forum and clarified that this Forum will not be an

alternative, a substitute to any other existing forum or cooperation mechanism. It will complement and can be used as an instrument for several purposes. Malaysia, Pakistan and United Arab Emirates have supported this proposal, After having discussed the name of the forum, 'COMCEC Capital Market Regulators Forum' proposal is considered to be appropriate and the forum is established by the participants' consensus.

16. Mr. AKGIRAY remarked that regional closeness matters for deciding on regional committees. Iran delegate stated that functional groups should be prioritized to regional groups. COMCEC Coordination Office also underlined the importance of determining some cooperation areas and clarifying the functions of sub-committees.

CMB Chairman introduced Turkey's cooperation areas proposal as follows:

- **Market development**
  1. Facilitate cross-border listing,
  2. Improve market infrastructure
  3. Physical, communication, ICT
  4. Product diversification (Conventional finance)
  5. Product diversification (Islamic finance)
- **Capacity building**
  1. Compliance to international standards
     a. Financial reporting
     b. Audit
     c. Corporate governance
     d. Transparency and information disclosure

The abovementioned issues should be realized through exchanging best practices and technical assistance programs.

- **Islamic Finance**
- **Financial Literacy**

17. Pakistan and UAE delegates, Mr. Muhammad Ali and Mr. Obaid Al Zaabi respectively, remarked that the proposals for cooperation, task forces lay a proper ground for working together. It was commented that equity financing is compliant with Islamic finance principles. Iran delegate, Mr. Ali Saeedi noted that Islamic financial market equals to conventional financial market plus some limitations. Malaysia delegate, Mr. Wan Rizaidy Wan Mamat Saufi depicted the importance of better regulation of Islamic finance.

18. Mr. AKGIRAY noted that the forum could be the voice of OIC members on international financial circles. Therefore, in order to enhance effectiveness and efficiency tele/video conferences and e-mail groups could be used. The participants also supported the view that the newly established "Capital Market Regulators Forum"

could work in cooperation with the "OIC Stock Exchanges Forum" in accordance with market development and financial education task forces

19. The participants of the Roundtable concluded that CMB Chairman, Mr. AKGIRAY should be the Chair of the COMCEC Capital Market Regulators Forum and accordingly the CMB as, the secretariat of the Forum.

20. Finally, it is decided that the minutes of this conference, roundtable and member states' responses about task forces will be sent to the COMCEC Coordination Office before 15 October 2011 for approval by the 27th COMCEC meeting in 17-20 October 2011.

PROPOSALS, RECOMMENDATIONS AND DECISIONS

The following decisions were taken at the meeting:

1. "COMCEC Capital Market Regulators Forum" is established among the COMCEC member countries' regulators. Mr. AKGIRAY is designated as the Chairman of the Forum and the CMB, as being the secretariat.

2. Regarding the structure of the Forum, it will have four Task Forces on the areas of:

- Market Development
- Capacity Building
- Islamic Finance
- Financial Literacy

3. Decisions of the Forum shall be submitted to the COMCEC Sessions.

4. The Forum will work in close cooperation with the "OIC Stock Exchanges Forum".

5. The next meeting of the COMCEC Capital Market Regulators Forum shall be held in Istanbul on a date to be further announced by the Secretariat.

6. COMCEC Capital Market Regulators Forum shall be held once a year.

المرفق
(١٣)

الأصل: بالإنجليزية

تقرير الاجتماع الرابع للجنة المشروعات
لتنفيذ خطة عمل القطن الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي
واغادوغو – بوركينافاسو
٢٢ سبتمبر ٢٠١١

١- تم عقد الاجتماع الرابع للجنة المشاريع بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١١ بواغادوغو- بوركينافاسو.

٢- ترأس الاجتماع الرابع للجنة المشاريع السيد الدكتور عثمان محجوب الفيل من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

٣- شارك في هذا الاجتماع كل من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب التنسيق للكومسيك والدول الأعضاء في اللجنة التوجيهية ومراكز الامتياز ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية (المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية). كما حضرت هذا الاجتماع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التالية: (بنين، بوركينافاسو، الكاميرون، مالي، المغرب، السنغال، سوريا، تونس وتركيا).

٤- عند افتتاحه للاجتماع قدم رئيس الاجتماع الرابع للجنة المشاريع نبذة عن أهمية مداولات لجنة المشاريع مشيرا إلى أشغال الاجتماع الأول والثاني والثالث للجنة المشاريع والتوصيات الصادرة عنها.

وبعد اعتماد جدول الأعمال تم النظر في البنود الآتية:

البند الأول: الوضع الراهن للمشاريع المعتمدة في الاجتماع الأول والثاني والثالث للجنة المشاريع (من تقديم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية)

٥- اعتمدت لجنة المشاريع حتى هذا التاريخ ٢٧ مقترحا لمشاريع في مجال تطوير قطاع القطن في ١٢ دولة من الدول الأعضاء. تتعلق هذه المقترحات بمجموعة واسعة من الأنشطة التي تستهدف تنمية القدرات وتأهيل الكفاءات والتدريب والبحث والإنتاج والتسويق ومكافحة الآفات الخ... ، وتتراوح تكلفة المشاريع المقترحة بين ٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي إلى ٨٢ مليون دولار أمريكي (المرفق ١ يقدم بيانات موجزة حول المقترحات الصادرة عن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي).

٦- يجري استعراض مقترحات المشاريع السبعة والعشرون الصادرة عن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتقييم السلامة التقنية واستمرارية الجدوى الاقتصادية. ووفقا لإجراءات العمل في البنك الإسلامي للتنمية سيتم التداول في شأن هذه المقترحات مع الدول المعنية لضبط آليات التمويل الممكنة قصد إدراج هذه المقترحات في برنامج عمل البلدان المعنية وفق أولوياتها. وعند الاتفاق بشأن آليات التمويل وتلقي طلب رسمي من الحكومات المعنية، ينظر البنك الإسلامي للتنمية في إمكانية تمويل هذه المشاريع وفق نوافذ التمويل المعتمدة لديه.

وقد تمت الموافقة حتى هذا التاريخ على ٨ مقترحات لتمويلها:

- ٦ مقترحات من البنك الإسلامي للتنمية لفائدة الكاميرون (٣ مشاريع مجتمعة) وتركيا ومصر وموزامبيق.
- ٢ مقترحين من المركز الإسلامي لتنمية التجارة (منتدى القاهرة سنة ٢٠٠٩ والمعرض القطاعي الأول للقطن والنسيج للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بواغادوغو ٢٠١١).
- وعلاوة على ذلك، يجري إعداد ثلاثة مشاريع من قبل البنك الإسلامي للتنمية لفائدة سوريا، وأفغانستان (يتم إعدادها من قبل تركيا) وأذربيجان. (انظر التفاصيل في الملحق ١).

التوصيات المتعلقة بالبند الأول من جدول الأعمال:

٧- قدمت اللجنة التوصيات الآتية المعتمدة أصلا أو التي سيتم اعتمادها في إطار البرنامج:

- يتعين على كل مشروع أن يكون مصحوبا بطلب رسمي صادر عن الدوائر الحكومية في الدولة المعنية،
- ينبغي أن يكون المشروع مدرجا ضمن لائحة أولويات المشاريع التي سيتم التفاوض في شأنها بين الدولة المعنية والمؤسسات المالية،
- حرصا على تبسيط وتوحيد نموذج مقترحات المشاريع، جرى تعميم نموذج جديد يتعين مراعاته من طرف أصحاب المشاريع عند تقديم مشاريعهم (يوجد نموذج المشروع ضمن المرفقات).
- إعطاء الأولوية للمشاريع الإقليمية،

٨- تم تكليف البنك الإسلامي للتنمية بإعداد تقرير حول المشاريع الستة عشر المتبقية التي لم يتم تمويلها بعد وتقديمه إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب التنسيق للكومسيك.

<u>البند الثاني:</u> تقارير لمراكز الامتياز للقطن (مصر وسوريا، باكستان وتركيا، نيجيريا والسنغال)

٩- وفقا لما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع الثالث للجنة المشاريع والاجتماع الرابع للجنة التوجيهية بالدار البيضاء (سبتمبر ٢٠١٠)، يتعين على المراكز التي وقع عليها الاختيار تقديم تقارير مرحلية دورية تسلط الضوء على أنشطتها وإنجازاتها وكذلك العقبات التي تواجهها في أداء واجباتها. وفي هذا الصدد، أوصى الاجتماع بأن يعمل كل مركز للامتياز على تقديم تقرير دوري شهرا واحدا قبل الاجتماع إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وإلى "معهد نازلي للأبحاث في قطاع القطن". وللإشارة فإن أيا من هذه المراكز لم يقدم تقريرا مرحليا كما هو مبين أعلاه.

١٠- تخلفت نيجيريا وباكستان عن حضور هذا الاجتماع بالرغم من العرض الذي قدمه المنظمون لهما فيما يتعلق بتحمل نفقات مشاركتهما (الأكل والسكن والتذاكر).

١١- قدمت مصر عرضا عن الدورة التدريبية التي ستنظمها في نوفمبر ٢٠١١ وطلبت من البلدان المهتمة الاتصال بمعهد البحوث في قطاع القطن للحصول على معلومات إضافية.

١٢- **التوصيات:** يجب على رئيس اللجنة التوجيهية أن يذكر مراكز الامتياز للقطن بضرورة تقديم تقرير مفصل عن أنشطتها على النحو المذكور في الفقرة ٩ أعلاه.

البند الثالث: استعراض منتصف المدة من تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن

١٣- قدمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي عرضين حول العقبات الرئيسية ومقترحات لتجاوزها. وتركزت المداولات خلال اجتماع لجنة المشاريع حول توضيح القضايا والعقبات التي تم اختصارها في ثلاث مجموعات وهي: مصادر التمويل، تصميم المشروع ومالكه وإنشاء مراكز الاتصال والربط فيما بينها.

١٤- وافق الاجتماع على إحالة المناقشات المتعلقة بكيفية تخفيف ومعالجة القضايا والعقبات المذكورة أعلاه إلى اجتماع اللجنة التوجيهية الخامس.

الأجندة ٤: أعمال أخرى متفرقة

١٥- أما عن ميزانية وتنظيم الاجتماعات الإضافية المستقبلية للجنة المشاريع فقد أوصت اللجنة بضرورة أن يسعى المشاركون والمؤسسات وأصحاب المشاريع إلى تدبير نفقاتهم بأنفسهم لحضور الاجتماعات المستقبلية ما لم يعرض البلد المضيف أو أية مؤسسة أخرى مساعدة في ذلك.

١٦- قررت لجنة المشاريع تقديم تقريرها وتوصياتها إلى اللجنة التوجيهية للنظر فيها.

١٧- أعربت لجنة المشاريع عن تقديرها لحكومة بوركينافاسو على حسن الوفادة وكرم الضيافة التي حظي بها المشاركون وعلى التدابير المتخذة لتنظيم هذا الاجتماع في أحسن الظروف.

١٨- تم اختتام اجتماع لجنة المشاريع بتقديم الشكر للسيد الرئيس على كفاءته العالية في إدارة أشغال الاجتماع.

الأصل: بالإنجليزية

تقرير الاجتماع الخامس للجنة التسييرية
لتنفيذ خطة عمل القطن الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي
واغادوغو – بوركينافاسو
٢٢ سبتمبر ٢٠١١

١- تم عقد الاجتماع الخامس للجنة التوجيهية بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١١ بواغادوغو- بوركينافاسو لاستعراض خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن ولتنظيم منتدى الاستثمار لحشد الموارد الضرورية لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن.

٢- ترأس الاجتماع السيد مصطفى سيبيتسي، رئيس اللجنة التوجيهية (رئيس قسم بوزارة التجارة والجمارك بالجمهورية التركية).

٣- حضرت هذا الاجتماع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التالية:

- بوركينافاسو
- جمهورية مصر العربية
- الجمهورية العربية السورية
- جمهورية مالي
- جمهورية بنين
- جمهورية الكاميرون
- المملكة المغربية
- جمهورية السنغال
- الجمهورية التركية
- الجمهورية التونسية

٤- كما شاركت في الاجتماع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب التنسيق للكومسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية.
(توجد لائحة المشاركين في الملحق ١).

افتتاح الاجتماع

٥- بعد اعتماد جدول الأعمال تناول الاجتماع بحث البنود الآتية:

- تقييم تقرير الاجتماع الرابع للجنة المشاريع ومتابعة المشاريع المصادق عليها من قبل الاجتماعات السابقة للجنة ،
- استعراض تقرير المنتصف حول تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن،
- مناقشة حول تنظيم منتدى الاستثمار لحشد الموارد الضرورية لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن،
- أعمال أخرى.

(توجد الأجندة والبرنامج في الملحق ٢).

<u>الأجندة ١:</u>

٦- قدم رئيس الاجتماع الرابع للجنة المشاريع نبذة موجزة عن مداولات لجنة المشاريع. وصادق الاجتماع الخامس للجنة التوجيهية على تقرير الاجتماع الرابع للجنة المشاريع المنعقد في ٢٢ سبتمبر ٢٠١١.

(يوجد تقرير الاجتماع الرابع للجنة المشاريع في الملحق ٣).

<u>الأجندة ٢:</u> استعراض تقرير المنتصف حول تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن

٧- ناقش الاجتماع أيضا القيود التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع الرابع للجنة المشاريع، كما تركزت المناقشات حول التدابير الكفيلة بتخفيف هذه العراقيل وسبل معالجتها. وخرج الاجتماع ببعض التوصيات الداعية إلى تسهيل تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن.

٨- **التوصيات:**

- **مصادر التمويل:** أوصى الاجتماع بضرورة بذل الجهود للاستفادة من موارد التمويل المتاحة من المانحين وتحديدا (البنك العربي للتنمية في إفريقيا، بنك الاستثمار التابع للرابطة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الوكالة التركية الدولية للاستثمار والتنمية، صندوق التنمية السعودي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، صندوق أبو ظبي للتنمية،

صندوق منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبيك"، الصندوق المشترك للمواد الأساسية، البنك الإفريقي للتنمية، بنك التنمية لدول غرب إفريقيا، بنك التنمية لدول وسط إفريقيا، منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الخ.).

- سيتم تقديم اقتراح بشأن تنفيذ هذه التوصية من خلال تنظيم مؤتمر للمانحين لقطاع القطن المشار إليه في البند ٣ من جدول الأعمال.
- وافق الاجتماع على ضرورة تركيز كل الجهود لإشراك القطاع الخاص في عملية تمويل مشاريع القطن والنسيج. وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة من تجربة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص في تمويل مشاريع مماثلة.

تصميم المشروع وانخراط الدول الأعضاء

٩- أكدت اللجنة التوجيهية على وجود إجراءات أكثر صرامة فيما يتعلق بالموافقة على المشاريع الجديدة التي قدمتها الدول الأعضاء. بالإضافة إلى متطلبات تم توضيحها في تقرير لجنة المشاريع الرابع، توصي اللجنة التوجيهية بأن يتكلف البنك الإسلامي للتنمية بإعداد إرشادات شاملة لإعداد وتقديم مقترحات بشأن المشاريع ودراسات الجدوى وبرامج التدريب وعمليات تأهيل الكفاءات والقدرات.

١٠- أكد الاجتماع أيضا على ضرورة إشراك مراكز الامتياز للقطن في عملية استعراض المشاريع الجديدة.

١١- أما فيما يتعلق بالملكية، فقد أوصى الاجتماع بالحصول على تأييد من قبل الجهات المختصة داخل الحكومات للحصول على تمويل من مؤسسات التمويل المتاحة وذلك في غضون فترة زمنية من سنتين.

انشاء المؤسسات والربط فيما بينها

١٢- أكد الاجتماع على أهمية شبكة مراكز الاتصال في الدول الأعضاء، وفي هذا الصدد كلفت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بتجديد نشاط الشبكة الحالية وتحيين قوائم مراكز الاتصال في الدول الأعضاء بصفة دورية وتوزيعها على كافة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء.

١٣- وفي إطار تمديد خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن لمدة خمس سنوات أخرى، أوصى الاجتماع بضرورة تمديد ولاية المجلس الاستشاري لفترة خمس سنوات أخرى أيضا.

١٤- ناقش الاجتماع الروابط بين لجان القطن في منظمة التعاون الإسلامي وفروع مؤسساتية أخرى، وأوصى بضرورة ربط علاقة أقوى من أجل تحسين التعاون فيما بين جميع المتدخلين المعنيين بمجال القطن وصناعة المنسوجات.

<u>الأجندة ٣:</u> مناقشة تنظيم منتدى الاستثمار لحشد الموارد الضرورية لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن

١٥- قدمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية عرضا حول منتدى الاستثمار لاستقطاب الموارد الضرورية لتمويل خطة عمل منظمة التعاون بشأن القطن. وأوصى الاجتماع بإمكانية إدراج مشاريع جديدة إلى جانب المشاريع المتبقية التي لم يتم تمويلها بعد، وذلك قصد تقديمها بغية الحصول على تمويل محتمل خلال منتدى الاستثمار. مع التأكيد على أن الاجتماع سينظر فقط في مقترحات المشاريع التي تم التوصل بها قبل نهاية نوفمبر ٢٠١١.

١٦- أكد الاجتماع على أهمية توفير تنظيم جيد لمنتدى الاستثمار واجتماع الجهات المانحة المصاحب له. وحتى يتسنى ذلك، طلب الاجتماع من البنك الإسلامي للتنمية التنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وباقي المؤسسات التابعة لها تحديد مكان وتاريخ انعقاد هذا المنتدى وتحديد لائحة المشاركين.

١٧- أكد الاجتماع أيضا على أهمية مشاركة القطاع الخاص في هذا المنتدى نظرا لدوره الفعال في مجال القطن وصناعات النسيج.

<u>الأجندة ٤:</u> أعمال أخرى

١٨- أعرب الاجتماع عن شكره الخالص لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وللمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على مساهمتهما في تمويل خطة العمل بشأن القطن وتشجيعهما على الاستمرار في دعمهما لهذا المجال.

١٩- اقترحت اللجنة أن يتم تحديد تاريخ ومكان انعقاد الاجتماعات القادمة للجنة المشاريع واللجنة التوجيهية على هامش انعقاد الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك).

٢٠- أعربت اللجنة عن تقديرها لحكومة بوركينافاسو على حسن الوفادة وكرم الضيافة التي حظي بها المشاركون وعلى التدابير المتخذة لإنجاح هذه الاجتماعات.

٢١- رحب الاجتماع بخطاب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي البروفسور الدكتور أكمل الدين إحسان أغلى وعبر عن تقديره لدعمه المتواصل لتنفيذ مخطط العمل الخماسي لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن.

٢٢- أعرب الاجتماع عن تقديره لحكومة الجمهورية التركية على دعمها لمخطط العمل الخماسي بشأن القطن ولرئيس اللجنة التوجيهية على مساهمته في إعداد وتنفيذ المخطط المذكور.

٢٣- تم اختتام الاجتماع بتقديم الشكر لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية على مساهمتها المالية ولمكتب تنسيق الكومسيك على دعمه القيم.

المرفق
(١٤)

الأصل: بالإنجليزية

قائمة بالوثائق الأساسية التي تم النظر فيها و/أو تقديمها أمام الدورة السابعة والعشرين للكومسيك

(اسطنبول، ١٧- ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١)

		رمز الوثيقة
١-	تقرير مقدم من منظمة التعاون الإسلامي حول تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي وخطة العمل من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي..	OIC/COMCEC/27-11/D(1)
٢-	التقرير الاقتصادي السنوي المقدم من مركز أنقرة بشأن الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(2)
٣-	تقرير اجتماع لجنة الدورة التاسعة عشرة.....	OIC/COMCEC/27-11/Sc.Rep
٤-	التقرير السنوي لمنظمة التعاون الإسلامي حول التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي-٢٠١١	OIC/COMCEC/27-11/D(3)
٥-	مذكرة مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك عن نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	OIC/COMCEC/27-11/D(4)
٦-	تقارير مقدمة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة عن المعارض التجارية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(5)
٧-	تقرير المتابعة المقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول تطبيق البرنامج التنفيذي للخريطة الاسترشادية لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(6)
٨-	تقرير مقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية.....	OIC/COMCEC/27-11/D(7)
٩-	تقرير مقدم من البنك الإسلامي للتنمية عن برنامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وبناء قدراتها في مجال منظمة التجارة العالمية.....	OIC/COMCEC/27-11/D(8)
١٠-	تقرير سير العمل المقدم من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة عن توسيع نطاق التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(9)
١١-	تقرير مقدم من معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية.....	OIC/COMCEC/27-11/D(10)

١٢-	دراسة مقدمة من كل من البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات حول أهمية إنشاء آلية لتسوية النزاعات الخاصة بالاستثمار والتجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	OIC/COMCEC/27-11/D(11)
١٣-	نبذة مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك عن التعاون الزراعي	OIC/COMCEC/27-11/D(12)
١٤-	نبذة مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك عن التعاون في مجال السياحة....	OIC/COMCEC/27-11/D(13)
١٥-	نبذة مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك عن التعاون في مجال النقل.....	OIC/COMCEC/27-11/D(14)
١٦-	إطار للتعاون في مجال النقل بمنظمة التعاون الإسلامي "وثيقة إزمير ٢٠١١"	OIC/COMCEC/27-11/D(15)
١٧-	تقرير مقدم من مركز أنقرة عن اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاون في مجال النقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(16)
١٨-	تقرير وتوصيات ورشة العمل حول "أثر شبكات النقل على التجارة والسياحة"، مقدمة من مركز أنقرة.....	OIC/COMCEC/27-11/D(17)
١٩-	تقرير مقدم من بورصة اسطنبول عن الاجتماع الخامس لمنتدى بورصات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(18)
٢٠-	نبذة مقدمة من مركز أنقرة حول التعاون فيما بين البنوك المركزية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(19)
٢١-	تقرير مؤتمر واجتماع المائدة المستديرة للهيئات التنظيمية لسوق المال التابعة للكومسيك، مقدم من بورصة اسطنبول	OIC/COMCEC/27-11/D(20)
٢٢-	تقرير مقدم من البنك الإسلامي للتنمية عن نشاط صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.....	OIC/COMCEC/27-11/D(21)
٢٣-	تقرير مقدم من البنك الإسلامي للتنمية عن البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا	OIC/COMCEC/27-11/D(22)
٢٤-	تقرير مقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة عن الاجتماع الرابع للجنة المشاريع لتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن.....	OIC/COMCEC/27-11/D(23)
٢٥-	تقرير مقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة عن الاجتماع الخامس للجنة التسييرية لتنفيذ خطة عمل المنظمة بشأن القطن.....	OIC/COMCEC/27-11/D(24)
٢٦-	تقرير سير العمل مقدم من مركز أنقرة عن برنامج التعليم المهني والتدريب للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(25)
٢٧-	تقرير مقدم من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة عن الاجتماع الرابع عشر للقطاع الخاص لتعزيز التجارة واستثمارات المشاريع المشتركة فيما بين البلدان الإسلامية.....	OIC/COMCEC/27-11/D(26)
٢٨-	نتائج الاستبيان الذي قام مركز أنقرة بتوزيعه على البلدان الأعضاء حول الموضوعات المقترحة لجلسات الكومسيك لتبادل وجهات النظر	OIC/COMCEC/27-11/D(27)
٢٩-	التقرير النهائي المقدم من مركز أنقرة حول الجلسة الأولى لمجموعة العمل الإحصائي لمنظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(28)

٣٠-	تقرير سير العمل مقدم من مركز أنقرة حول تطبيقات الحكومة الإلكترونية وآثارها الاقتصادية على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(29)
٣١-	تقرير سير العمل مقدم من مركز أنقرة عن أنشطة فريق العمل الإحصائي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي	OIC/COMCEC/27-11/D(30)
٣٢-	تقرير مقدم من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة حول أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة	OIC/COMCEC/27-11/D(31)
٣٣-	تقرير سير العمل مقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي	OIC/COMCEC/27-11/D(32)
٣٤-	تقرير مقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة عن مشروع منطقة التجارة الحرة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	OIC/COMCEC/27-11/D(33)
٣٥-	خطة عمل المركز الإسلامي لتنمية التجارة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦.....	OIC/COMCEC/27-11/D(34)
٣٦-	مذكرة مقدمة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول اتفاقية تنشيط وحماية وائتمان الاستثمار المبرمة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(35)
٣٧-	مذكرة مقدمة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(36)
٣٨-	تقرير مقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول الاجتماع التشاوري الثالث لتعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في لمنظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(37)
٣٩-	دراسة مقدمة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول تيسير النقل والتجارة فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(38)
٤٠-	تقرير مقدم من تركيا حول ورشة العمل المعنية بالتعاون في القطاع الخاص لتعزيز السياحة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة الأعضاء الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(39)
٤١-	خطة عمل للتعاون مع آسيا الوسطى مقدمة من منظمة التعاون الإسلامي	OIC/COMCEC/27-11/D(40)
٤٢-	القرار الصادر عن منظمة التعاون الإسلامي للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي عن تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(41)
٤٣-	تقرير عن نشاط منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر	OIC/COMCEC/27-11/D(42)
٤٤-	تقرير مقدم من الغرفة الإسلامية للصناعة والتجارة عن ورشة العمل المعنية بالأمن الغذائي والأنشطة الزراعية التجارية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(43)
٤٥-	تقرير سير العمل السنوي للكومسيك، مقدم من مكتب تنسيق الكومسيك .	OIC/COMCEC/27-11/D(44)
٤٦-	تقرير اللجنة الوزارية الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي عن التعاون العلمي والتكنولوجي، مقدم من اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي	OIC/COMCEC/27-11/D(45)

٤٧-	تقرير منظمة التعاون الإسلامي وتوصيات منتدى تنمية الصناعات الزراعية والغذائية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.....	OIC/COMCEC/27-11/D(46)
٤٨-	تقارير قطرية و/أو عروض مكتوبة عن "أثر شبكات النقل على التجارة والسياحة"..... - الجمهورية التركية - جمهورية ألبانيا - جمهورية أذربيجان - جمهورية بنين - بوركينا فاسو - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - جمهورية كوت ديفوار - جمهورية تشاد - مملكة المغرب - جمهورية العراق - دولة قطر - جمهورية جيبوتي - جمهورية كازاخستان - جمهورية نيجيريا الاتحادية - المملكة العربية السعودية - جمهورية السودان العربية - جمهورية لبنان - جمهورية إندونيسيا - سلطنة عمان - دولة الكويت - المملكة الأردنية الهاشمية - مملكة البحرين - جمهورية غينيا	OIC/COMCEC/27-11/CR

نبذات قام بإعدادها

مكتب تنسيق الكومسيك

نبذات قام بإعدادها مكتب
تنسيق الكومسيك

نبذة عن اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

مكتب تنسيق الكومسيك
أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١

نبذة عن نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تشكل التجارة الأساس الذي ترتكز عليه أي مبادرة للتعاون الاقتصادي. وما لم تتحقق زيادة ملحوظة في التدفق التجاري، سيصبح التعاون الاقتصادي بين البلدان بلا جدوى حقيقية. وبناءً عليه، ما فتئ موضوع تعزيز التجارة، لما له من أهمية، من الموضوعات ذات الأولوية بالنسبة للكومسيك. بيد أن المستوى الحالي للتعاون في هذا المجال لا يعكس إمكانات بلداننا الأعضاء. وعلى الرغم من مختلف الجهود المبذولة، يظل مستوى التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي منخفضاً نسبياً، حيث لم يحقق في عام ٢٠١٠ سوى نسبة أعلى قليلاً من ١٧%. ولا يختلف الوضع على الساحة العالمية بالنسبة لتجارة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تمثل ما يقرب من ٢٢% من مجموع سكان العالم، فإن نصيبها من التجارة العالمية محدود بنسبة ١٠ % تقريباً. وتكون أكثر من نصف صادرات الدول الأعضاء من المواد الخام، وتنحصر ٧٥% من إجمالي صادرت منظمة التعاون الإسلامي على عشر دول من الدول الأعضاء فحسب. ومن ثَمَ، باتت الحاجة ماسة إلى توسيع قاعدة التوزيع الجغرافي والقطاعي لصادرات منظمة التعاون الإسلامي.

وثمة مشكلات هيكلية تحد من توسيع وتعميق سبل التعاون في مجال التجارة، حيث يعد ارتفاع مستوى إجراءات التعريفات الجمركية، وشبه الجمركية، وغير الجمركية من بين أهم التحديات التي تحول دون الحركة الحرة للبضائع فيما بين الدول الأعضاء. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، وكذا بغية تعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء، تولي الكومسيك اهتماماً كبيراً بمشروع الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي سيصبح أساساً راسخاً لذلك. وسوف يتطرق التنفيذ الفاعل لمشروع الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى قضايا ارتفاع مستوى إجراءات التعريفات الجمركية، وغير الجمركية. وفي حين يتضمن الأسلوب المعتاد لتخفيض التعريفة امتيازات متواضعة، فإن خيار المسار السريع للبلدان المشاركة يسمح بتوسيع نطاق تغطية المنتجات وتعميق الامتيازات، وذلك بموجب نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفضلاً عن التعريفات الجمركية، كثيراً ما تلجأ الدول الأعضاء إلى إجراءات التعريفات غير الجمركية. وبمجرد دخولها حيز النفاذ، تتغاضى المواد ذات الصلة في بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (البريتاس) عن الحواجز غير الجمركية.

ومن المعروف أن اتفاقية نظام الأفضليات التجارية تقوم على ثلاث اتفاقيات، ألا وهي: اتفاقية الإطار، وبروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، وقواعد المنشأ. وقد دخلت اتفاقية الإطار، التي ترسي القواعد والمبادئ العامة للتفاوض على وضع اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢، كما قد صادقت عليها ٢٥ دولة من الدول الأعضاء حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ (ترد فيما يلي قائمة التوقيعات والمصادقات على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي).

إن بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، الذي يكمّل اتفاقية الإطار عن طريق وضع النسب الفعلية لتخفيض التعريفات الجمركية التي يتم تطبيقها وفقاً لجدول زمني محدد، قد دخل حيز النفاذ في فبراير/ شباط ٢٠١٠. ويتطرق بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) كذلك إلى موضوعات تشمل الحواجز غير الجمركية، ومكافحة الإغراق، والتدابير الوقائية، وغيرها من القضايا ذات الصلة بعملية التجارة.

أما قواعد المنشأ التي يجب تنفيذها من أجل تحديد بلد منشأ المنتجات المؤهلة للحصول على الامتيازات التفضيلية بموجب نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي–تلك القواعد قد تم تفعيلها بعد مصادقة بنجلاديش عليها في أغسطس/ آب ٢٠١١، وهي الدولة العاشرة التي تصدق على هذه القواعد. وبذلك، اكتملت القاعدة القانونية للنظام.

على الرغم من أهمية التوقيع على الاتفاقيات والمصادقة عليها، إلا أن ذلك لا يعد كافياً من أجل ضمان التنفيذ الفعال لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. لذا كان لزاماً على الدول الأعضاء التي وقعت على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وصادقت عليها أن تفي بالتزاماتها الناتجة عن أحكام هذه الاتفاقيات.

وفقاً للمادتين ٤/٣ و٢/٢ من بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، كان ينبغي على الدول الأعضاء التي صادقت على بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية أن تُبلغ أمانة لجنة المفاوضات التجارية قبل حلول يوم ٥ مايو/ أيار ٢٠١٠ بأقساط التخفيض السنوية الخاصة بها، بالإضافة إلى قائمة المنتجات والنسبة المطبقة في الدول الأولى

بالرعاية السارية بحلول ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣. وحتى أكتوبر/تشرين الأول٢٠١١، لم تتسلم أمانة لجنة المفاوضات جداول الامتيازات سوى من ماليزيا، وتركيا، وكذا من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي نيابة عن البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والسعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

إن تقديم الدول الأعضاء لجداول الامتيازات يعد أحد المقتضيات الهامة والضرورية من أجل التنفيذ الكامل لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الدول الأعضاء التي صادقت على قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تستكمل الإجراءات التشريعية والإدارية المحلية اللازمة، مثل طبع شهادة المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتوفير نماذج أختام لأمانة لجنة المفاوضات التجارية من أجل تفعيل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولم تتسلم أمانة المفاوضات التجارية نسخة من شهادة المنشأ، أوأختام معتمدة لشهادة المنشأ سوى من السعودية وتركيا فقط حتى أكتوبر/تشرين الأول٢٠١١ .

الدول الأعضاء الموقعة/ المصدقة على اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١)						
	اتفاقية الإطار		بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)		قواعد المنشأ	تقديم قائمة الامتيازات
	الدول الموقعة	الدول المصدقة	الدول الموقعة	الدول المصدقة	الدول الموقعة	الدول المصدقة
١	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين		البحرين
٢	بنجلاديش	بنجلاديش	بنجلاديش	بنجلاديش	بنجلاديش	بنجلاديش
٣	بوركينا فاسو		بوركينا فاسو		بوركينا فاسو	
٤	الكاميرون	الكاميرون	الكاميرون		الكاميرون	
٥	تشاد					
٦	جزر القمر		جزر القمر		جزر القمر	
٧	كوت ديفوار					
٨	مصر	مصر	مصر			
٩	الجابون	الجابون				
١٠	جامبيا	جامبيا				
١١	غينيا	غينيا	غينيا		غينيا	
١٢	غينيا بيساو		غينيا بيساو		غينيا بيساو	
١٣	اندونيسيا		اندونيسيا		اندونيسيا	
١٤	إيران	إيران	إيران	إيران		
١٥	العراق					
١٦	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن
١٧	الكويت					الكويت
١٨	لبنان	لبنان				
١٩	ليبيا	ليبيا				
٢٠	ماليزيا	ماليزيا	ماليزيا	ماليزيا	ماليزيا	ماليزيا
٢١	المالديف	المالديف				
٢٢	المغرب	المغرب	المغرب		المغرب	
٢٣	نيجيريا		نيجيريا		نيجيريا	
٢٤	عمان	عمان	عمان	عمان	عمان	عمان
٢٥	باكستان	باكستان	باكستان	باكستان	باكستان	
٢٦	فلسطين					
٢٧	قطر	قطر	قطر	قطر	قطر	قطر
٢٨	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
٢٩	السنغال	السنغال				
٣٠	سيراليون		سيراليون		سيراليون	
٣١	الصومال	الصومال	الصومال	الصومال	الصومال	الصومال
٣٢	السودان					
٣٣	سوريا	سوريا	سوريا	سوريا	سوريا	سوريا
٣٤	تونس	تونس	تونس		تونس	
٣٥	تركيا	تركيا	تركيا	تركيا	تركيا	تركيا
٣٦	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة
٣٧	أوغندا	أوغندا				
	٣٧	٢٥	٢٤	١٣	٢١	١٠

نبذات قام بإعدادها

مكتب تنسيق الكومسيك

نبذة عن التعاون في مجال الزراعة

مكتب تنسيق الكومسيك

أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١

نبذة عن التعاون في مجال الزراعة

يشكل قطاع الزراعة أهمية كبرى للكثير من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصةً لأقل البلدان نمواً. وفي المتوسط، يمثل السكان المشتغلون في القطاع الزراعي نسبة ٣٧,٤% من إجمالي السكان في دول منظمة التعاون الإسلامي؛ غير أن أداء القطاع الزراعي يعد منخفضاً نسبياً في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. أي أن إنتاجية العمالة الزراعية للفرد الواحد تبلغ ٥٧٠ دولار في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، في حين أنها بلغت ٧٠٧ دولار في العالم في عام ٢٠٠٨ (انظر الجدول ١).

الجدول ١: بعض المؤشرات المتصلة بقطاع الزراعة في منظمة التعاون الإسلامي في عام ٢٠٠٨:

	منظمة التعاون الإسلامي	البلدان النامية	العالم
الزراعة/إجمالي الناتج المحلي	10,5	9,5	5,0
نسبة السكان المشتغلين بالزراعة (%)	37,4	44,9	38,8
نسبة سكان الريف (%)	53,5	54,9	50,2
نسبة الأرض الزراعية (%)	43,7	38,7	37,9
نسبة الأرض المنزرعة/الأرض الزراعية	24,1	31,0	31,5
إنتاجية العمالة الزراعية (القيمة المضافة من النشاط الزراعي ($)/ عدد السكان المشتغلين بالزراعة	570	490	707

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي الصادر عن مكتب أنقرة في عام ٢٠١٠

في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لا تقتصر الزراعة على مجرد إنتاج الغذاء، ولكنها أيضا وسيلة شديدة الأهمية لتوليد الدخل على نطاق واسع. وتسهم الزراعة بالنصيب الأكبر في توفير السبل المعيشية لسكان المناطق الريفية. وفي بعض الدول الأعضاء، تقدَّر نسبة العمالة

الزراعية في مجملها بأكثر من ٨٠%، وتزيد نسبتها في عدد كبير من البلدان الأعضاء عن ٧٥% من العمالة الكلية (انظر الشكل ١).

ولا تتمتع الغالبية العظمى من الدول الأعضاء بالاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، بل تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات الغذائية لتلبية الطلب على الغذاء. بالإضافة إلى ذلك، يتركز الإنتاج الزراعي في منظمة التعاون الإسلامي في مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء، وتحديدا في إندونيسيا، وتركيا، وبنغلاديش، ونيجيريا، وباكستان، وإيران، ومصر، وكازاخستان، وأوزباكستان، والمغرب، حيث يبلغ نصيب هذه البلدان من الإنتاج الزراعي الكلي أكثر من ٧٥%.

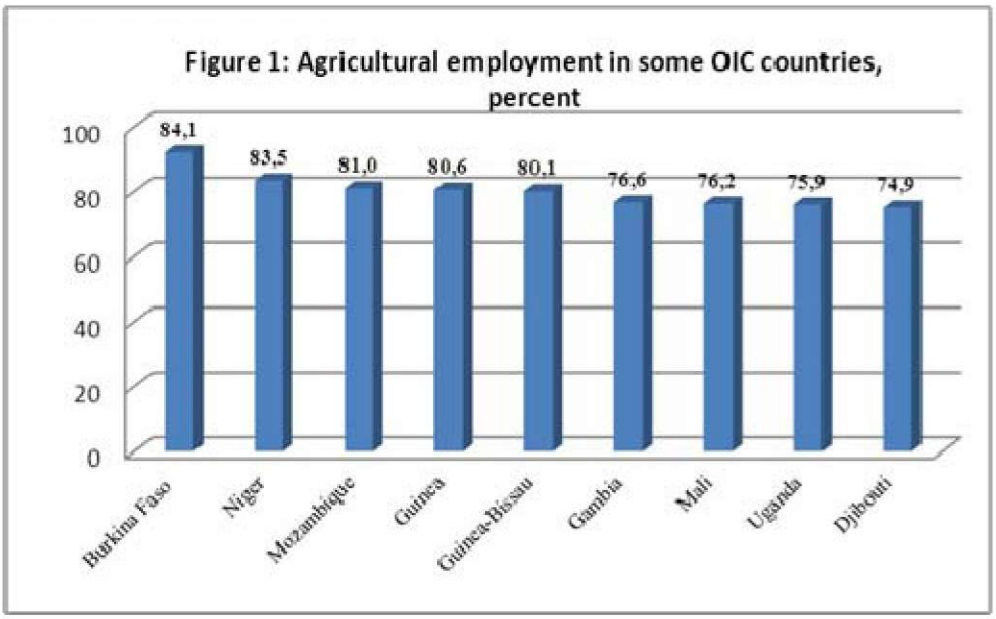

المصدر: مركز أنقرة

إن ما يقرب من ٢٠٠ مليون شخص في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لا يحصلون على ما يكفيهم من الغذاء، على الرغم من أنه يأتي على قمة الاحتياجات الأساسية للبشر التي تجعلهم يتمتعون بصحة جيدة، ويساعدهم على تحقيق التنمية الاقتصادية؛ فبغير الغذاء الكافي والملائم لا يمكن صعود مدارج التنمية.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الزراعة في ظل وجود أطر تنظيمية، ونظم إدارية أكثر فعالية، وسياسات محكمة التصميم من شأنه أن يؤثر بشكل أكثر إيجابية على الجهود التنموية التي تبذلها بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث يعيش أكثر من نصف سكان هذه البلدان في المناطق

الريفية، كما يعتمد أغلبهم على الزراعة من أجل توليد الدخول والبقاء. لذا، فإن النهوض بالإنتاجية الزراعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يشكل ضرورة بالغة بالنسبة للنمو والتنمية.

ومن بين التحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قضايا تتعلق بندرة المياه، وعدم الاستخدام الكفء للمياه، وعدم كفاية التكنولوجيا، والحصول على الأراضي والمدخلات الزراعية، والضغوط الديموغرافية، والافتقار إلى الاستثمارات العامة والخاصة، وسوء البنية التحتية، وتراجع مستوى الخدمات والأسواق المالية، وضعف السياسات والمؤسسات.

وفي مواجهة هذه التحديات القائمة في دول منظمة التعاون الإسلامي، فإن الدور الحيوي الذي تضطلع به الحكومات في مجالي التنظيم والدعم يجب أن تعاد صياغته على نحو سليم؛ وذلك لتحقيق الكفاءة في قيادة القطاع، والتقليل من الآثار السلبية لتذبذب أسعار الغذاء التي يتوقع أن يزداد تكرارها واستمرارها في البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة.

إن ارتفاع أسعار الغذاء وتذبذبها يؤثر تأثيراً كبيراً على أشد الناس فقراً، أولئك الذين ينفقون قدراً كبيراً من دخلهم على الغذاء. وقد يساعد إنشاء شبكات أمان على المستويين الإقليمي والوطني هذه المجموعة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على توفير احتياجاتها العاجلة؛ ولكن السياسات التي من شأنها تحسين الإنتاج الزراعي، وكذا الصلابة التي تبديها هذه الدول على المدى الطويل سيكون من شأنها توفير حل يبقى على المدى الطويل.

إن وضع الأمن الغذائي، كما يتضح فيما سبق، قد تفاقم في أعقاب أزمة أسعار الغذاء ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وأصبح تأمين الأمن الغذائي من أكبر الهموم التي تشغل بال معظم دول العالم بالإضافة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما تغير المفهوم العام للزراعة في الأذهان؛ فبدأت المجتمعات الدولية والحكومات الوطنية في تغيير مسارها لصالح دعم الزراعة.

وطبقاً للتطورات العالمية التي ذكرت آنفاً، أولت الكومسيك اهتماماً كبيراً للزراعة والأمن الغذائي. وظهر ذلك واضحاً في فعاليات الكومسيك التي تلت الأزمة. فقد قررت القمة الاقتصادية للكومسيك في عام ٢٠٠٩ إحياء جهودها في مجال الزراعة والأمن الغذائي. وفي العام نفسه، شكلت الكومسيك فريق عمل للأمن الغذائي يضم الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والبنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة التغذية والزراعة.

وانعقدت سلسلة من فعاليات منظمة التعاون الإسلامي بعد تعيين فريق العمل لبحث قضايا الزراعة والتنمية الريفية، وكذا وضع الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد انعقد اجتماع فريق الخبراء وورشة عمل البنك الإسلامي للتنمية، واجتماع فريق الخبراء رفيع المستوى الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي، واجتماعات الكومسيك لتبادل وجهات النظر، والمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي في عام ٢٠١٠ لتدارس وضع الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشيء من التفصيل.

وقام فريق العمل المكلف من قبل الكومسيك، والذي تم تشكيله وفقا للتوصيات التي خرج بها المؤتمر الوزاري الخامس المعني بالزراعة اثناء انعقاده بالخرطوم في ٢٠١٠ – قام فريق العمل بوضع إطار للتعاون، وتجميع البيانات والمخزون، في قطاع الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وقد عُقد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، والذي استضافته وزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية بتركيا في الفترة من ٣-٥ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١ في إسطنبول بالجمهورية التركية. وقد ساهمت الدول الأعضاء بمشاركة رفيعة المستوى، كما عقدت مداولات مثمرة خلال المؤتمر السادس. وكان الاهتمام الذي أبداه المجتمع الدولي للمشاركة في التعاون الزراعي بمنظمة التعاون الإسلامي ملحوظاً طوال فترة المؤتمر.

وتضمنت القضايا الرئيسية التي تم تسليط الضوء عليها من قبل المؤتمر:

- البدء في برامج بناء القدرات في شكل تعاون بين دول الجنوب الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- المشاركة في التعاون الفني مع الدول الأعضاء المتقدمة بطلبات في مجال العديد من القطاعات الزراعية الفرعية كالاستغلال الفعال للمياه، والتقنيات الحديثة الخاصة بتربية الحيوانات، والزراعة الحافظة للموارد.
- توسيع نطاق الدعم الفني الخاص بالتدريب، والبحث والتطوير، بحيث يمتد إلى الدول الأعضاء المعنية.
- تعزيز فرص الاستثمار المشترك فيما بين الدول الأعضاء.

ويتوقع أن ينعقد المؤتمر الوزاري التالي في السنغال عام ٢٠١٢.

نبذات قام بإعدادها

مكتب تنسيق الكومسيك

نبذة عن التعاون في مجال السياحة

مكتب تنسيق الكومسيك

أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠١١

نبذة عن التعاون في مجال السياحة

توفرالسياحة إمكانات شاسعة لكل من الدول النامية والمتقدمة، من حيث توليد الدخل، وإدرارعوائد النقد الأجنبي، وخلق فرص عمل. وإلى جانب العوائد الاقتصادية التي تجلبها السياحة، فهي تسهم في التخفيف من حدة الفقر، كما تعزز انتشار التفاهم والرفاه عبر الثقافات والدول.

وفي العقود الأخيرة، أصبح سوق السياحة الدولية أكثر ديناميكية وتنافسية، حيث يتسم بتوزيع جغرافي واسع النطاق، وتنوع مطرد للمقاصد السياحية. وعلى الرغم من أن النشاط السياحي يتمركزبشكل رئيسي في المقاصد السياحية التقليدية، ألا وهي أوروبا و أمريكا، نشأت أسواق جديدة مستقبلة للسائحين في المناطق النامية بأسيا، والمحيط الهادي، والشرق الاوسط، وأفريقيا. ووفقاً لذلك، أصبحت السياحة الدولية مصدراً هاماً للنقد الأجنبي ولفرص العمل بالنسبة للعديد من الدول الواقعة في تلك المناطق، بما في ذلك العديد من الدول الأعضاء في الكومسيك.

ومؤخراً، أظهرت أنشطة السياحة الدولية بالدول الأعضاء في الكومسيك توجهاً إيجابياً من حيث عدد السائحين الوافدين وكذا العوائد السياحية، كما هو موضح في الشكل (1) أدناه. وعلى الرغم من التوجه الإيجابي في هذا الصدد، فإن نصيب منطقة منظمة التعاون الإسلامي من عدد السائحين الوافدين من شتى أنحاء العالم، وكذا من عوائد السياحة العالمية لا يزال ضعيفاً. ففي عام ٢٠٠٨ ، سجل كل من عدد السائحين الوافدين وكذا العوائد السياحية ١٤%، و12.9% على التوالي من معدلات الأنشطة السياحية على مستوى العالم.

الشكل (١): عدد السائحين الوافدين وعوائد السياحة بالدول الأعضاء في الكومسيك.

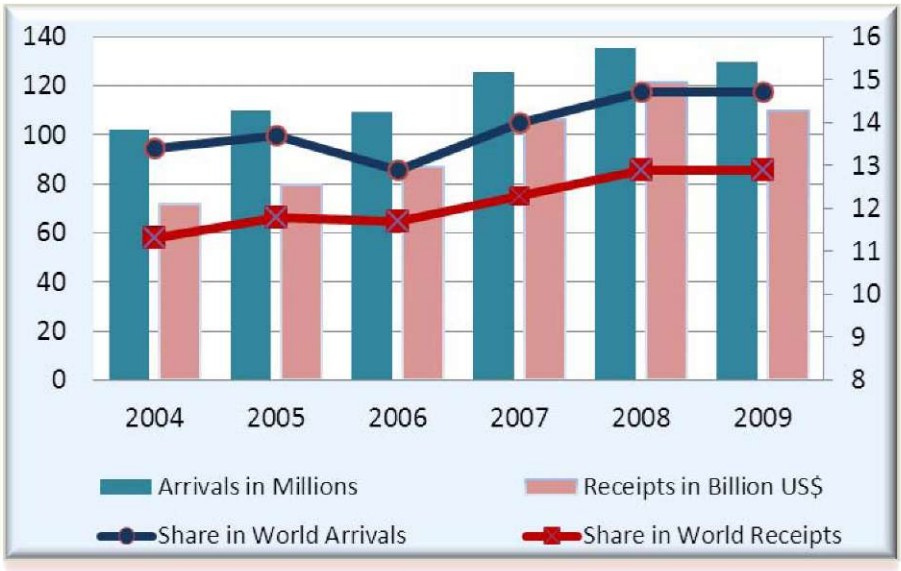

المصدر: مركز أنقرة

فضلاً عن ذلك، فإن السياحة الدولية بالمنطقة لا تتركز سوى بعدد قليل من الدول. ومن حيث عدد السائحين الوافدين، وعوائد السياحة، تحتل كل من تركيا، وماليزيا، ومصر الصدارة في هذا الصدد بين دول منطقة منظمة التعاون الإسلامي، كما هو موضح في الشكل (٢) أدناه.

الشكل (٢): أفضل عشرة مقاصد سياحية وأعلاها دخلاً من مجال السياحة في منطقة الكومسيك.

أفضل عشرة مقاصد سياحية (٢٠٠٩)		أعلى عشر دول دخلاً من مجال السياحة (٢٠٠٩)	
(عدد السائحين بالمليون)		(العائد بالمليار)	
المرتبة		المرتبة	
١	تركيا	١	تركيا
٢	ماليزيا	٢	ماليزيا
٣	مصر	٣	مصر
٤	المملكة العربية السعودية	٤	الإمارات العربية المتحدة
٥	المغرب	٥	المغرب
٦	الإمارات العربية المتحدة	٦	لبنان
٧	تونس	٧	إندونيسيا
٨	إندونيسيا	٨	المملكة العربية السعودية
٩	سوريا	٩	الأردن
١٠	البحرين	١٠	تونس

المصدر: منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة

وعلى الرغم من الثراء الذي تنعم به منطقة الكومسيك في مواردها الطبيعية وتنوعها، وكذا تراثها التاريخي والثقافي، فإن إمكانات منطقة الكومسيك في مجال السياحة لا تزال غير مستغلة. وتتراوح المشكلات والتحديات التي تؤثر على أداء المنطقة في مجال السياحة ، ضمن جملة أمور أخرى ، ما بين قصور المعرفة الفنية، وقلة الجهود الترويجية، وضعف البنية الأساسية السياحية، ونقص الاستثمارات السياحية، وغياب التنوع السياحي والأمن والسلامة.

ومن ناحية أخرى، فإن الاتجاهات الدولية، أي التحول التدريجي للسياحة الدولية نحو المناطق النامية من العالم، وكذا نشأة أشكال جديدة من السياحة، مثل السياحة البيئية، وسياحة المغامرات، وسياحة المؤتمرات، والسياحة الثقافية كان لها أثرها في إدراك القدرة السياحية التي تكمن في منطقة الكومسيك. لذا ثمة حاجة إلى وضع سياسات سليمة ترمى إلى استغلال القدرة السياحية؛ حيث إن وضع سياسات ترمي إلى تعزيز التضامن في قطاع السياحة سيتيح الفرصة أمام تبادل الخبرات والمعرفة بغية الارتقاء بجودة الخدمات، وتنمية الموارد البشرية والمقدرة المؤسسية، والتنسيق بين المعاييروالسياسات التي يقوم عليها مجال السياحة، وزيادة الاستثمارات القائمة على السياحة بالمنطقة.

ومنذ عام ٢٠٠٠، كثفت الكومسيك مجهوداتها من أجل الإسهام في الارتقاء بمستوى التعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء. ولقد عُقد حتى الآن سبعة مؤتمرات إسلامية لوزراء السياحة، وكذا العديد من اجتماعات فريق الخبراء، وورش العمل، والندوات، والمنتديات للقطاع الخاص حول مجال السياحة.

ولقد اعتمد المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء السياحة، الذي عُقد في الجمهورية العربية السورية في يوليو/حزيران من عام ٢٠٠٨، "إطار التنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (٢٠٠٨-٢٠١٨)". وتُسهم بعض برامج العمل التي حددتها وثيقة الإطار في زيادة لوعي العام داخل الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي حول المزارات، والموارد، والإمكانات السياحية المتاحة. كما تزيد الوعي حول تكوين علاقات مباشرة بين الأطراف المعنية، وحول إتاحة أوضاع قانونية، ومؤسسية، وإدارية، وبيئية ملائمة داخل الدول الأعضاء، وحول إقامة حوار بناء مع القطاع الخاص.

وبغية وضع آلية تنفيذ لوثيقة الإطار، تم تأسيس لجنة تنسيق خاصة لهذا الغرض. ولقد عُقد حتى يومنا هذا اجتماعان للجنة التنسيق، تم تنظيم أحدهما في سوريا في عام ٢٠٠٩، والآخر في تركيا في عام ٢٠١٠. اعتمد الاجتماع الأول خطة/برنامجا قصير المدى لتنفيذ وثيقة الإطار، في حين استعرض الاجتماع الثاني التقدم الذي تم إحرازه من حيث عملية التنفيذ.

وبالإضافة إلى هذه المستجدات، اختارت القمة الاقتصادية للكومسيك، والتي عقدت في اسطنبول في ٩ نوفمبر/تشرين الثاني، السياحة بوصفها إحدى القطاعات ذات الأولوية، ودعت الكومسيك إلى إعادة تنشيط التعاون في هذا المجال المهم.

ومنذ انعقاد الدورة الأخيرة للكومسيك، تم تنظيم بعض الأنشطة الهامة التالية المتعلقة بالسياحة:

عُقد المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء السياحة في جمهورية إيران الإسلامية في نوفمبر/تشرين الثاني. وقد وافق المؤتمر ،ضمن جملة أمور أخرى، علي تيسير إجراءات استخراج التأشيرات، وإجراءات الجمارك، وتحويل العملات، وإنشاء شبكة لمنظمة التعاون الإسلامي لاستخراج التأشيرات إلكترونياً، إلى جانب تيسير إجراءات المشروعات المشتركة في مجال السياحة وكذا الاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص. وقد وافق المؤتمر أيضاً على استحداث جائزتي "أفضل مدينة سياحية في منظمة التعاون الإسلامي"، و"ختم التميز للحرف اليدوية".

قامت جمهورية إيران الإسلامية بتنظيم المؤتمر والمعرض الدولي الأول للسياحة الصحية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

وقد قامت الجمهورية التركية بتنظيم ورشة عمل تحت عنوان "تعاون القطاع الخاص من أجل تعزيز السياحة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" وذلك في ديسمبر/كانون الأول٢٠١٠. وإنه لمن الأهمية بمكان الأخذ في الاعتبار أن ورشة العمل قد أوصت بإنشاء منتدى السياحة للكومسيك/منظمة التعاون الإسلامي الذي من المتوقع أن يسهم في جمع ممثلي القطاع الخاص معاً لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وتتمثل الأنشطة المخطط لها مستقبليا فيما يتعلق بالتعاون في مجال السياحة فيما يلي:

- تقوم الجمهورية التركية باستضافة ورشة العمل الثانية تحت عنوان "تعاون القطاع الخاص من أجل تعزيز السياحة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك في ٩-١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ بهدف التوصل إلى آلية لمنتدى الكومسيك للسياحة

-تقوم جمهورية إيران الإسلامية بتنظيم الاجتماع الثالث للجنة التنسيق في ٢٠١١.

-يعقد المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة في جمهورية السودان في ٢٠١٢.

-تقوم جمهورية مصر العربية بتنظيم المعرض الثاني في مجال السياحة في ٢٠١٢ .

نبذات قام بإعدادها

مكتب تنسيق الكومسيك

نبذة عن التعاون في مجال النقل

مكتب تنسيق الكومسيك

أكتوبر ٢٠١١

نبذة عن التعاون في مجال النقل

تمثل أنظمة النقل التي تتسم بجودة الأداء، والفعالية والاستدامة أحد أهم الضروريات اللازمة بالنسبة للحياة الاقتصادية والاجتماعية الحديثة. وتؤثر الظروف التي تعمل فيها شبكات النقل وكذا جودة خدمات النقل على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية بدءاً من الزراعة والإنتاج الصناعي وحتى الاستثمارات، ومن السياحة إلى التجارة. كما يعد النقل لازماً من أجل الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية كالصحة والتعليم. ومن ثم، فالنقل له أثر مباشر على نمو البلدان.

ومنذ بداية القرن العشرين، شهد العالم تحسناً دراماياً في قطاع النقل. ومع زحف العولمة وزيادة القدرة التنافسية العالمية، تم دفع الدول إلى الارتقاء بأنظمة النقل بها حتى يتسنى لها مواكبة تلك المستجدات. ولكن، لم تتمكن كافة الدول من الارتقاء بقطاع النقل بالقدرالذي يتناسب مع المعايير المطلوبة؛ حيث إن العديد من الأقاليم على مستوى العالم لايتوافر بها القدر الكافي من البنية الأساسية للنقل وإمكانية توافر خدمات النقل الملائمة، مما يعيق الجهود على طريق التنمية ويؤدي بدوره إلى تهميش تلك الدول وإضعافها. وتتفاقم خطورة الوضع بشكل خاص في بعض البلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على دول الترانزيت للوصول إلى المواني البحرية اللازمة لصادراتها وواردتها. وينتج عن ضعف البنية الأساسية، والإجراءات الرسمية المطولة عند عبور الحدود، واللوائح التي تعطل المصالح في دول الترانزيت ارتفاعٌ في تكاليف النقل، مما يرفع بدوره من أسعار الواردات ويجعل الصادرات غير تنافسية، الشيء الذي يحد من النمو الاقتصادي، والتنافسية التجارية في البلدان غير الساحلية.

وبالنظر إلى الوضع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تبدو الصورة الكاملة للقطاع شديدة التفاوت. ففي حين أن بعض الدول الأعضاء قد انخرطت على نحو جيد في الاقتصاد العالمي وتستفيد منه بشكل متزايد، وذلك من خلال البنية الأساسية المتقدمة والفعالة للنقل، يتنامى عدد الدول الأخرى التي تعاني من الافتقار الشديد إلى تلك الخدمات، مما يعرضها إلى مخاطر تنطوي على المزيد من التهميش والعزل، مما يدعم بدوره الدائرة المفرغة للحرمان الاقتصادي والاجتماعي التي تدور فيها.

ومن بين المشكلات الرئيسية الشائعة في مجال النقل في منطقة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك): ضعف البنية الأساسية وخدمات الصيانة، والتكاليف المرتفعة المصاحبة لقطاع النقل، والإجراءات المتشابكة والمطولة لعبور الحدود، وعدم كفاية القدرات البشرية والمؤسسية للسلطات ذات الصلة، والافتقار إلى إطار قانوني تنظيمي موحد وسليم، وثابت، وصريح، وذلك على المستويين الوطني والإقليمي. ولقد أكد مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي[1] في ٢٠١٠ على أهمية الحاجة إلى تحقيق تحسن ملموس في خدمات النقل المتعلقة بالتجارة في منظمة التعاون الإسلامي؛ حيث أظهر المؤشر أن متوسط معدل أداء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ٢٠١٠ كان أسوأ حالاً من متوسط الأداء العالمي، وأفضل قليلاً من أداء مجموعة الدول محدودة الدخل فيما يتعلق بالأداء اللوجستي.

شكل ١: مؤشر الأداء اللوجستي (منظور مقارن)

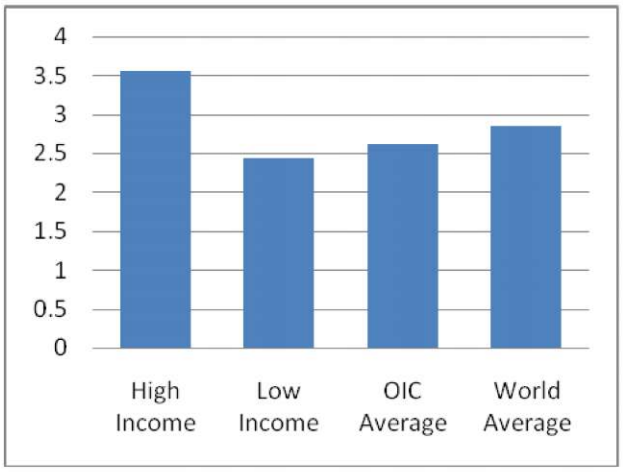

المصدر: البنك الدولي/مؤشر الأداء اللوجستي ٢٠١٠

[1] إن مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) هو أداة تقييم متعددة الأبعاد للأداء اللوجستي مقسم من ١(الأسوأ) إلى ٥ (الأفضل). ويستخدم هذا المؤشر أكثر من ٥٠٠٠ أداة لتقييم الدول كل على حدة تم وضعها من قبل ١٠٠٠ من وكلاء الشحن الدوليين بغية مقارنة ملفات لوجيستيات التجارة في ١٥٥ دولة. ويعرض المؤشر موجزاً لأداء الدول في ستة من المجالات التي تغطي الجوانب الهامة للبيئة اللوجيستية في تلك الدول متمثلة في :فعالية عملية الإعفاء الجمركي، ومستوى جودة التجارة والبنية الأساسية المتعلقة بالنقل، وتيسير إجراءات ترتيب شحنات مسعرة قادرة على المنافسة، وكفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية، والقدرة على تتبع الشحنات، الى جانب معدل وصول الشحنات إلى المرسل إليه في الموعد المحدد. إن البيانات الواردة في الشكل التالي مأخوذة من نسخة تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٠ والذي جاء تحت عنوان "تتواصل لتتنافس". وهذا التقرير، إلى جانب شرح واف للمؤشر، متاح على الموقع الإلكتروني http://www.wortdbank.org/ipi

ويتطلب الوضع الحالي لقطاع النقل داخل حدود منطقتنا تكريس الجهود المخلصة من أجل تحسين أنظمة النقل من حيث التشغيل، والفعالية، والاستدامة، إذ تعد شديدة الأهمية كذلك بالنسبة لتطور الدول الأعضاء، فضلاً عن أنها مكون رئيسي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري البيني. كما أن توثيق الترابط فيما بين الدول الأعضاء من خلال تيسير النقل من شأنه أن يكون عاملاً مساعداً في التقارب بين الدول الأعضاء ذات الدخول المرتفعة وتلك ذات الدخول المنخفضة. وقد يكون هذا الاختلاف الواضح بين الدول بمثابة فرصة سانحة للدول الأعضاء ذات الخبرات العريضة والمعرفة الفنية لمشاركة خبراتها مع الدول الأعضاء الأقل نمواً.

كما تلعب جودة الخدمة العامة التي يقدمها قطاع النقل دوراً هاماً في مجمل الوظيفة التي يقوم بها القطاع. وفي هذا الصدد، يشتمل التعاون بين الدول الأعضاء على تنسيق الخدمات واللوائح الخاصة بقطاع النقل مع المعايير المعترف بها دولياً.

وقد تسهم المؤسسات التي تتسم بالشفافية وسرعة الاستجابة والفعالية على نحو جوهري في تنمية القطاع داخل حدود منطقتنا. وعلى غرار ذلك، فإن تعزيز الإمكانات المؤسسية والبشرية من خلال برامج التدريب المكثفة تعد أحد المجالات الأخرى التي من شأنها تحقيق تحسناً ملموساً في هذا القطاع.

كان مجال النقل أحد الأولويات العشرة لخطة العمل الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي التي ترمي إلى توطيد سبل التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تم اعتمادها في ١٩٩٤، بيد أن مستوى التعاون في هذا القطاع لم يكن يتم بصورة مرضية. ويتم حاليا تنفيذ مشروعات للتعاون تتعلق بمجال النقل، ومدرجة في جدول أعمال الكومسيك، ولكن جميعها في مراحلها الأولى.

ومن أجل تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في مجال النقل، طلبت قمة الكومسيك الاقتصادية التي عقدت في ٩ نوفمبر ٢٠٠٩ من الكومسيك إحياء سبل التعاون في هذا المجال الهام. وإنه لجدير بالذكر أن التضامن والتعاون قد يسهمان في تطوير قطاع النقل في الدول الأعضاء، الأمر الذي بدوره سوف يدعم الجهود المبذولة في سبيل النهوض بالتجارة وتعزيز السياحة وزيادة الاستثمارات.

وفي هذا الصدد، قررت الكومسيك في دورتها السادسة والعشرين أن يكون موضوع جلسة تبادل وجهات النظر الوزارية للدورة السابعة والعشرين للكومسيك هو"أثر شبكات النقل على التجارة والسياحة". كما رحبت الدورة بالعرض الذي قدمته الجمهورية التركية لتنظيم إجتماع فريق الخبراء المعني بالنقل في ٢٠١١ وطلبت من البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة أن ينظما ورشة عمل تحضيرية من أجل جلسة تبادل وجهات النظر.

وقد تم تنظيم ورشة العمل بالمشاركة بين البنك الإسلامي للتنمية، ووزارة النقل بتركيا ومركز أنقرة، في ٧-٨ يونيو/حزيران ٢٠١١ في إزمير بتركيا. وقد حضرها مندوبون عن ٢١ دولة من الدول الأعضاء، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، وغير ذلك من المنظمات الدولية. وبعد تقديم العديد من العروض من خلال البنك الإسلامي للتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم آسيا والمحيط الهادي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والإتحاد الدولي للنقل على الطرق ومركز أنقرة، تدارس المشاركون المعوقات الأساسية والسبل الممكنة لتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء، بغرض تطوير قطاع النقل. وعقب المباحثات، قامت ورشة العمل بتحديد المعوقات الأساسية في مجال النقل، واعتمدت توصيات على كل من المستوى الوطني والمستوى الخاص بالتعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي.

وتلا تلك الورشة اجتماع فريق خبراء منظمة التعاون الإسلامي بشأن النقل، في ٩ يونيو/حزيران ٢٠١١ بإزمير. وقد حضر اجتماع فريق الخبراء مندوبون من ١٥ دولة من الدول الأعضاء، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

بعد مراجعة نتائج ورشة العمل، درس اجتماع فريق الخبراء مسودة "إطار التعاون في مجال النقل داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (وثيقة إزمير لعام ٢٠١١)" المقترحة من وزارة النقل بالجمهورية التركية. وبعد مناقشات مكثفة، قرر اجتماع فريق الخبراء أن تقوم الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بنشر "وثيقة إزمير لعام ٢٠١١" على الدول الأعضاء خلال شهر واحد، وأن ترسل الدول الأعضاء تعليقاتها النهائية على "وثيقة إزمير لعام ٢٠١١" إلى الأمانة العامة بمنظمة التعاون الإسلامي بحلول ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١١ على الأكثر.

بعد تلقي ملاحظات وتعليقات الدول الأعضاء، تم استعراض "وثيقة إزمير لعام ٢٠١١" وتعديلها بما يتوافق مع تلك الملاحظات والتعليقات، ثم تم رفعها أمام الدورة السابعة والعشرين للكومسيك. وقد حظيت "وثيقة إزمير لعام ٢٠١١" بالترحاب من قبل الدورة، إذ ترسم الخطوط التوجيهية، والأهداف، وكذا طرق ووسائل التنفيذ.